الأمم المتحدة

A/S-27/PV.6

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة ٦
الجمعة، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هان سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بندا جدول الأعمال ٨ و ٩ (تابع)

استعراض المنجزات في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات

تجديد الالتزام والعمل المستقبلي لصالح الطفل في العقد القادم

مشروع القرار (A/S-27/L.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى بيان لفخامة السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي.

الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية): أخاطب هذا الحفل الهام بسرور بالغ. وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، أصدرنا إعلانا وخطة عمل أقرهما ١٨١ بلدا. وفي فترة لاحقة، أعدَّ ١٥٥ من هذه البلدان خطط عمل وطنية من أجل الطفل. وأعلن مؤتمرنا ذاك رؤيا أو نداء أوليا من أجل الطفل، بتحديد سبعة أهداف رئيسية و ٢٠ هدفا مساندا، اعتبرت ممكنة التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٠. ولهذا السبب، نحن نستعرض، في اجتماعنا هذا لثلاثة أيام، التقدم المحرز إلى الآن في سبيل الوفاء بالالتزامات المعلنة منذ ١٢ سنة مضت.

الأطفال هم لكل أمة غدها، وتتوقف طبيعة هذا المستقبل ونوعيته على كيفية تنشئتهم على يد أسرهم والمدارس التي يداومون فيها، والمجتمع عامةً. وفي عالم يشهد خطوات تقدم تكنولوجي جبارة؛ ستدين أجيال المستقبل كلها الجيل الحاضر إذا لم يكن قادرا على توفير الطعام لأبنائه وعلى دعم جميع حقوقهم الأخرى.

في عام ١٩٩٠، كانت زمبابوي في أول مجموعة دول صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهي منذ ذلك التاريخ تبذل قصارى الجهد بدقة لتنفيذ أحكامها. غير أن زمبابوي، شأن كثير من البلدان النامية الأخرى – حتى قبل مؤتمر قمة عام ١٩٩٠– كانت، ولا تزال تعترف بأن الفقر والجوع والمرض والإهمال والتمييز والإيذاء والأمية تعيق الأسر والدول عن تطبيق حقوق الطفل وتعزيزها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-37680 (A)

وبالنسبة لزمبابوي، يبقى الفقر والمرض، المتفاقمان الآن بفعل وباء الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية، من العقبات الرئيسية التي تحول دون تعزيز حقوق الطفل. ولذلك يسرنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي أكدَّ، في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك، أن التنمية المستدامة جوهر أساسي للقضاء على الفقر. فلأسارع إلى القول إن التنمية المستدامة لا يمكن تأمينها إلاّ إذا كان الاستثمار فيها يستهدف، أول ما يستهدف، نماء الأطفال.

كان لتوزيع الموارد غير المتوازن عرقيا في بلدي تأثير سلبي أيضا، على مر السنين، في قدرة الأطفال على التمتع بحقوقهم بصورة تامة. وقد ورثت زمبابوي، كما تعرف الجمعية، مجتمعا منقسما على أساس العرق، كانت الأقلية المكونة من المستوطنين البيض فيه تنعم بملكية معظم الأراضي الخصبة وغيرها من الموارد المدرّة للثروة. وكانت الأكثرية، وهي من السكان الأصليين الفقراء، الذين يناهز عددهم ١٤ مليونا، مضطرة إلى الإقامة في المناطق الريفية، التي عُرفت في عهد الاستعمار باسم ”معازل السكان الأصليين“ التي تتسم بالفقر، فقر تربتها وأمطارها وبنيتها الأساسية عامة. وفي هذه المناطق الريفية المتخلِّفة ما فتئت حكومتي تكافح للقضاء على أمراضٍ كالبلهارسيا/الشستوسوميا والملاريا والكوليرا وغيرها.

وعلى مدى الأعوام، وعملا بما نتبع من سياسة الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠، اتخذت اجراءات حازمة لزيادة فرص الانتفاع بالمرافق الصحية –كبناء مستشفيات في المقاطعات والأحياء وما يقابلها من عيادات. والحق أن زمبابوي تفخر بأن تكون من البلدان النامية التي كافحت بنجاح، بتلقيح أكثرية الأطفال، للقضاء على أمراض كشلل الأطفال وكزاز المواليد الجدد والخُناق والحصبة. ونحن أيضا في مكافحة نقص اليود. ونحن نشتري، منذ ١٩٩٦ عندما توقفت الجهات المانحة من تقديم معونتها، نشتري جميع اللقاحات من نتاجنا المحلي.

إن برنامج التعليم للجميع الذي نعمل به، والمعتمد منذ الاستقلال عام ١٩٨٠، برنامج لا يُعلى عليه، وبإمكان الطفل المتوسط في زمبابوي الآن الحصول على التعليم مدة ١١ عاما. تبيّن مؤشرات استعراض نهاية العقد لمؤتمر قمة ١٩٩٠ أن القيد في مدارس زمبابوي الابتدائية ارتفع إلى ٨٩ في المائة في عامَ ٢٠٠٠، أي بمعدل إنجاز يبلغ ٨٠ في المائة. وارتفع معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدينا أيضا إلى ٨٧ في المائة.

يسعى برنامج الأرض، الجاري تنفيذه حاليا، إلى تأمين مستقبل أمتنا، خاصة مستقبل أطفالنا، إذ أنه يجعلهم الآن مالكين لأرضهم وأسياد مصيرهم. وقد أثبت هذا البرنامج فعلا، على نقيض ما تقول الحكمة التقليدية، إن الطبقات الفتية والمهنية يمكنها بنجاح أن تعمل بالزراعة. وهذه الظاهرة ستضمن أن الزراعة لن تعود مجرد وسيلة عيش أو مورد رزق، بل ستكون مصدرا رئيسيا للثروة، لأنها تحفز التنمية الصناعية وتفعل بهذا كعامل هام من عوامل تخفيف وطأة الفقر، وهو شرط لازم، لا يمكن بدونه تهيئة عالم مناسب للأطفال.

وفي سبيل حماية الأطفال من الإيذاء، تمَّ تعديل الإجراءات الجنائية وقانون البيّنات لإيجاد منظومة محاكم رفيقة بالضحايا، تضمن الحكم بالحد الأقصى للعقوبة على مرتكبي جرم الإساءة إلى الأطفال جنسيا. يضاف إلى ذلك أن مشاركة الأطفال في ندوات شتى، كان محور تركيزها حقوقهم، قد أغنت بالمعلومات المجتمع وأصحاب القرار السياسي على حد سواء.

إلاّ أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو سبب رئيسي لموت الأطفال في زمبابوي، بل الواقع في

منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كلها، ستكون حتما معركة طويلة الأمد. وفي سبيل محاربة الفقر، الذي تتفاقم من جرائه آثار الوباء، استحدثت الحكومة برنامج عمل لتخفيف وطأة الفقر، يسدي العون مع تعليم الأطفال الفقراء ورعايتهم صحيا، في حين أن برنامج المساعدات الرسمية يقدم المعونات في مجال الإسكان وغيره من احتياجات الأسر الفقيرة.

ورغم جهود الإمبريالية والاستعمار الجديد الرامية إلى إنزال عقوبات لا تطاق ولا مبرر لها ببلدي، لا نزال مصممين على الدفاع عن سيادتنا كأمة وعلى تأمين مستقبل أطفالنا. وبالتالي، لن تعود زمبابوي مستعمرة أبدا، لما فيه صالح أمتنا، وخاصة أطفالنا.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالمجهود الدولي لتهيئة بيئة عالمية مناسبة للطفل. وينبغي أن يتخذ مؤتمر القمة هذا كل ما يلزم من تدابير في خطة العمل الناجمة عنه ويسعى إلى تحقيق رؤيا مؤتمر قمة ١٩٩٠ للنداء الأول من أجل الطفل. لنعمل معا كيما نضع الطعام في فم كل طفل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد متيو كيريكو، رئيس جمهورية بنن.

الرئيس كيريكو (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ، في مستهل كلمتي من هذا المنبر العالمي ووسط هذه الطائفة المتنوعة من المشاركين النابهين الوافدين من كل قارات العالم، بالترحيب الحار بمبادرة الأمين العام كوفي عنان الموفقة إلى دعوتنا للتوقف، حتى نجري استعراضا شاملا للنشاط المكثف المبذول في الأعوام الـ ١١ الماضية، على الصعيدين الوطني والدولي، للنهوض ببقاء الطفل وحمايته ونمائه بصورة متوازنة.

يرحب بلدي، بنِن، بعقد هذه الدورة الاستثنائية المخصصة بصورة حصرية للأطفال، ويرجو أن تتمخض اجتماعاتنا عن نتائج ملموسة، قادرة على أن توفر مستقبلا أفضل لجميع الأطفال في بلداننا جميعا.

في بنِن، تحتل مشكلات الأطفال مكانا مرموقا من اهتمامات الدولة وفي السياسة الاجتماعية لبرنامج عمل الحكومة. وهكذا نرى أنه تمَّ اتخاذ عدد من التدابير، المعروفة لممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بغرض ضمان التنفيذ المنهجي لمفهوم جديد يقوم على أساس الالتزامات المعلنة في مؤتمر قمة ١٩٩٠ من أجل الطفل، وهو مفهوم يولي الأطفال والمراهقين اهتماما خاصا.

وجميع هذه الخطوات، المتجذرة في ترتيبات مؤسسية، والتي تنطوي على زيادة إسهام الدولة في تعليم الأطفال ورعايتهم الصحية، تسعى أول ما تسعى إلى الحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة وتعزيز دورها في تأمين رفاه الطفل ونمائه، وإعفاء الفتيات من الرسوم المدرسية في المناطق الريفية وإنشاء مراكز سكنية لهنَّ في كل مقاطعة، وتعزيز التعليم الأساسي للبنات في الحواضر والمناطق الريفية. وفي هذا السياق، جرى إعداد مبادرة عُرفت باسم ''الفتاة للفتاة''، تجعل الفتيات بإشراف وتوجيه بنات أكبر منهن سنا وإشراف الوسط المدرسي.

علينا أن نذكر أيضا الكفاح الصبور الموحّد الذي يجري حاليا ضد ختان الإناث وضد الاستغلال الجنسي وأسوأ أشكال عمل الأطفال. وبفضل مساعدة منظمات غير حكومية ومؤسسات دولية، تحققت نتائج مشجعة في هذا الصدد، لكنها تبقى غير وافية ومحدودة، نظرا لفداحة المشاكل التي تقض مضاجع أقل البلدان نموا.

هذه المشاكل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الفقر سببها الأساسي هو عبء الديون الساحق، وبُعد نظام التجارة الدولية عن العدل والتقليص المستمر للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الواضح، بالنظر إلى هذه الصورة التي يبرز فيها تضاد الضوء والظلال، أن أمامنا الكثير مما يبقى علينا فعله حتى نؤمّن تمتع أطفال أقل البلدان نموا بمجرد الحد الأدنى اللازم لحياة لائقة مجزية.

ويتفق أعضاء المجتمع الدولي في هذه الأيام على الاعتراف بأن حماية الطفل ومكافحة المتاجرة بالأطفال داخليا وعبر الحدود، والعمل اللازم للحد من الفقر هي أهم التحديات التي علينا أن نواجهها. وأذكر بأن بلدي أفردته بصورة فاضحة ساخرة، منذ أشهر قليلة، بعض وسائل الإعلام الدولية كمعقل لظاهرة الاتجار بالأطفال الحقيرة. وبهذا الصدد، تلزمنا الأمانة الفكرية والأخلاقية بتحديد ما لهذه المسألة في الحقيقة من طبيعة وسياق.

من واقع الأمور في أفريقيا، كما يعرف الجميع، أن من أقدم أشكال المساعدة المشتركة الاجتماعية وروح الجماعة وأكثرها شيوعا رعاية الأطفال من منابت محرومة، على يد أسر أو أصدقاء ينعمون بعيش وبظروف عمل أفضل. ولسوء الحظ، أن سرعة تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية على قارتنا وما يتسم به عدة أفراد لا ضمير لهم من روح استغلال محموم قد أفسدا هذا العرف الممارس، الذي كان في ما مضى جديرا بالثناء، وحولاه إلى اتجار لا إنساني بالأطفال.

إن النتيجة الإيجابية الوحيدة التي ينبغي أن يستخلصها المجتمع الدولي من هذا هي أن مكافحة الفقر كانت، ولا تزال، الركن الأساسي لكل إجراء نبيل غايته القضاء على هذه الظاهرة، الدنيئة، ظاهرة الاتجار بالأطفال. وهذا ما وطدت عليه العزم حكومة بنن، التي تتخذ خطوات جريئة للقضاء على آفة عصرنا هذه، بإنشاء لجان محلية لمحاربة المتاجرة بالأطفال، بمشاركة الأهلين والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، ومنها اليونيسيف. وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن شكر بلدي لجميع الشركاء الذين اهتموا بالأمر ويساعدوننا في جهودنا الحثيثة لحماية حقوق الطفل.

إني على قناعة بأننا سنتمكن بتضافرنا من كسب معركتنا وتأمين مستقبل أفضل لأطفالنا، بالبناء على إنجازات الأعوام الـ ١١ الماضية، وباستمرارنا في إيلاء الأولية لاحتياجات الطفل وحقوقه، وبتخفيف ويلات الأمراض المستوطنة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبوضع حد للتلاعب المكيافيلي بعقول الشبان.

لا بدَّ من العزم الوطيد والموحد لجميع الدول، أعضاء المجتمع الدولي والعمل على أوسع نطاق بالتعبئة الفعلية للموارد المخصصة للأطفال، إن كنا نريد الاستجابة للتحديات الكثيرة التي تواجه شعوبنا ودولنا اليوم. أتمنى لعملنا كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد فراديكيه بنديرا ميلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي.

الرئيس ميلو دي مينيزيس (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الانكليزي): أود أولا، في مستهل كلامي الموجّه إلى هذا الحفل، أن أحيّي جميع الحاضرين وأن أعرب عن أملي بأن يؤدي هذا الاجتماع إلى اتخاذنا مقررات معقولة لتهيئة مستقبل أفضل لأطفالنا.

في عام ١٩٩٠، لما اعتمدت الحكومات الإعلان الخاص ببقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذه، أُعطينا فرصة للانطلاق بعملية يمكن أن تفضي إلى تغيير حقيقي في حياة الذين هم – كما قال أحد الشعراء ”أفضل

ما في العالم''. لقد ولّت الطريقة التي كان بها قطاع كبير من الإنسانية، أطفالنا، يعيشون على الهامش، مما اضطرنا إلى اتخاذ موقف ثابت بغية إحداث تغييرات لجعل أطفالنا هُم الأولوية.

مضى أكثر من العقد منذ انعقاد مؤتمر القمة ذاك عام ١٩٩٠. ونحن اليوم نجتمع معا مرة أخرى، وذلك لتقييم بل لمواجهة حالة الأطفال الحاضرة في مطلع هذا القرن الجديد. ومنذ عام ١٩٩٠ إلى اليوم، شهد العالم تقدما لم يسبق له مثيل من حيث قدرة الإنسانية على الإنجاز ومن حيث توكيد الإمكانات الإنسانية.

إننا نقف بصورة فورية تقريبا على كل ما يحدث مستجدا في العالم، بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. لذلك نحن أقرب من بعضنا بعض، وهناك اتجاه إلى أن تصبح قضايا الآخرين قضايانا.

إن الصور الفاضحة التي تشير إلى عجزنا عن تحقيق كامل لخطة العمل المعتمدة عام ١٩٩٠ في مؤتمر القمة من أجل الطفل تتكاثر يوميا أمام ناظرَينا. فرغم الجهود التي بذلتها بلدان كثيرة لتحقيق الأهداف المحددة آنذاك، لا شك في أن ثمة أشياء كثيرة لا يزال يتعين علينا فعلها حتى نستطيع أن نفاخر في يوم ما بأننا أسهمنا في تحسين حياة الطفل وتأمين ظروف مقبولة لبقائه وما يكفي من حماية لنمائه التام.

إن تمادي النزاع المسلح وعدم الاستقرار في أماكن كثيرة – خاصة في بلدان فقيرة ذات اقتصادات سريعة العطب – والحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن كثرة عدد اللاجئين أوجدت عقبة كبرى في سبيل نجاح العمل الاجتماعي الرامي إلى تحسين رفاه الأطفال. والحاجة تدعو إلى مزيد من بعثات حفظ السلم وإلى مزيد من الحوار لتأمين رفاه الأطفال وأمنهم وحمايتهم. لقد آن أوان القضاء بصورة نهائية على جميع أعمال العنف واستغلال الأطفال وإيذائهم.

نحن نرحب بانتهاء النزاع المسلح في أنغولا. ولا شك في أن أجواء السلام مقرونة بموارد هذا البلد ستهيئ فرصا للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وإلى ذلك نحن نؤيد جميع مبادرات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار في العالم.

عملت سان تومي وبرينسيبي طوال أعوام باسم الأطفال، لكننا ندرك أن أمامنا شوطا بعيدا علينا أن نقطعه لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي وغيره من المحافل التي نوقشت فيها قضايا الطفل، خاصة المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع، الذي عُقد في يومتيان عام ١٩٩٠. أسهمت بعض الإجراءات التي اتخذتها في بلادنا وكالات حكومية وشركاء تقليديون كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض المنظمات غير الحكومية، فضلا عن المجموعات الدينية والمجتمع الأهلي، في بقاء أطفالنا كما أظهرت – نقول ذلك باعتزاز – بيانات حديثة العهد. وقد تمّ تسجيل بعض التحسن، وإن كان طفيفا، في مؤشرات وفيات الرضّع والأمهات، بفضل ما كان من آثار إيجابية لمساعي مكافحة الملاريا وبرامج التلقيح الوطنية. ونفذ نظام التعليم عددا من التدابير – كبرنامج تعليم الشباب، لا سيما الفتيات، القراءة والكتابة – كيما يعود إلى الدراسة أطفال انقطعوا عنها وصاروا من أطفال الشوارع.

ترتبت على برنامج التكيّف الهيكلي الذي فرض على بلدنا آثار اجتماعية سلبية. ورغم المساعدات المالية الخارجية، يبقى سدّ احتياجات السكان الأساسية صعبا. ويثبت تحليل لأحوال السكان المعيشية أن ٤٦ في المائة منهم يعيشون في فقر، ويعيش ٣٥ في المائة من هؤلاء في فقر

مدقع. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن النساء من أكثر الفئات تعرضا، وخاصة ربات الأسر. وهن، بصورة عامة، بحالة فقر مدقع، ولا يزال يتوجب عليهن إعالة أطفالهن وكبار السن. وثلث أُسر سان تومي وبرينسيبي تعيلها نساء. على ضوء هذه الحالة، نتحدى أنفسنا لاتخاذ موقف يتسم بمزيد من الدينامية والحزم كيما نطهِّر مجتمعنا من هذه المشاكل.

إن المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والصحة العامة والمياه النظيفة والكهرباء والأمراض المستوطنة كالأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتفاع الأطفال بالتعليم واستبقاء التلاميذ في المدارس والأمية، وسائر الجوانب الأخرى التي كانت موضع اعتبار في خطة العمل جديرة بالتزامنا إلى أقصى حد. يجب إثبات هذا لا بالكلام وحسب، بل باتخاذ خطوات محددة. ولا يمكن لتضافر الجهود الرامية إلى إعداد برنامج شامل لنماء الطفل أن تنجح ما لم تُراعَ احتياجات الأسرة والمجتمع؛ والحد الأدنى المطلوب هو توفير الظروف اللازمة لبقاء الأسرة ورفاهها.

في هذه الظروف، لا يمكن للحكومة مجرد الاعتماد على قدرتها المؤسسية الخاصة لاستحداث وتنفيذ برامج تتصدى لمشاكل الأطفال؛ يجب أن تؤمن تعاون قطاعات شتى مع الاستثمار لا على الصعيد الوطني وحسب، بل على الصعيدين الاقليمي والدولي أيضا. ومن الأمور الهامة أيضا، من جهة أخرى، تعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة.

ختاما، أود أن أؤكد لجميع المشاركين في هذا الاجتماع أن سان تومي وبرينسيبي ستواصل مضاعفة جهودها لتحسين حالة أطفالنا وللوفاء بالتزامنا بتنفيذ جميع جوانب خطة العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لبيان سعادة السيد كومبا يالا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو.

الرئيس يالا (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية من النص الفرنسي المقدَّم من الوفد): أتشرّف، باسم غينيا - بيساو وشعبها، بمخاطبة دورة الجمعية الاستثنائية هذه المخصصة لأطفال العالم كله. سأبرز بصورة خاصة المشاكل والتحديات التي تتعلق بأطفال بلدي، مع أننا نشاطر أكثرية البلدان الأعضاء بالأمم المتحدة شواغلها.

لا يمكن فصل كون موضوع الأطفال والشباب هو مبرر هذه الدورة الاستثنائية عن حقيقة عامة هي أن الأطفال والشباب، من جهة، هم الأسباب التي تسعى كل البلدان من أجلها إلى التقدم والرفاه الاجتماعي؛ ومن جهة ثانية، إن هذا الموضوع يوفّر القوة الفكرية والأخلاقية اللازمة لتأمين مستقبل أفضل لشعوبنا. في هذا الصدد، قال زعيمنا الخالد أميكار كَبرال إن ''الأطفال هم أزهار كفاحنا وسبب نضالنا''. تمثل فكرة كبرال، في نظر قادتنا السياسيين في غينيا - بيساو، تراثا مستديما، هو أساس قيم كالحوار والتسامح واللاعنف والوفاق.

إن غينيا - بيساو تدرك ذلك، ولهذا اضطلعت، وسوف تضطلع دوما، بسياسات وإجراءات عملية لتهيئة ظروف مؤاتية لنماء الطفل نماء متوازنا وصحيا ومطردا على كل مستوى. وفي سبيل ذلك صدّقت سلطاتنا عمليا على كل الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالطفل، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ واتخذت جميع الإجراءات المؤسسية والتشريعية لتنفيذها.

إن إنشاء معهد المرأة والطفل هو من التدابير السياسية التي اتخذتها السلطات لإيلاء الأطفال اعتبارا خاصا.

ومن القرارات الهامة الأخرى المتخذة اعتماد قانون ينص على أن التعليم الابتدائي بالمجان وإلزامي مما جعل نسبة الالتحاق بالمدارس ترتفع من ٤١ في المائة، عام ١٩٩٩، إلى ٦١ في المائة حاليا.

وتم تحقيق إنجازات في مؤشرات الانتفاع بمياه الشرب المأمونة، ومؤشرات سوء تغذية الأطفال، ووفيات الرضّع والتعليم والصحة، كما تفيد الدراسة الاستقصائية الجامعة لمؤشرات متعددة خاصة بغينيا - بيساو، بفضل دعم لا يقيّم بمال من المنظمات الدولية وشركاء التنمية، ومنهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ورادا بارِنن، وقرى الأطفال التابعة لمنظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة ومؤسسة بلان إنترناشونال.

وكما قلت، حظيت الإجراءات السياسية المتخذة من السلطات بدعم حاسم من منظمات دولية ومن شركائنا في التنمية واليونيسيف ومؤسسة بلان إنترناشونال، وكان لها نتائج ملموسة في مجال صحة أطفالنا وتعليمهم، على الرغم مما تشهده من صعوبات مالية هائلة وندرة في الموارد.

ونظرا لاستمرار معدل وفيات الرضع المرتفع رغم التقدم المشار إليه أعلاه - فضلا عن أن الملاريا والحصبة وسوء التغذية وغير ذلك من أمراض الطفولة كالتهابات الجهاز التنفسي، لا تزال سبب قلق بالغ - نحن نعتبر أن جهود سلطاتنا الوطنية ليست كافية. ومن الأمور الأساسية أن يكون هناك تنسيق، لا للأفكار وحسب، بل بصورة خاصة لموارد شراكة عالمية، بغيةَ إيجاد إطار للمساواة والفرص، لتحقيق الرفاه في جميع أنحاء القرية العالمية.

وأخيرا، يجب ألاّ يكون مفهوم العولمة الصحيح يوما من المفاهيم التي تنفر في تأكيداتها من التماس حلول لانعكاسات أحداث تستجد في البلدان المتقدمة النمو. نعتقد أن العولمة تتضمن مزيجَ الخير والشر، الذي كان في كل زمان سِمة الشعوب وجميع البلدان والقارات، أيا ما كان موقعها وتحت كل سَمْت. وليس هناك من إنسان لا يسعى إلى تمكين الخير من التغلب على الشر. ولذلك، فمما لا شك فيه أن رفاه الناس جميعا، لا سيما الأطفال، رهن بقرية مزدهرة، قرية عالمية حقا.

نحن نعتقد أن قيما كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية وصلاح الحكم - وهي لازمة كمعالم للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، خاصةً بين الشمال والجنوب - لا يمكن تحقيقها الفعلي إلاّ إذا اتفق المجتمع الدولي على معاملة أطفال بلداننا باعتبارهم محورا لاستثمارنا ومحورا لتقديم المساعدة من جانب الناس ولصالحهم.

وغينيا - بيساو على قناعة بأن الجهود الجارية لتحسين التعليم والرعاية الصحية بوجهيها التشخيصي والوقائي ولمكافحة الفقر وتعزيز الديمقراطية والسلم والاستقرار والأمن ستنعكس بصورة إيجابية في مؤشرات التنمية البشرية، لترفع مرتبة بلدنا من الموقع التاسع والستين بعد المئة الذي تحتله حاليا.

إننا، كما أسلفنا، بذلنا جهودا جبارة، بدعم متواصل من شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف في التنمية، لاعتماد ولتنفيذ جميع البرامج التي أعلنا الالتزام بالعمل بها بموجب مختلف الاتفاقات والاتفاقيات الدولية بشأن الطفل، وكذلك وفقا لما لنا من سياسات داخلية خاصة. لكننا كثيرا ما نفتقر إلى موارد، بسبب ما تعانيه بلدنا من أوضاع غير مستقرة اقتصاديا وماليا وبنيويا. وبالتالي نغتنم هذه الفرصة لمناشدة المجتمع الدولي أن يعبئ موارد دعم مالية وبنيوية جزيلة حتى نتمكّن من معالجة شواغلنا الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في مجال إنماء أطفالنا وشبابنا.

أنا شاكر لهذه الفرصة السانحة. وأود أن أدعو الجميع إلى نبذ اللجوء إلى العنف لحل المنازعات. وكثيرون

منا، نحن الحاضرين هنا، كان عمرهم ٧ أو ٨ سنوات في الستينات. علينا أن نكافح دفاعا عن حقوق الإنسان ولنضع حدا للعذاب. أصبحنا الآن كبارا، راشدين. ولدينا بعض المعارف لأننا درسنا التاريخ وشهدنا تجارب عدة بلدان حول العالم ورأينا زملاءنا يعيشون حياتهم. ولذلك نعتقد بأن جهود الآباء والأمهات ينبغي أن تتضافر لتلافي وقوع المآسي الإنسانية على نطاق واسع.

كانت اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية في نيويورك تتوخى تبرير مأساة باسم قضية سياسية. يجب أن يعمل شباب اليوم لتجنب المآسي من هذا القبيل.

يجب أن نكفل بقاء الأرض واستمرار وجودها، وإلا وجدت أجيال المستقبل نفسها في نفس الأوضاع. يجب أن نخلف إرثا واضحا، محدَّد المعالم بتذليل الصِعاب التي نواجه في هذه الحياة. وهذا هو نوع الإرث الذي يجب أن يتركه الجيل الحاضر. علينا أن نُقلع عن العنف وأن تكون جهودنا متضافرة. إن ثروة البشرية لا تعرف النفاد. ولدينا المعرفة. نحن نعرف أين تقع مكامن النفط والألماس. وعلى الأرض ثروة طائلة يجب أن نستفيد منها لأننا لا نعلم متى سينتهي جيلنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيانٍ لسعادة السيّد تيبورو تيتو، رئيس جمهورية كيريباس.

الرئيس تيتو (تكلم بالانكليزية): أحمل إليكم تحيات حارة من حكومة جمهورية كيريباس، في منطقة المحيط الهادئ الوسطى، ومن أطفالها وشعبها. نقول في كيريباس: ”كام نا بانيه بي موري“.

اسمحوا لي باسم وفدي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، ورئاسة هذه الدورة الاستثنائية، وأن أؤكد لكم دعمنا الكلي وتأييدنا. وأودّ أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم أفضل التمنيات للأمين العام، كوفي عنان، ولجميع موظفي الأمانة العامة، وبصورة خاصة للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، كارول بيلامي، مع تجديد تأكيدنا بالدعم والامتنان لهم لإدارتهم المتميزة للأمم المتحدة ومختلف أجهزتها، بما في ذلك اليونيسيف.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن شكري الصادق لرئيس الولايات المتحدة وحكومتها وشعبها، مضيفينا الكرام، لضيافتهم وكفايتهم في توفيرهم لنا اللازم من الخدمات البروتوكولية والأمنية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل مرةً أخرى تعاطفنا وتعازينا للضحايا البريئة في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. إني أحيّي الولايات المتحدة، لا سيما مواطني نيويورك، لما أبدوه من شجاعة وتسامح وجَلَد في هذه الأوقات العصيبة، مما يشهد لهم بما للقيم النبيلة التي يعتنقون وعنها يدافعون من قوة صامدة، حتى في أحلك الظروف.

إننا مجتمعون هنا اليوم لتقييم التقدّم المحرز في مجال تنفيذ أهداف اتفاقية حقوق الطفل، وللتأمل معا استجابةً لنداء الأطفال؛ إنه أيضا الوقت المناسب لمراجعة بعض المبادئ الأساسية للاتفاقية، بغرض تحقيق المزيد من التقدير والتفهُّم للطائفة المتنوعة من التقاليد والثقافات، على نحو ما أقرَّت به مواد شتى من الاتفاقية إقرارا في محلّه، هذه التقاليد التي في كنفها ولد الأطفال وحظوا بالحب والرعاية والتعليم، إعداداً لسن رشادهم.

يمثّل الأطفال أفضل وأنقى وأحبّ ما في الإنسانية في كل أسرة وقرية ومجتمع. ونحن في كيريباس نحتفل – بهدي وتأثير من معتقداتنا التقليدية ممزوجة بقيمنا الدينية – بكل مرحلة من مراحل نماء الطفل بصفتها حدثا هاما وجزءا أساسيا من إعداد الطفل أو إدخاله عالم الكبار. وتُبدّى احتياجات الطفل دوما على كل ما عداها من احتياجات.

ولذلك فإن حضورنا هذه الدورة يعبِّر عن الأولوية القصوى التي نوليها، نحن في كيريباس، للأطفال، ويعبِّر عن التزامنا الحقيقي بالمبادئ النبيلة التي تتضمنها الاتفاقية. ولهذا، فأنا شاكر فرصة اكتسابي هنا ما يُستوحى من حكمة بالغة للتفاعل ومشاطرتكم حديث نجاحنا وفشلنا في جهودنا المبذولة لتحسين رفاه الطفل. ومع أنه لا يزال أمامنا شوط طويل نقطعه، فمن المشجّع حقا أن نعرف من مختلف البيانات التي أُدلي بها في هذه الدورة أن الاتفاقية قد ترتّب على عقد نفاذها الأول فارق، ظهر في حياة ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم.

ومن دواعي السرور أيضا أنه كان للاتفاقية تأثير إيجابي أيضا في عقول القادة، إلى حد أنّ كثيرا من البلدان أجرى اللازم من التغييرات التشريعية والإدارية والخاصة بالميزانية لتحسين أحوال الطفل. ومن المثير جدا للمشاعر أيضا والمؤثر جدا أن نسمع أصوات الأطفال الوديعة تتنبأ بنهاية الكثير من البؤس الذي ابتلت به حياة الأطفال طوال عدة عقود. لكنّ من المحزن – بنظري على الأقل – أن أسمع بأنهم سيناضلون لوضع حدٍ لهذه الشرور، إذا لم يفعل القادة والراشدون شيئا للاستجابة لما يلتمسون. يجب علينا، كوالدين صالحين، أن نكافح من أجلهم ونجعلهم يتمتعون بثمرة عملنا الشاق، لكيما يتمكنوا هم بدورهم من فعل أمور أروع من أجل أطفالهم.

الواقع أن صنع عالم مناسبٍ للأطفال موضوع فيه تحدٍ لهذه الدورة، بالنظر إلى التحديات الخطيرة العديدة التي يطرحها الإرهاب والعولمة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والقوى التي لا يمكن، إلى حد بعيد، التكهّن بها وتذليلها في الأسواق المالية وأسواق السلع العالمية، وسرعة تطور تكنولوجيا الاتصال وتدهور البيئة والاحترار العالمي، التي أساءت قولبة العالم بشكل جعله إلى حد ما أقل أمنا ومؤاتاةً لبقاء الطفل ونمائه، خاصة في البلدان النامية.

تعمل الحكومة، في كيريباس، بمشاركة الوالدين ومجالس الجزيرة والمجموعات الدينية والمنظمات الأهلية وغير الحكومية المختلفة وشركاء التنمية، واليونيسيف، بطبيعة الحال، باذلةً قصارى الجهد، في حدود المتاح لها من موارد، لتحسين أوضاع الأطفال، كجزء أساسي من سياستها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة. وتقوم الحكومة، كجزء من سعيها إلى تحسين بيئة الطفل الاجتماعية والمادية والاقتصادية في كيريباس، بتعزيز إحياء القيم العائلية والثقافية الهامة جدا، وباستثمار مقادير متزايدة يوما عن يوم من مواردها وأموالها على الصحة والتعليم والرياضة وغيرها من الأنشطة المتصلة بالأطفال. لكنّ سعي الحكومة إلى توفير الأحسن لأطفالها يُمنى أحيانا بالإحباط، عندما يرتفع سعر السلع والخدمات الأجنبية، اللازمة للصحة والتعليم ورفاه الطفل ارتفاعا باهظا أو عندما يتأثر دخل الأسر التي تعمل بالزراعة وصيد الأسماك في القطاعات الريفية وقطاعات الكفاف – حيث تقيم أكثرية الأطفال – تأثرا خطيرا بسبب تقلب الأسواق الخارجية بسرعة فائقة.

تجدّ كيريباس، للتصدي لهذه المشكلة، وتكدّ مع بلدان أخرى في المحيط الهادئ وآسيا تواجه مشاكل مماثلة، لوضع استراتيجية إقليمية ودولية لمعالجة حالات كهذه وللتخفيف إلى الحد الأدنى من تأثير هذه القوى الدولية، التجارية والسوقية، على برامجنا الوطنية الخاصة بالأطفال. وفي هذا الصدد، تؤيد كيريباس كل التأييد الاقتراح الذي تقدّم به العام الماضي السيد رنيه هاريس، رئيس جمهورية ناورو بصفته رئيسا لمنتدى جزر المحيط الهادئ، بأن تعترف الأمم المتحدة الآن بالمحيط الهادئ كمنطقة قائمة بذاتها، بما يمكّن دول المحيط الهادئ من الإسهام ككتلة واحدة في نسيج الأفكار العالمية والتفاهم.

يترتب على ذلك كله آثار في بنية الاقتصاد العالمي والنظم التجارية وفي طريقة عملها. والحاجة تدعو إلى

إصلاح هذه البنى والنظم التي مضت عليها قرون، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، في سبيل تهيئة عالم مناسب للأطفال. وإذا لم يتم إصلاح هذه البنى والنظم، فإني أعتقد شخصيا أنه سيصعب تحقيق أهداف الاتفاقية، وإن بلوغ الغايات المحددة في مؤتمر قمة الألفية سيستغرق وقتا جدّ طويل، لا سيما في سياق البلدان النامية.

وعلى غرار ذلك، نعتقد أنه سيكون من الصعب جداّ تحقيق الأهداف التي حددتها الاتفاقية لصنع عالم مناسب للأطفال، إذا لم نلقّن ثقافة سلام، لمحاربة ثقافة الكراهية والشر البازغة، وإذا كانت هناك بلدان غير مستعدة لمواجهة أثر العولمة السلبي وكانت غير قادرة على المنافسة في السوق العالمية، وإذا لم تعط الأرض للأسر الكثيرة التي لا تملك أرضا وتعيش بوضع اليد على أراضٍ في المدن والحواضر، إذا كان مستقبل كثير من الجزر المرجانية ذات الأراضي المنخفضة، مثل كيريباس، على مدى الخمسين عاما المقبلة أو نحوها، يتوقف على ما إذا كانت البلدان المتقدمة النمو وغيرها من الأقطار المتسببة بانبعاثات كثيفة لغازات الدفيئة تحمل بروتوكول كيوتو على محمل الجد، وإذا كانت الموارد البحرية وغيرها من الموارد الطبيعية معرَّضة لخطر استغلالها المفرط أو خطر تلوثها، مع ترك القليل أو لا شيء كأسباب معاش الناس، وإذا لم يتم الاعتراف بالأخطار الماضية وتسويتها بطرق ودّية. إن هذه كلها شروط مسبقة أساسية لصداقة دائمة وسلام دائم في العالم.

رغم التحديات الآنفة، يسرني أن أُطلع هذه الدورة بإيجاز على شيء من خطوات التقدم التي خطوناها في كيريباس، في مجال تنفيذ مبادئ الاتفاقية وأهدافها، منذ أن أصبحنا طرفا فيها عام ١٩٩٥. هناك قائمة طويلة من الأنشطة التي اضطلعت بها حكومتي عملا بأحكام الاتفاقية، واردة في النص المطبوع لكلمتي، متاحة في قاعة الجمعية العامة. أود أن أقول باختصار إننا امتثلنا امتثالا كاملا للمواد المتصلة بالتعليم، وإننا قريبون من الامتثال الكامل بالمتصل منها بالصحة. أما بالنظر إلى توعية الجماهير بحقوق الإنسان والعمل التشريعي بصددها، فيسعدني أن أبلغكم أن كيريباس تتقدم بخطوات معقولة.

الواقع أن تقدمنا حتى الآن في هذه المجالات مشجع بصورة لا بأس بها، رغم القيود والعوائق المشار إليها سابقا، ونحن نعرب عن امتناننا لمنظمة الأمم المتحدة ولشركائنا الكثيرين في التنمية لدعمهم ومساعدتهم؛ ونحن نتطلع إلى تواصل مساعدتهم في المهام غير المنجزة، على مدى العقد المقبل، في مجالات هامة منها الصحة والتغذية وتوعية الجماهير والتعليم والرياضة والحقوق القانونية.

كيريباس، كما قلت آنفا، أمة لا تزال راسخة فيها جذور المجتمع والتقاليد. إنها بلد ينمو فيه الطفل وسط بيئة حب، تُنمّى في أطفالها منذ نعومة أظفارهم قيم الاحترام والمسؤولية والعناية بالآخرين والتواصل معهم. إن رقابة الوالدين وتوجيههم وتهذيبهم تشكِّل إلى حد بعيد جزءا لا يتجزأ من تربية أطفالنا، فنحن نعتقد أن هذه القيم أسس جوهرية لمصالح الأطفال، الذين قد يكتسبون عادات سيئة إذا لم يتم توجيههم وتهذيبهم بطرق مناسبة. وعند بلوغ الأطفال سن الرشد، نتوقّع منهم أيضا بحكم الأعراف أن يعتنوا بوالديهم وكبارهم. لا وجود لمؤسسات خاصة بكبار السن في كيريباس، لأن هذه المؤسسات غريبة عن ثقافة شعبنا.

ولهذا السبب، ترغب كيريباس في المحافظة على نهج معتدل وحريص للالتزام ببعض الواجبات التي تنص عليها الاتفاقية، والتي قد تقوِّض قيمنا الثقافية الهامة، خاصة بالنظر إلى حقوق الطفل، على النحو المحدد في المواد من ١٢ إلى ١٦، والمادة ٢٦ من الاتفاقية. وفيما يتصل بالمادتين ٢٤ و ٢٨، يسرني أن أُعلم الأعضاء أننا أصبحنا واثقين الآن،

بسبب ما أشرت إليه آنفا من تطورات، من قدرتنا المالية، ونحن ننظر في موضوع سحب تحفظاتنا المتعلقة بهما. أما المادة ٢٦ – المتصلة بحق كل طفل في الانتفاع بالضمان الاجتماعي، بما يشمل التأمين الاجتماعي – فإن تنفيذها يتجاوز ما لدينا من وسائل، وقد يكون لها أثر تفرقة في الأسرة، التي نعتبرها أقرب موضع طبيعي لائق بالطفل. ونحن نعترف بأن المادة ٢٦ تعكس ثقافة مجتمعات أكثر ثراء وأرى أنها يجب ألاّ تُفرض على بلدان ذات ثقافات مختلفة.

لقد تغيّر العالم تغيّرا مشهودا خلال العقود القليلة الماضية: فهو يبدو الآن أقل إنسانية وأقل أمانا وأكثر تحديا للأطفال، عما كان عليه منذ ٥٠ أو ٦٠ عاما. وبات اختلال توازن التنمية في العالم بارزا؛ فقد تجمّع فيه، من جهة، مقادير لا تُحصى من الثروات الاقتصادية، فيما تكاد تكون ثروته الاجتماعية، من جهة ثانية، من حيث السمات الأخلاقية والقيم الإنسانية قد نفذت، وهذا يصلح مثالا على ما أشارت إليه رئيسة جمهورية سري لانكا في بيانها بعصر المتناقضات (انظر A/S-27/PV.1). إنني أعتقد أن العالم الغني اقتصاديا، الفقير اجتماعيا قد رجّح الميزان بصورة مفرطة بكفته المادية والمالية من التوازن الطبيعي، مهملا الجانب الإنساني. واختلال التوازن هذا – المتجلّي في اختلال توزيع الثروة وانعدام راحة البال – يجعل العالم والإنسانية جمعاء في وضع غير مستقر، والواقع أن هناك حاجة ماسة إلى ما يعيد التوازن.

وفي سبيل ذلك، قرّرت كيريباس الاحتفال والترحيب باسم الإنسانية كلها، ببزوغ فجر الألفية الجديدة بالغناء التقليدي والرقص التقليدي، يؤديهما الأطفال بصورة رئيسية، واخترنا عامِدين شعار الاحتفال ''سلام العالم بانسجام مع الطبيعة'' للتذكير بأن السلم في العالم يجب أن يبدأ في القلب المتواضع لكل شخص مستعد للإقرار بوجود طبيعة كبرى، يجب أن نلتمس بصورة دائمة إقامة التوازن والانسجام المتناغم معها.

إن الصراعات العسكرية والمنازعات المدنية متواصلة، حتى ونحن نتكلم الآن، في أنحاء العالم المختلفة. وأعمال الإرهاب والحرب التي لا هوادة فيها والتي نشهدها بعيون ملأى دموعا نقلت إلى ديارنا رسالة فحواها أن ثمة ثقافة كراهية وشرور قيد الظهور إلى حيز الوجود، لتحل محلّ ثقافة المحبة والسلام التي دعت إليها ديانات العالم الكبرى – وما زالت– منذ مئات أو آلاف السنين، والتي من أجلها أنشئت الأمم المتحدة منذ ٥٦ عاما كما أنشئت مؤسسات أخرى نبيلة. يمكننا أن نسأل الآن: هل فشلت تلك الديانات العظيمة والمؤسسات النبيلة، أم أن الوالدين والأسر قد أهملوا، في الحاضر والماضي أبناءهم الطيبين؟ هل أخفقنا كقادة سياسيين في غرس العوامل اللازمة لعالم السلام؟

مهما كانت الإجابة ومهما كان السبب، أعتقد أن أهم شيء نفعله الآن هو أن نعمل. علينا أن ننهض ونوحد حكمتنا وقوانا. ولا بدَّ من قيادة سياسية قوية لتحطيم حلقة الكراهية، التي يتهم سياسيون مثلي أحيانا باستغلالها طمعا في مكاسب شخصية أو للفوز بالانتخابات. إن هذا هو ما أطلق عليه ''ألاعيب سياسية ضارة''، وينبغي أن نفعل كل ما يمكن لاستبعاده من حياتنا السياسية، لأنه يضر بمجتمعاتنا والعالم الذي نعيش فيه أكثر مما ينفع.

إني أدعو زملائي السياسيين إلى أن تتشابك أيديهم لصنع عالم مناسب للطفل. إنها رؤيا أطفالنا. فلنجعل منها التزامنا ورسالتنا الجماعية ولنقم معا ببناء عالم أفضل لأطفالنا وللإنسانية جمعاء. بارك الله الأمم المتحدة وأطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال لدينا على القائمة ٥٥ متكلما. استمعنا حتى الآن، من بعد ظهر اليوم، إلى خمسة متكلمين، واستغرق منّا ذلك ساعة و ١٠ دقائق.

أودّ أن أذكّر جميع المتكلمين بالتقيد الصارم بالدقائق الخمس المحددة لكل بيان.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد دومينادور كايزر بازان، نائب رئيس جمهورية بنما.

السيد كايزر بازان (بنما) (تكلم بالإسبانية): منذ مؤتمر قمة ١٩٩٠ من أجل الطفل، أحرزت بنما بعض التقدم في وضع برامج اجتماعية خطيرة كالبرامج الرامية إلى توفير الإصحاح ومياه الشرب المأمونة وتوسيع نطاق برامج الصحة، وتخفيض معدلات وفيات الأمهات والرضع، وزيادة فرص الانتفاع بالتعليم الأساسي، والحد من الأمية.

غير أن الاقتصاد العالمي الهش وغير المستقر وعبء الديون الأجنبية الباهظ على عاتق البلدان النامية ينذران بخطر الحد بصورة ملموسة من أية إمكانية لمزيد من التقدم في هذا المجال. ويضاهي ذلك خطرا أن هذين العاملين يجعلان من الصعب حتى المحافظة على ما تمَّ إنجازه فعلا. إن واقع الأحوال هذه يلزم البلدان الغنية بإيلاء مزيد من الاهتمام للذين يصرخون مطالبين بمستوى لائق من الرفاه والكرامة.

يقتضي التحدي الذي يفرضه النظام الاقتصادي الجديد على بلدان أمريكا اللاتينية تضافر الجهود الإقليمية والعالمية للتقدم باطراد باستخدام الموارد المتاحة للتنمية. وتتسع كذلك الثغرة التكنولوجية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ولذلك كان من واجبنا أن نعمل على تضييقها. لاشك في أن صعوبة الانتفاع بالتطورات التكنولوجية والحصول على تمويل لتجديد نظم التعليم تحد من إمكان نزول الشباب إلى سوق العمل. تشير الإحصائيات المتاحة للعموم إلى أن إسهام الدول الغنية في التعليم للجميع تناهز نسبته ٢ في المائة من مجموع إسهاماتها في جميع المجالات.

رغم هذه الحالة، نحن نخصص في بنما ٤٠ في المائة من الإنفاق الاجتماعي للتنمية البشرية، مستوحين في ذلك المثل الرائع لرئيستنا ميرايا موسكوزو في تطبيقها برنامجها الحكومي. وقد أحرزنا في هذا المضمار تقدما ملموسا في السنوات الأخيرة. على أن مؤشرات رفاه الأطفال والمراهقين تعكس أوجه عدم تكافؤ بارزة. وهذه الحال هي سبب رئيسي من أسباب الانقطاع المبكر عن الدراسة في البلدان النامية، وتترع إلى أن تكون عاملا مشجعا على عمل الأطفال وعلى زيادة تعرّض الأطفال والمراهقين للأذى وإلى انحلال قيمهم الاجتماعية.

إن الأمين العام، في تقريره (A/S-27/3) المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠١ استرعى اهتمامنا بحسه المرهف إلى أن نمو الاقتصاد العالمي والحريات السياسية الجديدة وروائع التكنولوجيا لم تضع حدا لتمادي ويلات البشرية، هذه الويلات القاتلة للأطفال: ''ويلات الفقر الذي لم يُقهر والمرض المتفشي والعنف مع الإفلات من العقاب وأوجه التفاوت الفاحشة بصورة متزايدة في مجال الحصول على الخدمات والثروة'' (الفقرة ٤٨).

إن أنواع القصور البارز في مجالات قضاء الأحداث وبرامج التأهيل الاجتماعي، وبرامج المعوقين وتعزيز حق الطفل بهوية، بتسجيل الولادات، ووجود أطفال كلاجئين، وخاصة استغلال الأطفال جنسيا، إنها جميعا تستدعي اهتمامنا وتقتضي وفاءنا بواجباتنا بمقتضى الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عقد رؤساء جمهوريات أمريكا اللاتينية في بنما يوما ناجحا مخصصا لتحليل أوضاع الأطفال والمراهقين في بلداننا، وتبادلوا آراء جد مفيدة تتيح لنا الانتقال من الخطَب إلى مقترحات عملية في سبيل تعزيز التزامنا بأطفال المنطقة ومراهقيها. وقبل مؤتمر القمة، قامت حكومات أمريكا اللاتينية وإسبانيا والبرتغال بتحليل كل من المشاكل المتصلة برفاه الطفل، مما مكّنهم من

تحديد السياسات والاستراتيجيات اللازم اتباعها. كانت حصيلة مؤتمر القمة وثيقة بعنوان ''بناء العدالة من الطفولة والمراهقة في أمريكا اللاتينية''.

واليوم، بات في بلدنا منظومة مؤشرات معالجة وتأثير، تمكّننا من تحديد وتقييم ورصد التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة من أجل الطفل وفي مؤتمر القمة العاشر للبلدان الأيبرية - الأمريكية. تشمل هذه المؤشرات مجالات التعليم والثقافة والعلم والتكنولوجيا والصحة والتغذية والإسكان والفقر والأسرة والزراعة والبيئة وحقوق الأطفال والمراهقين والمرأة والاقتصاد والنقل والإدارة العامة وإصلاحات الحكومة.

قدّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع أمانة التعاون للبلدان الأيبرية - الأمريكية تقييما لحالة الأطفال والمراهقين في أمريكا اللاتينية. كان هذا التقييم أداة ذات قيمة كبرى لرسم برامج بعيدة المدى لأطفالنا.

والعمل الذي لا يزال أمامنا شاق إلى حد مضنٍ ومعقد جدا. لذلك فإن الالتزام بتقاسم المسؤوليات وتكافلٍ المجتمع الدولي، أمر لا غنى عنه بل لا يجوز تجاهله. وبعد ١٥ سنة تقريبا من عملية التعديلات البنيوية التي شكلت تنمية دولنا، نرى أن قدرة أية دولة نامية بمفردها لا تكفي لتحقيق نتائج مستدامة.

والمجتمع الدولي بحاجة إلى أن يصلح استراتيجيته وأدواته من أجل التصدي للفقر والجوع والبطالة، بما يوجِد التضافر بين الإنتاجية الدينامية والرفاه الاجتماعي والمؤسسات الديمقراطية.

إن معالجة قضايا الطفل مسألة عاجلة لا يمكن تأجيلها. ولهذا، أناشد رؤساء الدول وممثلي المجتمع الأهلي الحاضرين هنا مواصلة توثيق عرانا وأعمالنا على أساس التضامن الاجتماعي والخير العام. هذه وحدها هي الطريق التي تمكّن من تخفيف اليأس المؤدي إلى الإرهاب ومن إزالة العذاب البشري، في حين تعزَّز الديمقراطية والحرية والعدل في دولنا. إن تطورنا وتقدمنا في المستقبل رهن بالتزامنا بأطفالنا. تقول بنما ''نعم'' من أجل الطفل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيّد فاليريان كريستيبا، نائب رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

السيد كريستيبا (مولدوفا) (تكلم بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة وأن أنقل إليك، سيدي الرئيس، أفضل تمنيات رئيس جمهورية مولدوفا، وآماله بسلام يعمّ العالم كلّه. وأودّ أيضا أن أشكر الأمين العام، كوفي أنان، والآنسة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسفيرة باتريسيا دوران، لإسهاماتهم في الترتيب لعقد هذا المحفل الكريم.

لقد اجتمعنا معا ثلاثة أيام للتداول في مسألة ذات أهمية طاغية: حماية أطفالنا. ولهذه المشكلة خطورة خاصة لبلدي، إذ برزت خلال السنوات الـ١٠ الماضية مشاكل، كنا نجهلها حتى تلك الفترة. من هذه المشاكل كون بعض الأطفال لا يتلقون تعليما كاملا وإن بعضهم متورط في إساءة استعمال المخدرات. والأهم من ذلك أننا الآن، لأول مرة، نرى أطفالنا يصابون بأمراض ذات صلة بكارثة تشرنوبيل - وهي أمراض لم تُجرَ عليها أبحاث ودراسات وافية.

هذه المشاكل وغيرها من المشاكل التي تباحثنا بشأنها في الأيام الثلاثة الماضية - مشاكل كالتي أشارت إليها بلدان أخرى- يوليها الآن رئيس جمهوريتنا اهتمامه الشخصي.

يتجلى التزامه بكون خُمس أعضاء وفدنا إلى هذا المنتدى أطفالا.

دفع مؤتمر قمة ١٩٩٠ من أجل الطفل بزخم هام عجلة التنمية وتنفيذ سياسة واسعة النطاق تستهدف حماية الطفل، ومكّن من تحقيق نتائج إيجابية حسّنت من مصير الأطفال. ولكن لسوء الحظ – كما لاحظ الأمين العام في تقريره لاستعراض نهاية العقد (A/S-27/3) وكما لاحظ الخطباء السابقون – لم يتم الوفاء بكل التطلعات الرائعة التي تمخّض عنها مؤتمر القمة ذاك.

يجدر بنا أن نلاحظ أن كثيرا من أهداف مؤتمر القمة المتصلة ببقاء الطفل ونمائه، لا سيما في مجال الرعاية الصحية والتغذية والتعليم، بقيت بلا تحقيق. وجمهورية مولدوفا تنظر بعين الاهتمام الخاص لهذه الدورة الاستثنائية لأننا على ثقة بأن المجتمع الدولي سيساعد – بعرضه موجزا لنتائج الجهود التي بذلت على مدى السنوات العشر الماضية – على تحديد لا الأهداف في هذا الصدد وحسب، بل طرقا معينة أيضا لحل المشكلات.

يود وفدنا أن يقيم مشروع خطة العمل التوازن بين مصالح كل مجموعات الدول، بما في ذلك البلدان التي يجتاز اقتصادها مرحلة انتقال – وهي المجموعة التي تنتمي إليها جمهورية مولدوفا. ونحن نعتمد أيضا على أن الوثيقة الختامية ستدعم مبادرات توسيع نطاق المساعدات الدولية بحيث تشمل البلدان التي تشهد اقتصاداتها مرحلة انتقال. وتستهدف أحدث البرامج عهدا في هذا الصدد تحسين أحوال معيشة الأطفال.

تمكّن بلدنا، بتطبيقه المطرد لأحكام إعلان وخطة عمل مؤتمر قمة ١٩٩٠، من بلوغ مستوى معين من التقدم، بتنفيذه عدد من البرامج والمشاريع يرمي إلى تحسين حالة الطفل. وحافظنا، على مدى السنوات القليلة الماضية، على مستويات قياسية رفيعة في مجال تلقيح الأطفال؛ وأخذنا بمعايير طبية جديدة؛ وصار نظام التعليم الثانوي أشد فعالية منه في أي وقت مضى، في المساعدة على تعزيز القدرات الإبداعية لدى الأطفال والمراهقين.

أعلى هيئة تشريعية في بلدي هي البرلمان. وبات وعي المجتمع يتزايد بالبرامج التي تستهدف الأطفال، وأنشأت جمهورية مولدوفا برلمان الشباب ومجالس محلية للأطفال، تؤهل الشبان للمشاركة بنشاط في حياة المجتمع. والإقرار بحقوق الطفل كعنصرٍ لا يجوز نقضه أو انتزاعه من حقوق الإنسان هو هدف نهج تناولنا الوطني لحماية الطفل والأسرة ولبرنامجنا المرحلي الموجّه لحماية مصالح الأطفال. ووقّعت جمهورية مولدوفا، أثناء تحضيرنا للدورة الاستثنائية، البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وقدمت الدعم لحملة ''قل نعم للأطفال'' مسهمة بذلك في تعزيز التعاون بين المجتمع الأهلي وأجهزة الدولة.

لا شك في أن انتقال جمهورية مولدوفا الجاري حاليا من نظام الاقتصاد الموجَّه إلى اقتصاد السوق يحدّ من قدرة الدولة على تحقيق الأهداف المحددة في إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة. وقد اقتضى التحول الاقتصادي الجذري الذي حدث في جمهورية مولدوفا نفقات اجتماعية طائلة. ولذلك، تمَّ تخفيض المبالغ المخصصة للأطفال في ميزانية الدولة بصورة ظاهرة، وساءت من جراء ذلك، لسوء الحظ، حالة الأسرة والطفل. وأدّى تمويل أهداف قطاع الدولة إلى قيود على انتفاع السكان مجانا بالعناية الطبية والتعليم علاوة على تردي نوعيتها. وأفضى تقلّص انتفاع الأطفال بالعناية الطبية إلى ازدياد عدد المعاقين منهم، الذين لا يحظون برعاية كغيرهم من الأطفال. وفي سياق الصعوبات التي ينبغي أن تواجهها الأسر، تصطدم مولدوفا بمشاكل، من قبيل المتاجرة بالأطفال والنساء.

وجمهورية مولدوفا، بصفتها بلدا يجتاز مرحلة انتقال، ليست – لعدد من الأسباب الموضوعية – في وضع ييسر لها أن تحل بمفردها جميع مشاكلها الاجتماعية، بما في ذلك المشاكل المتصلة برعاية الطفل صحيا وبنمائه وحمايته. وفي هذه الفترة العصيبة، غدا التعاون الدولي لحماية الأطفال بالغ الأهمية. ونحن شاكرون للبلدان المانحة لدعمها القيّم الثنائي وبواسطة اليونيسيف. فقد نتج عن التعاون مع اليونيسيف ارتفاع معدلات تلقيح الأطفال في مولدوفا ضد شلل الأطفال والسل. ونحن نعمل حاليا على وضع برامج بغرض إضافة الملح المعالَج باليود إلى وجبات طعام الشبّان؛ ولمنع المتاجرة بالأشخاص، ولحمايتهم بطرق أخرى.

ختاما ، أودّ أن أعبِّر عن ثقتنا بأن المقررات التي اتخذناها في الماضي، والمقررات التي سنتخذها بعد بضع ساعات ستُنفَّذ، وذلك بفضل تضافر جهود وإجراءات حكومات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والمجتمع الأهلي والمنظمات الدولية، فضلا عن جهود المشاركين في هذا المحفل. علينا أن نُري الأطفال، باتخاذ إجراءات عملية نوعية، أننا مصممون أن نوفر لهم انطلاقا أفضل على طريق الحياة، من حيث تحسين تعليمهم الابتدائي وقدرتهم على المساهمة في حياة المجتمع مساهمة كاملة. من هذا المنبر، قلنا جميعا ”نعم“ للطفل؛ وأناشد الجمعية بالقول إنه آن أوان العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة فالنتينا ماتفيينكو، نائبة رئيس وزراء الاتحاد الروسي.

السيدة ماتفيينكو (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): إن المجتمع الدولي، إذ يدخل ألفية جديدة تحت راية العولمة – وهي مصدر أمل وقلق في آن معا – يتحمل الآن مسؤولية خاصة عن أقدار الأطفال في جميع أنحاء العالم. يجب أن تتضافر جهودنا بصورة أكثر فعالية من ذي قبل لتحسين حالة الأطفال في العالم كله، بما يهيئ ظروفا مؤاتية لنمائهم التام والمتوازن، بصرف النظر عن المكان الذي يقيمون فيه.

يجب أن يصبح رفاه الطفل أهم معيار للتقدم الاجتماعي، لأن أطفال اليوم هم الذين سيحددون شكل العالم في القرن الحادي والعشرين. كانت سنة ٢٠٠١ نقطة تحول للمجتمع الدولي. لقد جابهت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية البشرية بتحديات جديدة، على رأسها صون السلم وضمان أمن أطفالنا الذين يواجهون خطر الإرهاب. ولمواجهة هذه التحديات الجديدة، لا بديل للمجتمع الدولي من تعاون واسع النطاق فيما بين كل الدول. والتضامن في محاربة الإرهاب يتيح فرصة فريدة لإقامة نظام جديد للأمن الدولي، برعاية الأمم المتحدة على الأساس الصلب للقانون الدولي.

وقع منذ أقل من ٢٤ ساعة عمل إرهابي شنيع في جمهورية داغستان، حدث في مدينة كاسبيك، أثناء الاحتفال بيوم النصر إحياء لذكرى انتصار الحلفاء في الحرب الوطنية العظمى – انفجار قتل ٤١ شخصا، بينهم ١٧ طفلا، حسبما أفادت التقارير الأولية. لا يمكن تبرير أعمال الوحشية والهمجية والعنف هذه. ولا يمكن إيقافها إلاّ بجهود مشتركة، ونحن نودّ كثيرا أن نعتقد بأن هذه الدورة ستساعد على توحيد الأسرة الدولية في مكافحتها للإرهاب والتطرف الدوليين.

توافَقَ العقد الذي انقضى منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل مع تحولات عميقة في نظم الدول سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. ونحن نقوم بتنسيق جهودنا بما يتمشى مع الأهداف ذات الأولوية العالية المحددة في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة ومع أحكام اتفاقية حقوق الطفل. إنها بمثابة

مبادئ توجيهية لسياستنا الوطنية الرامية إلى تحسين حالة الطفل.

ورغم الصعوبات التي لا تزال تشهدها اليوم روسيا، ما انفكّت مصالح مواطنينا الصغار محطّ اهتمام رئيس الجمهورية وحكومة الاتحاد الروسي. وقد أعلن مرسوم رئاسي أن بقاء الطفل وحمايته ونماءه هي من أهم أهدافنا. وفي هذه السنة، لأول مرة في تاريخ روسيا الحديث، تجاوزت نفقات التعليم في الميزانية السنوية نفقات الدفاع الوطني. ونحن الآن في طور الانتهاء من مجالات العمل الرئيسية لسياسة الدولة الاجتماعية، التي تستهدف تحسين حالة أطفال الاتحاد الروسي، وتحديد أهداف لحل مشاكل الطفل في العقد المقبل. وقد وافقت الحكومة الروسية فعلا على تدابير عاجلة في هذا المجال.

وفي نفس الوقت، تطرح التطورات التاريخية الكبرى الجارية تحديات جديدة لبلدنا، خاصةً المحافظة على مستويات معيشة أطفالنا في كنف ظروف اقتصاد انتقالي، ونظرا لضرورة استنباط وتطوير آليات للتصدي لما يواجهه الأطفال من مخاطر جديدة: مخاطر أن يصبحوا أطفال شوارع مشردين، وأن يتيتموا وأن يتأثروا بتفشي المخدرات والعنف. وهذه المشاكل ذات أهمية لكثير من البلدان الأخرى أيضا؛ ولذلك تحظى باهتمام بالغ في مشروع الوثيقة الختامية. ومن الأهمية بمكان أن تُبرز هذه الوثيقة ضرورة اعتماد تدابير نوعية لمساندة هؤلاء الأطفال والمؤسسات التي تقدم لهم الرعاية، وأن تبرز دور الأسرة في تلك المجالات. حبذا لو رأينا نوع المشاكل هذا بين الأولويات التي تتصدر أنشطة اليونيسيف.

وتثمِّن روسيا كثيرا جهود الأمم المتحدة لضمان حقوق الطفل، وهي عازمة على مواصلة مشاركتها بنشاط في التعاون الدولي في ذلك المجال. ذكر كل متكلم في دورة الجمعية الاستثنائية هذه أن للأطفال قيمة لا تقدر بثمن وأن رفاههم هو ضمانة التنمية المستدامة للبشرية كلها. إذن ليس من قبيل الصدفة أن يلحّ متكلمون كثيرون على أن محافل عالمية، كالمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد مؤخرا في مونتيري، ومؤتمر القمة المقبل، المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيُعقد في جوهانسبرغ، مصمَّمة لحل مشاكل لا تتعلق مباشرة بالطفل، ولكنها يجب في نهاية المطاف أن تخدم مصالحهم. إن كنا نريد رؤية العالم يتطور بطرق إيجابية حقا ومستدامة فعلا، فنحن ملزمون بأن نولي العناية لكي تخدم نتائج هذه الاجتماعات الدولية أولا وقبل كل شيء احتياجات الذين ستستمر الحياة بهم على كوكبنا – أطفالنا.

يتضمن مشروع الوثيقة الختامية لهذه الدورة الكثير مما يتصل بضرورة تعبئة موارد إضافية لرفاه الأطفال. والأمين العام كوفي عنان في بيانه بالجلسة الافتتاحية تكلم بصورة مقنعة عن الحاجة إلى استثمار رأسمالي في إنماء الأطفال كشرط مسبق لازم لبناء عالم أفضل. ونحن نعتقد أن موارد الشركات الخاصة الكبرى على اختلاف أنواعها يمكن أن تكون مصدر تمويل إضافيا لبرامج الأطفال الوطنية والدولية. بوسع هذه الشركات أن تسهم، بالتعاون مع اليونيسيف، في تنشئة جيل من الشبان متطور عقليا وسليم روحيا وجسديا. وأعمال كهذه تقوم بها الشركات التجارية الخاصة، ستكون متفقة تماما مع مبادرة الأمين العام ''عالم متكامل''، التي نعتبرها مفيدة للغاية.

أخيرا، أود التعبير عن عظيم تقديري لعمل اليونيسيف الناشط، بقيادة مديرته التنفيذية كارول بيلامي، هذا العمل الذي أمّن إلى حدّ بعيد نجاح هذه الدورة الاستثنائية، لكنه فوق ذلك سيضمن – على ما نعتقد – تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة في العقد القادم.

في الدقائق القليلة التي مضت أثناء تقديمي بياني القصير، ولد آلاف المواطنين الجدد لكوكبنا. فلنتمنَ لهم طفولة سلام وسعادة. ونرجو ألاّ يعرفوا أبدا الفاقة والجوع أو الحرب والعنف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة ليديا شوليفا، نائبة رئيس وزراء بلغاريا.

السيدة شوليفا (بلغاريا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أوجه كلامي إلى هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل باسم حكومة جمهورية بلغاريا. وبلدي شريك ناشط في المجتمع الدولي، في جهوده الرامية إلى تهيئة مستقبل أفضل للأطفال في جميع أنحاء العالم. وبهذا تتمشى بلغاريا وبيان الاتحاد الأوروبي، الذي أدلي به سابقا في هذه الدورة. إني جد سعيدة وفخورة لوجودي هنا ولأؤكد مجددا تأييد بلدي لأنشطة الأمم المتحدة باسم الأطفال.

شاركت بلغاريا، عام ١٩٩٠، في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وانضمت إلى وثيقتيه الختاميتين: الإعلان وخطة العمل. وشاطرت حكومة بلغاريا في الاعتقاد بأن لا بد من سياسة خاصة بالطفل للوفاء بالالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة. وبالتالي، كان بلدي من أوائل البلدان الأعضاء التي أبرمت اتفاقية حقوق الطفل. ومن ثَمَّ أصبحت بلغاريا طرفا في البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية.

منذ تقديم الحكومة البلغارية تقريرها الأولي، ووفقا لتوصيات لجنة حقوق الطفل، اتخذنا عددا من المبادرات التشريعية للامتثال بواجباتنا بصورة مناسبة. ففي عام ٢٠٠٠، أقرت الجمعية الوطنية ''قانون حماية الطفل''، الذي يحدد إجراءات التطبيق الكامل لحقوق الطفل. وأنشئت وكالة حكومية مستقلة لحماية الطفل وخدمات بلدية لتقديم المساعدة الاجتماعية، أُسندت إليهما مهمة تحقيق الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية لحماية الطفل. والأولوية الرئيسية للوكالة الحكومية لحماية الطفل هي تنسيق سياسات الدولة في مجال حماية الطفل وممارسة رقابة شاملة على العمل بحقوق الطفل. ومنذ شهر، أقرت الحكومة برنامجا وطنيا معنونا ''أطفال بلغاريا''، يحدد التزامات مؤسسات الدولة الخاصة بحماية الطفل وبصحته.

نحن على بينة من أن الأسر، ولا سيما الأطفال، هم الذين يدفعون الثمن الاجتماعي للانتقال إلى اقتصاد سوقي. ولذلك فنحن مقتنعون بأنه لا بد من سياسة اجتماعية ناشطة، جيدة التصميم، للتغلب على التحديات. وأود هنا أن أؤكد التزام حكومتي الوطيد بحل المشاكل القائمة المتصلة بأطفال بلغاريا، رغم كل ما نواجه من تحديات في فترة الانتقال التي نمر بها. وأود أن أخص بالذكر بعض الأولويات التي حددناها لأنفسنا.

إن من اهتمامات حكومتي الرئيسية أن نترجم إلى واقع حق كل طفل في العيش في كنف أسرة. هذه الأولوية محددة في برنامج الحكومة السياسي المعنون ''الناس هم ثروة بلغاريا''. نأمل في تحقيق أهدافنا وطائفة متنوعة من المشاريع تستهدف تخفيض عدد الأطفال المودعين في مؤسسات وذلك بتقديم الدعم لأسرهم وأقربائهم وباستحداث خدمات اجتماعية وبتدريب مساعدين مجتمعيين. وتقوم جهات مانحة بتمويل بعض هذه المشاريع وتُنفذ بالتعاون مع شركاء أجانب.

لا تزال محاربة الفقر شاغلا خطيرا من شواغل حكومتي. ونخصص كثيرا من الجهد لتقديم مساعدة مالية للأسر قليلة الدخل. وقد اعتمدنا مؤخرا في بلغاريا قانونا جديدا خاصا بمساعدة الأسر من أجل الطفل.

وعزل الأطفال المعاقين مشكلة خطيرة أخرى، نلتزم التزاما مكينا بحلها. وفي هذا الصدد، هناك على جدول الأعمال الاجتماعية لحكومة بلغاريا تدابير تشريعية وعملية

تستهدف تسهيل دمج الأطفال المعاقين دمجا كاملا في المجتمع.

أود أيضا أن أشير إلى التعاون الناجح بين الحكومة البلغارية وبعض المنظمات غير الحكومية، خاصة بالنظر إلى الفئات الضعيفة. يشمل هذا التعاون مشاريع أعدتها وزارة العمل والسياسات الاجتماعية، تتصل بالتعليم وإعادة إدماج ومنع عزل أطفال روما عن المجتمع ودمج الأطفال المعاقين وما إلى ذلك.

ختاما، أحب أن أؤكد أن حكومتي مصممة على بلوغ أعلى مستويات قياسية فيما يتصل بحقوق الطفل في بلغاريا، وهذا عنصر هام من عناصر سياسة الحكومة البلغارية حيال التكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي.

عندما نواجه التحديات المتعلقة بالطفل، ندرك كل الإدراك أن الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لا بد منها في دنيا معولمة. ونحن مقتنعون بأن من الضروري بذل مزيد من الجهود المتضافرة، المناسبة التوقيت، لمكافحة التدخين وتعاطي المخدرات والكحول، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتاجرة بالأطفال والعنف ضد الأطفال. ونحن اليوم نواجه تحديا من أكبر تحديات العالم الحديث، هو محاربة الإرهاب. ولذلك نعتقد أنه لا يمكن أن يحمي أطفالنا إلا تنسيق الإجراءات.

تكرر بلغاريا إبداء استعدادها لمشاركة كاملة في إجراءات موحدة، في إطار الأمم المتحدة. ونحن نشارك في الهدف النبيل، هدف تهيئة عالم مناسب للأطفال. وفي هذا الصدد، أحب أن أؤكد تأييدنا التام لمشروع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية.

نحن نرى أن مواصلة الأمم المتحدة الاضطلاع الناجح بمسؤوليتها العظيمة الشأن هو في حدود قدرتها.

بيانات شفوية يقدمها الرؤساء المشاركون للموائد المستديرة الثلاث

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن، كما أعلنا سابقا ووفقا للقرار ٥٥/٢٧٦، إلى موجزات شفوية لمناقشات الموائد المستديرة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نمبار انخبايار، رئيس وزراء منغوليا، الرئيس المشارك للمائدة المستديرة ١، التي عُقدت بعد ظهر الأربعاء، في ٨ أيار/مايو.

السيد انخبايار (الرئيس المشارك للمائدة المستديرة ١) (تكلم بالانكليزية): يسرني ويشرفني أن أقدم للجمعية تقريرا عن نتائج المائدة المستديرة ١، حول تحديد الالتزام وإجراءات المستقبل الخاصة بالطفل في العقد المقبل.

لقد شرفني كثيرا، أنا ورئيس جمهورية رومانيا، أيون ايلياسكو، أن نشارك في رئاسة المائدة المستديرة ١. كان الحضور والمشاركة رائعين. فقد شارك أكثر من ٥٠ رئيس دولة أو حكومة وغيرهم من أصحاب المقامات الرفيعة، المخولين صلاحيات واسعة بما يحدث فارقا، مشاركة ناشطة في المناقشات التي دامت أكثر من ٤ ساعات وتجاوزوا الوقت المحدد لهم بأكثر من ساعة. إنه يتعذر حقيقة تقديم تقرير عن تلك المداولات الثرية الشاحذة للفكر في ثلاث دقائق. ولذلك أود أن أعتذر عن تجاوزي الوقت المحدد لي، وذلك كيما أنقل بكلام مفيد الرسالة التي تمخضت عنها المائدة المستديرة.

بدأ الاجتماع ببيان، لكل من السيدة كارولين باريبووها ممثلة أوغندا والسيد تي كيراي موكا ممثل نيوزيلندا اللذين سلطا الضوء على مشاعر وآراء كثير من أطفال العالم في عدد من القضايا الملحة. وأبرز كلاهما أهمية التعليم، خاصة لبنات وصبيان مجموعات السكان الأصليين.

وتحدث مشاركون عديدون عن التقدم المحرز في بلدهم لتأمين حق جميع الأطفال في التعليم. وبطبيعة الحال، كان تقدم بعض البلدان أبعد من تقدم بلدان أخرى، كما أن التقدم لم يكن مما يدعو إلى الارتياح في بعض جوانبه، كما أوضح الأمين العام في تقريره ''نحن الأطفال'' (A/S-27/3).

إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو من الطرق الرئيسية المؤدية إلى القضاء على الفقر. وشرح المتكلمون قوانين تجعل التعليم الابتدائي مجانيا وإلزاميا، والأهم من ذلك أنهم تكلموا عن مدى أهمية تأمين اتسام التعليم بجودة ظاهرة وأن يتم في بيئة مأمونة، حسنة التجهيز وأن يُدرب المعلمون تدريبا جيدا. وجرى الإقرار على نطاق واسع بأن تعليما جيدا في مرحلة ما قبل المدرسة وإنماء صالحا للطفولة المبكرة هما من الأمور الأساسية لتنمية الطفل على المدى البعيد، يليه في ذلك جودة التعليم الابتدائي والثانوي.

ولا يزال الافتقار إلى موارد يعوق جودة التعليم، كما يعوقها في بلدان كثيرة الافتقار إلى تجهيزات وموظفين مدربين.

تكلم مشاركون عديدون عن أهمية التعاون بين الأقاليم والتعاون الدولي للاستفادة إلى الحد الأقصى من الموارد المحدودة ولتبادل الخبرات. وتم في هذا الصدد تسليط الضوء على أن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، الذي سينطلق عام ٢٠٠٣، ينبغي أن يتيح فرصة متميزة لتعبئة موارد إضافية بغية القضاء على الأمية والتشجيع على تحسين نوعية التعليم، على النحو المرتقب في أهداف التنمية لقمة الألفية.

وبرز إلى حيز الوجود الانتفاع بالتكنولوجيا للتعليم – خاصة الإلمام بالحاسوب والاشتراك في الإنترنت – كأولوية جديدة. ولن تتنامى أهمية ذلك إلا في العقد المقبل. ولكن لا تزال مدارس عدة بلدان تفتقر إلى مكاتب الصفوف (طبقات) وإلى البنية التحتية، بل حتى الكهرباء على نحو ما أشير إليه مرارا.

وكان ثمة محور آخر هام هو صحة الطفل وبقاؤه. تكلم عدة مشاركين عن إنجازات مثيرة منذ ١٩٩٠ في مجال تخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات، بفضل التلقيح والرعاية الصحية الأولية والتغذية. إلا أن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، د. برونتلاند، قال إنه بالرغم من إحراز تقدم منذ ١٩٩٠، لم يكن ذلك كافيا. فالعالم لم تصل خدماته بعد لأشد الأطفال حاجة إلى أنواع العلاج البسيط والقليل الثمن والمنقذ للحياة، كالتلقيح والعلاج بالإماهة الفموية، علاوة على ممارسات التوليد المأمونة والصحة العامة الأساسية.

تحدث عدة خطباء أيضا عن أهمية كفاية الطعام والتغذية الوافية لنمو الأطفال بصورة صحية. وأكد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس موريس، أن ليس أمام الطفل الجائع فرصة التعلم ولا فرصة للنمو. غير أن أطفال بعض البلدان يواجهون تحديات غير هذه لصحتهم، بما في ذلك مرض السكري وأمراض القلب والسمنة. هناك مشاكل أخرى تجابه الأطفال اليوم، منها العنف في المدارس والمخدرات وإدمان الكحول والتبغ.

سلّطت عدة وفود الضوء على أهمية الأسرة لنماء الطفل ورفاهه، بما يشمل ضرورة التواصل بين الشبان والكبار، وضرورة تنشئة الأطفال على ما لهم من ثقافات خاصة، مع احترام تقاليدهم والبيئة الطبيعية. وتكلم موكا، وهو شاب من قبيلة الماوري، عن المعارك اليومية لأكثرية السكان الأصليين للمحافظة على لغتهم وتقاليدهم. قال: ''إذا فقد المرء ثقافته، فقد روحه، إذ يموت جزء منه''.

قيل إنه يجب أن يكون، حتى في البلدان الغنية، توزع أفضل للموارد لضمان عدم فقدان الأقليات حقها في التعليم.

ولكن كان مفهوما أن اطلاع المرء على ثقافته واحترامه لها ينبغي أن يواكبا الاطلاع على ثقافات أخرى واحترامها.

وأشير مرارا وتكرارا إلى خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع ذكر الخطباء للجهود المستمرة المبذولة لتثقيف الشبان وتجنيدهم ضد هذا الداء بمبادرات، كالتدريب على مهارات صون الحياة واتقاء انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. من الجهود الهامة الأخرى العناية بالأطفال اليتامى أو الذين جعلهم الإيدز من الضعفاء.

ثمة خطر رئيسي آخر يهدد الأطفال، هو استمرار النزاع المسلح. تم تذكير المشاركين بمئات ألوف الأطفال الذين لم يعرفوا السلام يوما، ولم يذهبوا أبدا إلى مدرسة ولم يتلقوا أي رعاية صحية بسبب الحرب والنزاع. تكلم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد رود لوبرز، عن التحديات الخاصة التي تواجه الأطفال اللاجئين، بما يشمل الاحتجاز والإساءة الجنسية، وتحدث عن استغلال اللاجئات والأطفال اللاجئين. وأشار كذلك إلى ضرورة تعليم هؤلاء.

وأبرزت السيدة ميري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أهمية مشاركة الأطفال الفعلية، مذكرة المشاركين بالرسالة الصادرة عن ''منتدى الأطفال''، من أنهم يريدون عالما مناسبا لهم. وقدم عدة خطباء وصفا لعمليات استطلاع رأي الأطفال وانتخاباتهم، فضلا عن برلمانات الأطفال وغيرها من المحافل التي يمكن سماع صوتهم فيها. من هذه، محفل هام، هو شبكة أمناء المظالم، أو المدافعين عن الطفل، وفي أوروبا منها ١٧ ديوانا للمظالم.

وهناك قضية أخرى هامة تم تناولها، هي مسألة رصد وتقييم التقدم في مجال تحقيق أهداف الدورة الاستثنائية. وقُدم اقتراح هام، هو تشجيع عمليات استعراض الأنداد الإقليميين، بما يشمل القادة الوطنيين، الذين يُقترح أن يجتمعوا بصورة دورية لتقييم التقدم المحرز في الوفاء بالتزاماتهم. هذا، في حين أكد مشاركون آخرون ضرورة وجود بيانات خاصة بكل إقليم لإتاحة تقديم تقارير أدق، وضرورة برامج عمل إقليمية، تركز على مجالات اهتمام نوعية.

وطُرحت مسألة الموارد مرارا، شأنها شأن أهمية القضاء على الفقر. لا بد من موارد طائلة لتحقيق أهداف الدورة الاستثنائية، مع أن الموارد ضئيلة والتنافس على الأموال كثير. وحث بعض المشاركين الجهات المانحة على زيادة تخصيص الموارد للتنمية، حتى بإلغاء الديون. وقُدم اقتراح قيم، هو إعادة النظر في إمكان تخفيض النفقات العسكرية واستخدام المبالغ المتوفرة من ذلك لصحة الطفل وتعليمه. قالت كارولين، وهي بنت ١٥ عاما: ''ثمة حاجة إلى الاستثمار فينا، نحن الأطفال... نحن قدر العالم الخاص''.

ختاما، أحب أن أشكر، باسم زميلي الرئيس المشارك، الأمانة الموضوعية لمساعدتها على جعل المائدة المستديرة ١ مفيدة وغزيرة النتائج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الآنسة تارجا هالونِن رئيسة جمهورية فنلندا، الرئيسة المشاركة للمائدة المستديرة ٢، التي عُقدت صباح أمس، الثلاثاء في ٩ أيار/مايو.

الرئيسة هالونِن (رئيسة مشاركة للمائدة المستديرة ٢) (تكلمت بالانكليزية): باسم المائدة المستديرة ٢ وزميلتي الرئيسة المشاركة، أتشرف بتقديم تقريري. أود أن أبدأ بإسماع أصوات الأطفال أنفسهم. قالت ماري كلير أوموهوزا ممثلة راوندا: ''أنا صوت جميع الأطفال الذين تألموا في كل أنحاء المعمورة ... أنتم، يا أعضاء الجنس البشري – لماذا سمحتم لهذه الأمور بأن تحدث؟''

وقالت توكير أحمد من بنغلاديش: ''اجعلوا هذا اليوم لنا، يوما صالحا، وسنجعل - نحن أبناءكم - بالمقابل غدكم صالحا''.

كانت أهمية الإصغاء إلى الأطفال واليافعين، في حوار متبادل حقا بين الأجيال، من المحاور الرئيسية لمداولات المائدة المستديرة ٢، التي أسمع الأطفال صوتهم في اجتماعها. فبالإضافة إلى ماري كلير وتوكير، مندوبتي الأطفال اللتين افتتحتا الاجتماع، أطلعنا أطفال آخرون على دواعي قلقهم. وأحب أن أستمر بعض الوقت في الاستشهاد بنصوص الصغار. وصفت ماري كلير ببلاغة آثار العنف المدمرة في أسرتها وفي بلدها. قالت: ''أنا هنا بلا أب أو أم... ليس هناك من يدعوني ''يا طفلتي''. ادعوني بنتكم؛ فأنا بحاجة إلى الحب''.

وتكلمت توكير عن ضرورة محاربة الاستغلال والإساءة في عالم يشهد العنف والوحشية، والنزاع والحرب، عالم يحتاج أطفاله إلى اهتمام خاص، ولا سيما لمكافحة المتاجرة بالأطفال وغيرها من أشكال استغلال الأطفال. وأكد المندوبون الصغار الآخرون أهمية مشاركة فعلية من قبل الأطفال والشبان، كما أكدوا حقوق الأطفال اللاجئين، والبنات وأطفال السكان الأصليين. وذكرونا بأن أعظم تحد للكبار هو معرفة ما ينبغي عمله حينما نعود إلى ديارنا لتجسيد كلماتنا واقعا حقيقيا.

كانت المساواة محورا رئيسيا من محاور مناقشات اجتماع الصباح. يجب أن يتاح لكل طفل تكافؤ فرص النمو والتطور، بدءا بولادة مأمونة إلى إمكان الحصول على العناية الطبية وعلى التعليم. وأطفال الفئات المعرضة، بما يشمل اللاجئين والأقليات العرقية والمهاجرين وأبناء السكان الأصليين والأطفال المعاقين، هم بحاجة إلى عناية خاصة واهتمام خاص. وتم تسليط ضوء خاص على أن تعليم البنات لا يحظى بما يكفي من عمل.

قيل في اجتماع المائدة المستديرة إن التعليم والانتفاع بخدمات الصحة الإنجابية هما من الحقوق، لا من الامتيازات. وأكد كثير من المشاركين أهمية السير وفق الالتزامات الدولية القائمة لا العودة إلى الوراء. وقال أحدهم إن هذا المحفل لا يمكنه أن يرضى بأن يكون الأطفال موضع تفاوض. وأبرز آخر ضرورة مشاركة القادة وذوي المناصب الرفيعة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مناسبات، كالدورة الاستثنائية. وطرحت مرارا مسألة كفاية الموارد. وقيل إنه لم يحقق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية سوى خمسة بلدان. وقيل أيضا إن على بلدان العالم الغنية أن تعطي أكثر، ولكن يجب استخدام هذه الموارد بصورة أجدى. ويجب أن تكون هناك شراكة حقيقية بين المانحين وبلدان البرامج، وبالإضافة إلى برامج المساعدة الثنائية، يجب أن يكون ثمة خطة عالمية من أجل الطفل. وداخل البلدان، يجب تخصيص مزيد من الموارد للأطفال. ودعا متكلمون عديدون إلى تخفيف عبء الديون لصالح الأطفال، وإلى الوصول المنصف إلى الأسواق.

في اجتماع المائدة المستديرة، أبرز بعض المتكلمين الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، التي تأثرت بالفقر والنزاع والمرض. وقد أثرت الملاريا في أفريقيا أكثر منها في أي قارة أخرى، كما أن أفريقيا ابتليت بصورة خاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إن احتمالات إصابة فتى بسن الخامسة عشرة بالفيروس في أفريقيا الجنوبية هي اليوم بنسبة ٦٠ في المائة، وبالتالي احتمال موته بالإيدز. وقال أيضا إن الوقاية من الإيدز والعناية بمرضاه يجب أن يدرج في كل العمليات الإنمائية والإنسانية وعمليات حفظ السلم، مبينا أن الإيدز ينبغي أن يكون جزءا

من كل ما نقوم به، لأنه جزء من الحياة. وقال عدد من الخطباء إن المراهقين يجب ألا يحرموا حقوقهم في خدمات الصحة الإنجابية في مواجهة هذا المرض.

وعلى أثر إدلاء ماري كلير ببيانها، تكلم مشاركون عديدون عن الأذى اللاحق بالأطفال من جراء الحرب والصراع. وأكد بعضهم أنه يجب أن يكون هناك نظم إنذار مبكر وأن للأمم المتحدة دورا في منع الصراع. لا بدَّ للأطفال المتأثرين بالصراع – بالإضافة إلى عمليات الإغاثة الفورية – مساعدات أطول أجلا وعناية نفسانية على يد معلمين ومقدمي رعاية تلقوا تدريبا خاصا، حتى بعد زوال اهتمام وسائل الإعلام والجماهير. وفي حالات كهذه، يجب أن يطلب من الأطفال إبداء آرائهم ومشاعرهم. قال أحد المشاركين إن الصراع كثيرا ما يؤدي إلى انتهاك حق الأطفال بالعناية الصحية، بسبب عدم إمكان الوصول إلى مناطق الصراع. وذكّر آخر المائدة المستديرة بأن الكوارث الإنسانية الصنع مضرة كذلك بصحة الطفل ورفاهه.

وأبرز متكلمون عديدون أهمية التعليم، خاصة للبنات. وتكلم نائب المدير العام للتعليم في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باسم أعضاء تجمُّع ''التعليم للجميع''، مبرزا التقدم المحرز في مجال الخطط الوطنية والتطورات الدولية، كاتفاق الآراء في مونتيري وزيادة البنك الدولي للتمويل من أجل التعليم.

وأدان متكلمون عديدون استغلال الأطفال والمتاجرة بهم وعمل الأطفال الخطر. وحثوا الحكومات على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الخاص ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والمنشورات الداعرة للطفل لضمان المساءلة عن هذه الجرائم. وتقتضي مشكلة الإساءة إلى الطفل جنسيا، وهي مشكلة تعم العالم كله، مزيدا من التعاون مع الشرطة. وقال المدير العام لمنظمة العمل الدولية إن ١٨٠ مليون طفل منغمسون في أسوأ أشكال عمل الأطفال. ويعمل كثير منهم لأن والديهم عاجزون عن كسب ما يكفي من الرزق. وقال إن الاقتصاد العالمي اليوم لا يخلق الوظائف التي يحتاجها الوالدون لإعالة أسرهم، ولذلك يضطر الأطفال إلى العمل.

وقدّم متكلمون عديدون لمحات موجزة عن التدابير التي تتخذها بلدانهم لحماية حقوق الأطفال، بما في ذلك تعيين أمناء مظالم للأطفال وتكوين برلمانات الأطفال وإعداد خطط عمل وطنية. وتقوم بعض البلدان أيضا بسن قوانين وطنية وإصلاح نظم قضاء الأحداث وفقا لاتفاقية حقوق الطفل. وهذه الاتفاقية ذات أهمية خاصة على ضوء المشاكل التي استجدت، ومنها العنف في المدارس وإدمان المخدرات والمتاجرة بها. ولما كان الأطفال بحاجة إلى حب الأسرة وعطفها ويرغبون فيهما، أخذت بلدان كثيرة تبتعد عن المؤسسات لتعمل مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية لدعم تبني بعض الأسر للأيتام ولغيرهم من الأطفال الذين لا أسر لهم.

وأبرز أهمية التعاون الدولي مشاركون عديدون قاموا بتنظيم شبكات وأفرقة عمل، وهم يتبادلون المعلومات لمحاربة المتاجرة بالأطفال، مثلا، وأدب الأطفال الداعر. وهذا النوع من التعاون هام أيضا لجمع بيانات عن الأطفال، بغرض الرصد ومتابعة المؤتمرات الدولية، كهذه الدورة الاستثنائية. وقال مشاركون إن متابعة الدورة الاستثنائية ينبغي أن تفضي لا إلى مزيد من المعاملات البيروقراطية، بل إلى نتائج فعلية. ومن شأن إمداد الأمم المتحدة المشاركين بمعلومات عن أفضل الممارسات، المساعدة على تسريع خطى التقدم.

وبرز في المناقشة نقطتان مشتركتان هما: ضرورة إيجاد موارد وأن التنمية الاقتصادية تسير يدا بيد مع التنمية البشرية. إن الدورة الاستثنائية من أجل الطفل هي حلقة من

''دورة الفضيلة'' التي تشمل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد مؤخرا في مونتيري بالمكسيك، ومؤتمر القمة المرتقب، المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا في أواخر هذا العام، كما يعلم الأعضاء. وأولوية الصدارة الفائقة في دورة الفضيلة هي للأطفال والشبان.

أختتم كلمتي بشكر جميع المشاركين في مائدتنا المستديرة والأمانة العامة لمساعدتها لنا على إنجاز أعمالنا. وأكرر: إن أهم شيء ليس ما نقول هنا وحسب، بل كيف نعمل بعد عودتنا إلى ديارنا. هذه كانت أمنية الصغار وهذا طلبهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة السيد ليفي موانا واسا، رئيس جمهورية زامبيا والرئيس المشارك للمائدة المستديرة ٣، التي انعقدت صباح اليوم.

السيد موانا واسا (رئيس مشارك للمائدة المستديرة ٣) (تكلم بالانكليزية): كان الرئيسان المشاركان للمائدة المستديرة ٣، هما سعادة السيد شير بهادور دوبا، رئيس وزراء نيبال وأنا.

أريد أن أستهل تقريري بشواهد أقتبسها من البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الأطفال في المائدة المستديرة. كانت أولهما سارة منديك اليوغوسلافية، التي قالت: ''استمعوا إلى ما سنقوله، لأنه سيساعدكم على اتخاذ القرارات المناسبة من أجلنا ومعنا''. ثم تكلم انغنفات يانغ، السورينامي، فقال: ''نحتاج إلى أن تؤمنوا بنا وتستثمروا فينا''.

وحدد مندوبا الأطفال هذان المنحى العام لمناقشات المائدة المستديرة. وتكلمت سارة منديك اليوغوسلافية عن الحاجة إلى التعليم وإلى مدارس تناسب الأطفال، فقالت إن مدارس من نوعية متدنية ''قد تيسر لنا الدراسة، ولكن لا يمكنها أن تجعلنا نتعلم''. وأبرز انغنفات يانغ السورينامي ضريبة الإساءة والاستغلال التي يدفعها الطفل طوال عمره، طالبا من المشاركين أن يتصوروا عدد الأطفال الكبير الذين يساء إليهم والذين يباعون والذين يعيشون بلا أسر ترعاهم، سائلا ''أين مستقبلهم؟''.

وانضم صغار آخرون إلى المائدة المستديرة كأعضاء في وفودهم الوطنية، فتكلموا عن العنف المنزلي وإساءة استعمال المخدرات وحقوق أطفال السكان الأصليين.

وأثير عدد من الموضوعات خلال النقاش، ربما كان أهمها موضوع الموارد، لأن الموارد الوافية ذات أهمية مركزية بالغة لتحقيق هدف عالم مناسب للطفل. واستمع أطراف المائدة المستديرة إلى عدة نداءات لتحقيق الأهداف الدولية الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ولزيادة موارد البرامج المفيدة للطفل والمرأة. وسمعنا دعوة إلى حكم صالح وإلى الاستثمار في الأهلين، كما سمعنا تأكيدا بأن المساعدة المقدمة للأطفال لا ينبغي أن تخضع لشروط. ووافق جميع المشاركين على أن دورة الفقر يجب أن تتوقف، إذا أُريد أن يكون للأطفال مستقبل صالح. وسُمعت أيضا نداءات تطالب بنظم للتبادل التجاري أقرب إلى الانصاف وبانفتاح الأسواق وبحلول اقتصادية تراعي واقع البلدان الحالي.

ويهدد فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز حياة الأطفال، لا سيما في أفريقيا، التي فقدت في السنوات الخمس أو العشر الأخيرة المكاسب التي جنتها في السنوات الـ ٥٠ الماضية. ولا بدَّ للبلدان، بالاضافة إلى توافر الأدوية بأسعار مخفضة أو تفضيلية أن يتوافر لها، ما يناسبها من بُنى أساسية وعيادات وعاملين صحيين مدرَّبين وطلب المشورة والفحوص عن طواعية، بل ومياه نظيفة. وقال السيد كونيو

واكي، نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إن علينا أن نثق بالصغار ونؤهلهم بمعارف حول الصحة الانجابية.

وسلّط العديد من مشاركين الضوء على أهمية إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات وحقوقهنّ في التغذية المناسبة والتعليم والحماية من الأذى والاستغلال، خاصة بالنظر إلى مخاطر فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ولا تذهب بنات أسر عديدة حتى اليوم إلى المدارس، لأن ليس في مقدور والديهن دفع الرسوم المدرسية عن كل أطفالهم، فهم لذلك يكتفون بإرسال الذكور إلى المدارس.

ولا يزال التعليم ذا أهمية حاسمة لنماء الأطفال ليصبحوا أعضاء منتجين وسعداء في مجتمعاتهم، بدءا بالمرحلة السابقة على دخول المدرسة، ومرورا بالمرحلتين الابتدائية والثانوية. وأُبرز ما لجودة التعليم الابتدائي من أهمية خاصة، وارتفعت أصوات تطالب بتعليم جيد يعدّ الأطفال لمعترك عالمنا المتغير، ويلقنهم مهارات جديدة ومعلومات عن مباشرة الأعمال الحرة والعلم والتكنولوجيا.

ويجب أن يدرّب المعلمون تدريبا وافيا. والانتفاع بالحاسوب وشبكة الإنترنت ذو أهمية حاسمة لسد الفجوة الرقمية. ويجب أن يتعلم الأطفال أيضا أشياء تثير اهتمامهم وتنمي روح الابتكار فيهم، كما ذكر أحد المندوبين الصغار. ويجب أن يتعلم الأطفال التسامح واحترام الآخر واحترام البيئة. ويجب تعليمهم حقوقهم حتى يستطيعوا هم أيضا تثقيف أسرهم في هذا المضمار.

وسُمع عدد من التعليقات على العقاب الجسدي في المدارس، وقال بعض المتكلمين أنه مقبول في بلدانهم. وقال أنغنفات يانغ إنه ضُرِب ودعي بالغبي. وقال أيضا إن العلاقة بين التلاميذ ومعلميهم ينبغي ألاّ تكون علاقة رئيس بمرؤوسين، وقال ''أولوا أهدافنا اهتماما ولا تخذلونا''. وقال أحد المشاركين إنه ينبغي أن يكون ثمة تدابير تأديبية بدلا من العقاب الجسدي.

يبدأ تعليم الطفل في الأسرة التي تؤمّن للأطفال انطلاقة مناسبة في الحياة. وأكد المشاركون أهمية الدور الذي تضطلع به الأمهات والآباء على حد سواء في حياة أبنائهم. وكما قال أحد صغار المتكلمين، فإن للأطفال الحق في العيش بلا عنف في بيوتهم. وأفاد عدة مشاركين أن حكوماتهم سنّت قوانين لحماية الأطفال من الأذى في بيوتهم، لكنّ من الأمور الحيوية أيضا تعليم أبناء ضباط الشرطة وأسرهم وتهيئتهم اجتماعيا وتعليم باقي أعضاء المجتمع احترام هذه القوانين. وقيل إنه، ولئن صح أن على الدولة تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية الحقوق، فإن الأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية يجب أن تشاطرها هذه المسؤولية أيضا. ولا بدَّ للأسر، في بعض الحالات، من دعم مالي أو غيره، لكيما تتمكن من إرسال أولادها إلى المدرسة لا إلى العمل.

وتكلم كثير من المشاركين عما للنزاع من آثار مدمرة في الأطفال. فالنزاع يؤذي الأطفال بدنيا: فهم يخطفون للعمل جنودا ويشوهون وتُبتر بعض أعضائهم، وتقع بينهم إصابات بفعل الألغام الأرضية أو يجرحون في القتال. ويحول هذا أيضا دون حصولهم على التطعيمات وغيرها من الخدمات الصحية ويوقف تعليمهم. ويضرّ النزاع بالأطفال عاطفيا أيضا وعقليا: ويحتاج الأطفال المتأثرون بالنزاع إلى رعاية خاصة واهتماما خاصا. وتكلم مشاركون غيرهم عن أشكال أخرى لاستغلال الأطفال، خاصة الاستغلال الجنسي، وعن إعلان يوكوهاما الصادر مؤخرا حول هذه القضية.

وقال الصغار جميعا إن الكلمات يجب أن يتبعها عمل واضح. وتكلم عدة مشاركين في المائدة المستديرة عن ضرورة وجود آليات قانونية تنسجم مع الالتزامات السياسية، وضرورة استحداث وتطبيق قوانين وطنية ونظم قضائية تتمثل فيها اتفاقية حقوق الطفل. وأكّد عدة مشاركين أهمية الوصول إلى أبناء الأقليات وإلى الأطفال المهمّشين. ويتوفر في كثير من البلدان برلمانات للأطفال وغيرها من الوسائل التي تيسر للأطفال التعبير عن ذواتهم، بما في ذلك صحف يحرّرها أطفال، للأطفال.

وأكد عدة مشاركين، كان منهم صغار المندوبين، أهمية الاتفاق على النص النهائي لمشروع الوثيقة الختامية، حتى يكون للجميع، بعد عودتهم إلى الوطن من نيويورك، شيء إيجابي يمكن البناء على أساسه. وكما قال أحد الرؤساء المشاركين في ختام كلمته، سيكون المستقبل من الفظاعة بحيث لا يمكننا تأمله إذا لم يمضِ العالم من هنا قُدما.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض المنجزات في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات.

تجديد الالتزام والعمل المستقبلي لصالح الطفل في العقد القادم

مشروع القرار (A/S-27/L.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الكلمة الآن لسعادة السيدة إيرين أشيرا آسيه، وزيرة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة وحماية الطفولة في توغو.

السيدة آسيه (توغو) (تكلمت بالفرنسية): أود، في مستهل كلمتي، أن أنقل إلى جميع المشتركين في الدورة تحيات قلبية من رئيس جمهورية توغو، فخامة السيد نياسنغبي إيادِما، ومن حكومة توغو وشعبها. وأودّ أيضا، سيدي الرئيس، أن أعرب باسم وفد توغو وبالأصالة عن نفسي، عن ارتياحنا للطريقة الرائعة التي تدير بها أعمال هذه الدورة.

ولأن هذه الدورة الاستثنائية تشكل معلماً إضافيا من معالم جهود المجتمع الدولي المتواصلة لتحسين حالة الطفل في جميع أنحاء العالم، فإنها ذات أهمية خاصة لحكومة توغو. والحق أن الزيادة المطردة في عدد الأطفال الذين يقعون ضحايا لجميع أنواع الإيذاء في كثير من البلدان تعكس انهيار القيم الإنسانية وتردّي المعايير الثقافية التي كانت دائما تصون وحدة الأسرة وتوازن المجتمعات.

وقد أدّت هذه الحالة إلى ضرورة إنشاء آليات جديدة توافق بصورة دقيقة الآليات المستهدفة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، واحترام قيمنا الدينية والثقافية، التي هي أساس الأسرة. ولذلك كان من واجبنا أن نواصل بذل جهودنا لحماية أعضاء الأسرة – خاصة أطفالها الذين سيصبحون نساء الغد ورجاله – بضمان حقوقهم وكرامتهم.

وبعد مرور أكثر من عقد على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل وانعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، يسرنا أن نلاحظ أنه قد تمَّ إحراز تقدّم ملموس في النهوض بحقوق الطفل. غير أن هناك تحديات كبرى يتعيّن مواجهتها، منها مشاكل تحتل صدارة الأولويات: مثل جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وظاهرة تجنيد الأطفال، وعمل الأطفال، والاتجار بهم، وقبل كل شيء: الفقر، الذي التزم قادة العالم، في قمة الألفية، بتخفيضه بنسبة النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يجب أن تمكننا هذه الدورة من تحديد المبادئ التوجيهية الرئيسية لعمل مستدام، في نطاق دينامية المزيد من التعاون بين الشعوب.

لقد اضطلع بلدي، لاهتمامه الدائم بتحسين حياة الأطفال، بعدد من الإجراءات. وأود في هذا الصدد أن أذكر بأن توغو كان البلد التاسع عشر الذي صدَّق على اتفاقية حقوق الطفل، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. ومنذ ذلك الحين، اتخذت حكومتي خطوات محددة، رغم ما واجهته من صعوبات، على الصعيد الوطني، بغية تأمين بقاء الطفل وحمايته ونمائه.

من هذا المنطلق، وفي سبيل تأمين التنفيذ السلس للاتفاقية، قامت توغو بأمور، منها إنشاء إدارة خاصة، في نطاق وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة، مسؤولة عن حماية الطفولة. وتمَّ أيضا إنشاء لجنة وطنية لحماية الطفل والارتقاء بوضعه، فضلا عن إنشاء برلمان للأطفال – ستلقي رئيسته، الجالسة الآن إلى جانبي، كلمة في هذه الجمعية بعد لحظات. وعلاوة على ذلك، عُدِّل قانون الأطفال في توغو بحيث ينسجم مع اتفاقية حقوق الطفل. تجري كل هذه الأنشطة بمشاركة الأطفال أنفسهم وبإسهام من منظمات غير حكومية، وطنية ودولية، تعمل جنبا إلى جنب مع حكومة توغو في كل يوم، باسم رفاه الأطفال.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أهنئ بحرارة اليونيسيف وغيرها من الشركاء الذين يساعدوننا في جهودنا المبذولة للنهوض بحقوق الطفل ولمحاربة آفات من قبيل جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والمنازعات المسلحة وعقابيلها وعمل الأطفال والاتجار بهم واستغلال الأطفال كجنود – أي في جهودنا المبذولة لبناء عالم مناسب للأطفال.

أودّ الآن أن أعطي الكلمة لفاتي مابِل هونِنوواوا، رئيسة برلمان الصغار، ليسمع المشاركون صوت أطفال توغو.

الآنسة هونِنوواوا (توغو) (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي ومبعث لسرور حقيقي أن أتكلم في هذه الدورة باسم أطفال توغو. رغم كل ما يبذله بلدي من جهود لحماية الطفولة والنهوض بها، فلا يزال الأطفال ضحايا الاتجار بهم وعمل الأطفال؛ وضحايا انخفاض معدل القيد في المدارس، خاصة بالنظر للفتيات؛ وضحايا لتفشي فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛ وضحايا الفقر وإملاق أسر كثيرة، مما ينجم عنه جنوح الأحداث.

ونأمل، نحن الأطفال، أن يشكّل هذا الحلف الجديد بين شركاء ملتزمين بالدفاع عن الطفل وحمايته، نقطة انطلاق حقيقية لتحسين حالة الأطفال في توغو وجميع أنحاء العالم، ببناء عالم سلام وتسامح في سبيل مستقبل أفضل، يمكنهم أن يزدهروا فيه.

ترأس الجلسة السيد كريستيبا (جمهورية مولدوفا) نائب الرئيس.

وثمة ظاهرة ذات أثر ضار برفاه الأطفال تسترعي الاهتمام، ألا وهي العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض البلدان، بما فيها بلدي. فبسبب هذه العقوبات، تعاني الدول المشمولة بالعقوبات الصعاب في إنشاء المدارس وبناء العيادات والمستشفيات وشراء الأدوية. وضحايا هذا كله هم الأطفال، خاصة أبناء الفقراء. وهكذا نرى أن التمييز الذي تحاربه اليونيسيف يتفاقم اليوم بفعل المجتمع الدولي نفسه، فهو الذي يقرّر فرض عقوبات كهذه.

وإذ أعبّر عن شكري لإتاحة الفرصة لي للكلام في هذه الدورة، آمل أن يتضاءل عدد الأطفال غير السعداء على الأرض في الأعوام المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد سُيودي، وزير الصحة في إندونيسيا.

السيد سُيودي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): الحق أنه يسرني كثيرا أن أهنِّئ السيد هان سونغ – سو

لانتخابه لرئاسة الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، المكرسة للطفل. وإني لأثق كل الثقة بأن مداولاتنا بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه، ستكون مثمرة بفضل قيادته المقتدرة.

اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري الصادق لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لجهودها التي لا تكل في سبيل تعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، ولما أسدته لحكومات كثيرة، منها حكومة بلدي، من تعاون ومساعدة، لتحسين ظروف معيشة الأطفال.

ومع إقرارنا التام بالمنجزات التي تحققت حتى الآن، ندرك كل الإدراك جسامة العمل الذي ما زال أمامنا. ففي كل عام، يهلك ملايين الأطفال من جرّاء المرض والجوع، اللذين كثيرا ما تكون الوقاية منهما في المتناول. ولا شك في أن هذه الدورة التي تشكل معلما هاما والوثيقة الختامية المقترحة ''عالم مناسب للطفل'' سيترتب عليهما التزام متجدد وستعبئان الدعم في سبيل مستقبل أفضل لجميع الأطفال، وستساعدانا على بناء عالم مناسب للأطفال.

إن الفقر المزمن قد أصبح، مع بداية الألفية الجديدة، أكبر عقبة في سبيل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا لكل طفل. والواقع أن الأطفال هم الذين يتلقون أشد ضربات الفقر إذ يصيبهم في صميم إمكانات نمائهم. ولذلك يجب أن يكون القضاء على الفقر الهدف الأساسي لجهود التنمية.

أنتقل بإيجاز إلى الحالة في إندونيسيا. لا شك في أن إندونيسيا لا تزال، حتى وسط الاضطرابات الاقتصادية، ملتزمة التزاما تاما بأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠، وبأحكام اتفاقية حقوق الطفل. وسعيا من إندونيسيا إلى توطيد التزامها بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، فقد قامت في العام الماضي بتوقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الخاص بإشراك الأطفال في النزاع المسلّح، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وإنتاج المواد الإباحية.

وفي غضون العقد الماضي، قامت الحكومة الإندونيسية بعدد من التعديلات الرئيسة على سياستها سعيا منها إلى تركيز استهداف خططها وبرامجها الإنمائية لتحقيق أهدافها العاجلة، خاصة في مجال الصحة والتغذية والتعليم والرفاه العام للأطفال والنساء والأسرة. والواقع أنه يجري في هذه اللحظة إنعام النظر في مثل وثيقة السياسة هذه، من قبل برلماننا، الذي يعتبر ذلك من الأولويات العليا لدورة المجلس الحالية.

وفي الماضي القريب، أعاق جهودنا الاضطراب الاقتصادي المتمادي في بلدنا. وكانت النتيجة إنفاق الفقراء نسبة مئوية أكبر على الغذاء من دخلهم، مما قلص الموارد المتاحة للصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات الحاسمة الأهمية. وما لم تتخذ بعد التدابير على جناح السرعة فإن ضياع جيل من الأطفال السيئي التغذية والمعتلين والمتعلمين تعليما هزيلا سيصبح خطرا داهما. وفي سبيل معالجة الفقر وما يتصل به من مشاكل، ولمواجهة الأزمة الاقتصادية، تقوم حكومة إندونيسيا الآن بتنفيذ برامج شتى وتتخذ أساليب عمل متنوعة في إطار برنامجها ''شبكة السلامة الاجتماعية''. وهذه البرامج الجديدة أوسع شمولا مما كانت في الماضي، وقد ساعدت على تخفيف حدة أسوأ آثار الأزمة على الفقراء. ويشمل برنامج شبكة السلامة الاجتماعية، الأمن الغذائي والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وبرامج مدّرة للدخل تُقدّم بسرعة وبصورة مباشرة للمستهدفين بفوائدها، كالأطفال والنساء والأسرة والمدارس والمراكز الصحية.

وتفخر إندونيسيا بتقدمها في مجال الرعاية الصحية. ففي العقد الماضي وحده، تم إنشاء ما يناهز ١,٢٥ مليون مركز قروي لخدمات متكاملة، تقدم جميعها الرعاية لصحة

الأمومة والطفولة، ومعلومات خاصة بالتغذية، وخدمات تشمل تنظيم الأسرة، في جميع أنحاء البلاد. وعلى غرار ذلك، حققت إندونيسيا بنجاح عددا من الأهداف، منها هدف ١٩٩٠ المتمثل في تطعيم جميع الأطفال. وبحلول سنة ١٩٩٩، كانت المياه النظيفة متوفرة لـ ٦٧ في المائة من مجموع الأسر المعيشية في المناطق الحضرية، كما توفرت المعايير القياسية للإصحاح، المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية.

وبصدد موضوع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، تعتبر الإحصاءات الخاصة بإندونيسيا منخفضة نسبيا. غير أن خطر تفشي الإصابة بهذا المرض قد نما نموا حادا مع ازدياد عدد المراهقين الذين يتعاطون المخدرات. وللتصدي لهذه الحالة، أنشأت إندونيسيا، لجنة وطنية لمكافحة الإيدز، تنصبّ جهودها على الحد قدر الإمكان من انتشار العدوى بالمرض، عن طريق توعية المراهقين بصدد الأمراض التي تنتقل جنسيا، وخاصة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه.

وقد أخذ بعدد من الاستراتيجيات والأنشطة لتحسين نوعية التعليم، وخاصة في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويتم ذلك بالبرنامج الوطني ''التعليم الأساسي للجميع'' وبرنامج التعليم للجميع. وجرى بذل جهود خاصة لإزالة التفاوت في التعليم بين الإناث والذكور. وينسجم هذا مع هدف المساواة بين الجميع، مهما كانت أوضاعهم الاجتماعية، وفي جميع الفئات العمرية.

وعلى الصعيد العالمي، فإن مشاكل الأطفال، كالقضاء على الفقر والتخلص من الأمراض وعمل الأطفال وضرورة مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، تقتضي بذل جهودا جماعية ذات شأن تشمل البلدان الصناعية والبلدان النامية معا. ولذلك، ينبغي أن يستمر التعاون الدولي وأن يتم تعزيزه. وينبغي للبلدان المانحة بصورة خاصة أن تجدّ بحزم لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه، أي تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي لهذه المساعدة.

ختاما، اسمحوا لي بأن أضيف فقط أننا نعتبر مشروع الوثيقة الختامية ''عالم مناسب للطفل'' وثيقةً شاملة، عملية المنحى، ستجدّد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الطفل ورفاهه. ونحن في إندونيسيا، مستعدون وملتزمون كل الالتزام بالمضي قدما في سبيل تحسين بقاء أطفالنا وحمايتهم ونمائهم، انسجاما مع خطة العمل المزمع إقرارها في الدورة الاستثنائية. لكن الأزمة التي لا تزال تُحكم قبضتها على إندونيسيا قد تضع عراقيل أمام جهود الحكومة لتحقيق الأهداف المحددة في تلك الوثيقة تحقيقا تاما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة الآنسة فيليجا بلنكيفيشيوتيه، وزيرة الضمان الاجتماعي والعمل في ليتوانيا.

الآنسة فيليجا بلنكيفيشيوتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، باسم وفد ليتوانيا، بأن أقدم تحياتنا الحارة لجميع المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأود أن أشكر الأمانة العامة لتنظيمها هذا الاجتماع البالغ الأهمية، والأمين العام، على تقريره المتميز، الشامل ''نحن الأطفال'' (A/S-27/3)، والسفيرة باتريشيا دوران على عملها المتميز.

إني أعتقد أن الدورة الاستثنائية، التي تتوخى تقييم الخبرة المكتسبة والعبر المستفادة من قبل بلدان العالم في مجال حقوق الطفل، وتحديد أهداف أخرى للعقد التالي – هي دورة جدّ هامة وخطيرة. إنها مظهر هام لرغبة العالم الملحة وحاجته الماسة إلى بناء القرن الحادي والعشرين بناء مؤاتيا للطفل، وللناس من مختلف الجنسيات والثقافات والمعتقدات.

وأوافق كل الموافقة على أن هدف كل قطر وحكومة ينبغي أن يكون بناء مثل هذا العالم بالتعاون مع الجيل الناشئ.

وأود أن أؤكد، في بياني الموجز عن ١٠ سنوات من خبرة ليتوانيا في مجال حقوق الطفل، أن استعادة ليتوانيا لاستقلالها قد تزامنت تقريبا مع إقرار اتفاقية حقوق الطفل. وهكذا فإن المبادئ الأساسية المتصلة بحقوق الطفل والمنصوص عليها في الاتفاقية قد أصبحت جزءا من السياسة الوطنية لدولة ليتوانيا الديمقراطية.

وبعد أن استعاد مجتمع ليتوانيا الاستقلال بطريقة ديمقراطية، فقد واجه تغيرات اقتصادية واجتماعية لا مفر منها. واتسم العقد المنصرم بإجراء مجموعة من الإصلاحات، تناولت اقتصاد البلد وإدارته والحكم والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك.

ففي مجال الرعاية الصحية، تناقصت معدلات وفيات الأطفال في العقد المنصرم. وتحسنت رعاية الحوامل، ويقدم البرنامج الحكومي للتطعيم تلقيحا إلزاميا للرضع يسهل الحصول عليه.

وليس عدد الأشخاص المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في ليتوانيا كبيرا، لكن القلق يساورنا إزاء ارتفاع معدل إدمان المخدرات في صفوف المراهقين وغيرهم من الشبان، وهو أمر من شأنه أن يزيد من خطر تفشي وباء الإيدز.

وأود أن أشير إلى أن نظام التعليم يعتبر من أعلى أولويات الحكومة. ويتاح للإناث والذكور فرص تعليم متكافئة من رياض الأطفال وحتى الجامعة. ويثبت هذا كون جميع الليتوانيين تقريبا متعلمين ومهيئين لدخول سوق العمل.

إني أؤيد وأوافق كل الموافقة على وجهة النظر القائلة بأن الأسرة هي وحدة المجتمع الرئيسية، وإنها تتحمل المسؤولية الكبرى عن مستقبل أطفالنا ورفاههم. وليتوانيا، شأنها شأن كثير من البلدان الأخرى الأعضاء بالأمم المتحدة، إذ تقّر بأن رفاه الطفل، ذكرا كان أو أنثى يرتبط في المقام الأول برفاه أسرته وأمنها، قد اعتمدت استراتيجية وبرنامجا لتخفيف وطأة الفقر، ينصبان على وسائل تذليل هذه المشكلة. وفي عام ٢٠٠١، اعتمدت ليتوانيا برنامجا طويل الأجل لتنمية فرص العمالة. يستهدف هذا البرنامج إزالة أوجه التفاوت الإقليمي في العمالة، مما يخفف من الفقر ويرفع مستوى معيشة الأسرة، مع زيادة رفاه الطفل في آنٍ معا.

وفي مجال كفالة الأطفال، تتوخى ليتوانيا إتباع المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، عاملة لما فيه خير الطفل وصالحه. ونقوم حاليا بتغيير نظام الكفالة بحيث تنفذ على سبيل الأولوية تدابير وقائية، كالخدمة الاجتماعية مع الأسر. وتولى الأولوية لوضع الطفل برعاية أسرة وصيّ لا بإدخاله إلى مؤسسة رعاية. وتشارك منظمات غير حكومية في هذه الأنشطة مشاركة فاعلة. ونحن نقدر جدا خبرتها العملية في الخدمة الاجتماعية مع الأسر والأطفال. ويثبت أهمية مسألة حماية حقوق الطفل في سياسة ليتوانيا أن برلمانها قد قام في عام ٢٠٠٠، بإنشاء ديوان مظالم خاصا بحقوق الطفل.

ومع إدراكنا بأننا قد أنجزنا الكثير في مجال حماية حقوق الطفل، فإن رفاه الطفل، في رأيي، لا يزال من أهم جوانب سياسة الدولة ويقتضي مزيدا من الاهتمام.

إن العنف ضد الأطفال واستغلالهم تجاريا أو جنسيا هما من أخطر أشكال انتهاك حقوق الطفل. وهذه الظاهرة لا يمكن السماح بها ولا يجوز قبولها. وتدعو الحاجة الى قيام المنظمات الوطنية والدولية ببذل جهود معا لحماية الطفل من كافة أنواع العنف.

وقد اعتمدنا في ليتوانيا برنامجا وطنيا لمناهضة استغلال الأطفال تجاريا وجنسيا؛ والغاية من ورائه هي استحداث وسائل وقائية على الصعيد الوطني وصعيد منطقة بحر البلطيق لتأمين عدم وقوع الأطفال ضحايا هذه الجرائم، ولإنشاء نظام لتأهيل الضحايا.

ويسرني أن أحيط الجمعية علما بأن ليتوانيا قد وقّعت في شباط/فبراير من هذا العام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وفي نفس الوقت تدعم ليتوانيا وتؤيد التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الطفل، وهي مستعدة للتصديق عليها.

وتمثل مبادرات ومشاركة الأطفال والشبان في حل مسائل الطفل إسهاما بالغ الأهمية في سياستنا الوطنية. ويسرني كثيرا أن أقول أننا أنشأنا في ليتوانيا برلمانا عاملا للتلاميذ، ينتخب أعضاءه ديمقراطيا التلاميذ أنفسهم. وقد بينت أعماله أن التلامذة مصممون بجدية على تمثيل مصالح الأطفال والشباب.

ختاما، أود أن أؤكد أن ليتوانيا على استعداد لأن تشترك في مبادرات دولية ترمي إلى تحقيق مستقبل أفضل وإلى العمل مع الأطفال ومن أجلهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لسعادة جون دنهام، النائب، وزير الأطفال والشباب في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد دنهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن العمل الرامي إلى إزالة فقر الأطفال عمل أساسي لتحسين حياة الأطفال اليوم، لتمكينهم من تحقيق كل إمكانياتهم كبارا لتحطيم حلقة الفقر والحرمان.

وتحقيق الأهداف التنموية للألفية، المتفق عليها هو من الأمور الحيوية، ويساورنا قلق حقيقي من ألا تكون أهداف عام ٢٠١٠ الانتقالية المقترحة في مشروع الوثيقة الختامية طموحة بما يكفي. ويجب أن نستهدف تخفيض معدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة بأكثر من الثلث بحلول سنة ٢٠١٠، إذا أردنا النجاح في تخفيضها بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. ويجب أن نستهدف تخفيض معدلات وفيات الأمومة بما يتجاوز الثلث بحلول ٢٠١٠، إن كنا نريد أن ننجح في تخفيضها بنسبة الثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥.

وكما اقترح وزير ماليتنا، غوردن براون، في نيويورك اليوم، فنحن بحاجة إلى ميثاق جديد للتنمية، لا يُحرَم بموجبه أي بلد ملتزم التزاما حقيقيا بالحكم الصالح والحد من الفقر والتنمية الاقتصادية، فرصة تحقيق أهداف عام ٢٠١٥ بسبب الافتقار إلى موارد.

لقد أبطأنا غاية البطء في التقدم نحو غاياتنا في مجال التعليم. ونرى أن أغنى البلدان ينبغي أن تدعم مبادرة البنك الدولي الجديدة بما يحتاجه من أموال لتسريع خطوات الوفاء بالتزامنا بتحقيق هدف التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

والحكومة البريطانية، إذ تقر بأن نصف مجموع وفيات الأطفال ينتج من أربعة أمراض يمكن تلافيها، نعتقد بأننا مع دفع عجلة استثماراتنا في التعليم للبلدان التي لديها خطة، ينبغي كذلك أن ندفع عجلة الدعم في مجال الصحة وتسريعه للمساعدة على إقامة نظم للرعاية الصحية عامة ومنصفة.

ولما كان علينا إيجاد حلقة مؤاتية (غير مفرغة) لتخفيف عبء الدين ووطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، على المدى البعيد، تقترح حكومتنا أيضا تعزيز التزاماتنا بإنجاح مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولا بد لنا أيضا من الحفاظ على توافق الآراء الذي تمَّ التوصل إليه في مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية، وفي مؤتمر بيجين العالمي المعني بالمرأة. وقد سلط هذان المؤتمران الضوء على ضرورة العمل باطراد لتحقيق مساواة أكبر للنساء؛ وعلى أهمية تأمين الانتفاع بخدمات جيدة للصحة الإنجابية والجنسية؛ وحق الأفراد، بمن فيهم الشبان، في التمتع بأعلى مستوى ممكن بلوغه من الصحة الجنسية والإنجابية. وكل ذلك ضروري، للتصدي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وفي هذا، كما في كل عمل لتحقيق الأهداف التنموية لمؤتمر قمة الألفية، من صالحنا استلهام اتفاقية حقوق الطفل. وتتمثل طريقة تأمين رفاه الطفل في مراعاة حقوقه مراعاة تامة. ونعتقد أن الوثيقة النهائية لهذه الدورة الاستثنائية – التي ما زالت قيد التفاوض – ينبغي أن تعترف بأهمية هذه المسائل.

إن التصدي لفقر الأطفال هو أيضا من أولويات العمل الداخلي. ففي منتصف تسعينيات القرن الماضي، كان في المملكة المتحدة أعلى معدل لفقر الأطفال النسبي في أوروبا. ونحن نلتزم بتخفيض فقر الأطفال بنسبة النصف بحلول ٢٠١٠ وبالقضاء عليه في غضون جيل واحد. وبإدخالنا تعديلات في الضرائب والاستحقاقات وباستثمارنا في خدمات الأطفال، فإننا في سبيلنا الى بلوغ أهدافنا. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله. ونحن نوجه جهودنا صوب تحسين أوضاع أضعف الأسر.

إن مشاركة الصغار في هذه الدورة قد أضفى على مناقشاتنا الكثيرة شعورا بالواقع وبالطموح في آن معا. ويجب علينا أن نسمع أصواتهم على الصعيد الوطني فضلا عن الصعيد الدولي. إننا نعيد هيكلة الجهاز الحكومي في المملكة المتحدة، لنجعل مصالح الأطفال والشباب وأصواتهم في صميم السياسات والخدمات. إن مهمتي، بصفتي وزيرا للشباب، هي التأكد من تمكين أصوات الأطفال والشباب من تشكيل أولويات الحكومة وممارساتها، وإشراك الحكومة والقطاع التطوعي والمؤسسات التجارية والمجتمعات المحلية، والأسر في رؤية واحدة للشباب.

ومجتمعنا، شأنه شأن عدد من المجتمعات الأخرى حول العالم، ولا سيما في أوروبا، يتزايد تنوعه العنصري والعرقي والثقافي، نتيجة الهجرة المخططة والعشوائية إليه واللجوء والسكان الوافدين بسبب الفقر والنزاع. وعلينا أن نجد، من أجل مجتمعنا كله ومن أجل شبابنا بصورة خاصة، سبل بناء مجتمعات تشترك في رؤية واحدة وقيم واحدة، مع احترام التنوع. وهذا أمر أساسي، إن كنا نريد أن نقاوم بصورة فعالة أولئك الذين يريدون استغلال النزعة العنصرية وكراهية الأجانب. تريد المملكة المتحدة العمل مع آخرين، نجحوا في مواجهة هذه التحديات، وفي العثور على أجدى الطرق التي ينبغي اتباعها في هذا الصدد. ويجب على الصعيد الوطني والصعيد الدولي، أن يكون الشباب هم قطب جهودنا للجمع بين المجتمعات ولتنمية قيم مشتركة تشد الناس بعضهم إلى بعض، وتقر بقيمة التنوع.

وسيكون معيار نجاح هذا المؤتمر هو مدى تحسين حياة الأطفال. إنه المقياس الوحيد لنجاحنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة السيدة أتسوكو توياما، وزيرة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا في اليابان.

السيدة توياما (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أتكلم من أجل أطفالنا هنا واليوم، كممثلة لحكومة اليابان. إنني أرى أن الأمم المتحدة كانت على حق في اختيارها الطفل موضوعا لهذه الدورة الاستثنائية مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين. ويعكس هذا الاختيار إرادتنا الوطنية ورغباتنا الأكيدة في استهلال القرن الجديد بعمل يرسي أساس عالم أفضل للأطفال. وإذا

كان الكبار يعملون بإخلاص لبناء مجتمع مؤات لرفاه الأطفال، فسيكون العالم مكانا أفضل. على أن الحقيقة هي أن الأطفال كثيرا ما يحرمون السعادة. وقد يكون ذلك نتيجة الاضطراب السياسي والنزاع المسلح والفقر، أو لمجرد كون الكبار لا يعنون إلا بتحقيق مصالحهم الخاصة.

وأعتقد أن علينا أن ننتهز هذه الفرصة للنظر بصورة جدية في ما يمكننا فعله لأطفال العالم وأحراز تقدم حقيقي. إن المستقبل على أكتاف الأطفال. ولذلك ستسهم تهيئة عالم مناسب للأطفال في مستقبل البشرية جمعاء. وسواء كنا في بلدان متقدمة النمو أو في بلدان نامية، علينا – نحن الكبار – واجب معنوي ومسؤولية سياسية لنفعل كل ما في وسعنا لصالح أطفالنا. وعلى البلدان المتقدمة، بصورة خاصة، أن تضطلع بدور هام، لأن لا بد من موارد طائلة لهذا المسعى.

لقد بذلت اليابان قصارى الجهد لتعزيز رفاه الطفل، خاصة في المجالات الأربعة ذات الأولوية لهذه الدورة الاستثنائية، ألا وهي: التعليم؛ والحماية من الإساءة والاستغلال والعنف؛ والصحة؛ وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

أولا، إن الحصول على التعليم هو حق لجميع الأطفال. فالتعليم ينمي إمكاناتهم ويمكنهم من تذليل الفقر والشدائد. وهو يساهم أيضا في تنشئة مواطنين عالميين. وهو من الأهمية بمكان لتأمين تكافؤ فرص تعليم البنات. ولقد كان التعليم هو حجر الزاوية في بناء دولة اليابان وإعمارها بعد الحرب. وأرى أن هذه التجربة يمكن أن تكون نموذجا لجهود بناء الدولة في أنحاء أخرى من العالم. وستعزز اليابان التعاون في مجال التعليم بما يمكن أن أسميه ”الروح اليابانية“، أي بحسن طوية جدية، بلا إجحاف أو تشدد، مستفيدة من خبرة مربينا مع مراعاة ما للبلدان المعنية من أصول ثقافية وتاريخية.

وينبغي توفير التعليم بلا انقطاع للأطفال، حتى في المناطق المنكوبة بتراع. لقد اجتمعت، في الشهر الماضي، بالسيد أمين، وزير التعليم في حكومة أفغانستان المؤقتة، للبحث في ما يمكن أن نقدمه من دعم في مجال التعليم. وجدد نقاشنا اقتناعي بأن إعادة فتح المدارس وتطبيع التعليم من الأمور الأساسية للسلم المستدام والإعمار في أفغانستان.

ثانيا، أود أن أؤكد أن استغلال الأطفال هو استغلال للبشرية نفسها. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، استضافت حكومة اليابان واليونيسيف ومنظمتان دوليتان غير حكوميتين، في يوكوهاما، المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي غدا الآن معروفا على نطاق واسع باسم مؤتمر يوكوهاما. وأبدى المجتمع الدولي، بالالتزام العالمي في يوكوهاما عام ٢٠٠١، تصميمه الحازم على اتخاذ مزيد من الإجراءات للقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. وعلينا الآن أن نضع الالتزام الذي أعلناه في يوكوهاما موضع التنفيذ.

وبذلت اليابان، من جهتها، جهودا مخلصة للتصدي للإساءة للأطفال وبغاء الأطفال، اللذين أصبحا من المشاكل الاجتماعية الخطيرة في السنوات الأخيرة. وأصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ قانون المعاقبة على الأفعال المتصلة ببغاء الأطفال واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية وحمايتهم. أما قانون منع الإساءة إلى الأطفال، الذي أصبح نافذا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠، فينص على طائفة شاملة من التدابير، من منع الإساءة إلى الأطفال إلى حماية الضحايا منهم. وبالإضافة إلى ذلك، صدقت اليابان على اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، وعلى الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. ويسعدني أن أعلن أن اليابان قد وقعت اليوم البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

ثالثا، إن إتاحة الرعاية الصحية الأساسية هي من الأمور الجوهرية لرفاه الطفل، بدنيا وعقليا. ولطالما شجعت اليابان التعاون مع البلدان النامية في هذا المجال. وقد قررت اليابان في ''مبادرة أوكيناوا للأمراض المعدية''، التي انطلق العمل بها عام ٢٠٠٠، تخصيص ما يبلغ ٣ بلايين دولار على مدى خمس سنوات لدعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والسل، والملاريا في البلدان النامية. وتواصل اليابان القيام بدور قيادي، بصفتها نائبة رئيس مجلس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وأعلنت عن تبرعها بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لهذا الصندوق. كما أسهمت اليابان، منذ ١٩٩٣، بأكثر من ٢٣٠ مليون دولار، في أنشطة تستهدف القضاء على شلل الأطفال، بالتعاون مع اليونيسيف. ويسرني أن منطقة المحيط الهادئ الغربية قد أُعلنت منطقة خالية من شلل الأطفال عام ٢٠٠٠.

واليابان، الملتزمة كل الالتزام بحصيلة هذه الدورة الاستثنائية، ستقدم مزيدا من الدعم لأطفال العالم بالتعاون مع غيرها من الحكومات ومع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشركات ووسائل الإعلام.

ذكرت السيدة الأولى في جمهورية كوريا في بيانها (A/S-27/PV.1) أن مباريات كأس العالم للاتحاد العالمي لكرة القدم، التي تستضيفها جمهورية كوريا واليابان، ستبدأ بعد هذه الدورة الاستثنائية بفترة وجيزة. وستُكرس المباريات لرفاه أطفال العالم. وحكومة اليابان تقوم بالتعاون مع المجتمع المدني بدعمها مشاريع المنظمات غير الحكومية وسلطات الحكم المحلي وغيرها في مجال الاحتياجات الانسانية الأساسية، بتقديم هبات مساعدة لمشاريع على مستوى القاعدة العريضة وإعانات دعم لمشاريع المنظمات غير الحكومية. وفضلاً عن ذلك، أنشأت حكومتي ''صندوق حلم الأطفال'' في العام الماضي، بغرض دعم أفرقة التعلّم والقراءة أثناء العمل.

يولد الأطفال في هذا العالم في كنف ظروف غير متكافئة. يجب أن نصنع عالماً يمكن فيه لجميع الأطفال – الذين تتجسد فيهم آمالنا وأحلامنا والذين هم أثمن ما نملك – أن ينمّوا إمكاناتهم بحرية. أناشد كل المجتمعين هنا: دعونا نتبادل أفكارنا ونعمل معاً من أجل الأطفال، رُسُل مستقبلنا ومبدعي ذلك المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد طلال مبارك العيّار، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والكهرباء والماء في الكويت .

السيد العيار (الكويت): يطيب لي في البداية أن أتقدم إلى الرئيس، باسم وفد دولة الكويت، بخالص التهنئة على رئاسته أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل. وأود كذلك أن أعرب عن خالص التقدير للجهود التي بذلتها اللجنة التحضيرية وعلى رأسها السفيرة بتريسيا دورانت في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على الدور الإيجابي والمثمر الذي أدته للتحضير لهذه الدورة وإنجاحها. كما لا يفوتني أن أشكر الأمين العام على التقرير المفصل الذي يستعرض فيه ما تحقق من منجزات في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ولا شك في أن هذه الدورة مناسبة هامة لتجديد العزم على مواصلة الجهود ولتحقيق ما لم نتمكن من تحقيقه في العقد الماضي.

لا شك في أن الأطفال الذين نجتمع من أجلهم هنا، من أعلى منبر دولي، وعلى هذا المستوى العالمي من المشاركة الدولية، إنما هم مستقبل الأمم وثروتها الحقيقية، وهم بناة الغد. إننا نجتمع هنا لنتابع ما تم تحقيقه من أهداف بلورتها

القمة الأولى للطفولة، التي عقدت في نفس القاعة عام ١٩٩٠. وإننا نأتي هنا لنقر بالايجابيات التي تحققت لأطفالنا، لكننا يجب أن نسلط الضوء على المشاكل التي اعترضت ولا تزال تعترض تحقيق ما نصبو إليه.

إن الأطفال في غالبية مناطق العالم ما زالوا يواجهون أحوالا وظروفا غير ملائمة، ناهيك عن معاناتهم من الفقر وسوء استغلالهم وتعرضهم للصراعات المسلحة. لكننا يجب أن نركز على مجموعة من المطالب التي يجب ألا تثنينا عن تحقيقها أية عوائق.

إننا ننادي بأن يكون النمو البدني والاجتماعي والعاطفي والفكري للأطفال أولوية وطنية وعالمية. وننادي بأن تبدأ الحياة لهذه الشريحة الهامة من شرائح المجتمع بداية طيبة في بيئة راعية آمنة تمكن الطفل من البقاء على قيد الحياة والتمتع بجسد سليم وعقل سليم واتزان عاطفي وكفاءة اجتماعية وقدرة على التعلم.

وتؤيد دولة الكويت ما ورد في الوثيقة الختامية المعنونة ''عالم مناسب للطفولة'' بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. كما يجب أن يكون منطلقنا أن الأسرة هي عماد المجتمع وعليها تقع المسؤولية الأولى عن رعاية الأطفال وحمايتهم.

إننا ملزمون جميعا بالتصدي للتحديات التي تواجه الأطفال بوضع استراتيجيات تشمل طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة والمسؤولة في المجتمع. ففي زمن تُهدِّد فيه أمن الأطفالِ أخطار لا تحصى، بدءا بالصراعات وانتهاء بإدمان المخدرات، مرورا بالعديد من المشاكل الاجتماعية، فيجب علينا أن نصمد في وجه التفكك الاجتماعي ونقهر الخوف.

إن دولة الكويت، التي تزيد فيها فئة الأطفال على ٥٠ في المائة من عدد السكان، تتولى تقديم مختلف الخدمات الأساسية الضرورية. كما اتخذت العديد من الخطوات من أجل الاهتمام والرقي بالطفولة بشكل عام. ولعل أبرزها الآتي: أولا، تشكيل اللجنة العليا للطفل والأسرة من الجهات الحكومية والأهلية المعنية؛ ثانيا، توفير الرعاية الصحية والتعليمية والترويحية والاجتماعية والنفسية للأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وأبناء الأسرى والشهداء والأحداث مجهولي الوالدين والإشراف على دور الحضانة الخاصة وإنشاء النوادي الاجتماعية للأطفال ورعاية المعوقين والمبدعين منهم؛ ثالثا، تنفيذ مشروعات رائدة في مجال الطفولة، منها ''المركز العلمي'' و ''بيت ثقافة الطفل'' و ''إدارة علماء المستقبل'' و ''مهرجان ثقافة الطفل'' و ''قرية الأطفال المائية'' و ''مركز الكويت للتوحد'' و ''مركز التدخل المبكر للوقاية من الإعاقة للأطفال''؛ رابعا، تقديم المساعدات للأسر المحتاجة ومراعاة ذوي الأطفال، خاصة في مراحل التعليم وتوفير الخدمة السكانية لذوي الدخل المحدود والتوسع في مكاتب الاستشارات الأسرية لفض المنازعات بين الزوجين وتقديم التأمينات الاجتماعية للمرأة العاملة وإجازات خاصة للأمومة.

إن الكويت تتعاطف بشدة مع مأساة جميع الأطفال في العالم الذين يواجهون المعاناة لأسباب سياسية واقتصادية فرضت عليهم بسبب أنانية بعض الحكام وبطشهم أو لأغراض سياسية همجية. إننا لا نستطيع أن نتجاهل ما يتعرض له أطفال فلسطين من معاناة نفسية واجتماعية بسبب استمرار الممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال الإسرائيلي التي تستخدم القوة الغاشمة بدون تمييز وتتمادى في التدمير والفتك بحيث تتسع قائمة الضحايا لتشمل الأطفال وهم الأضعف في مثل هذه الصراعات وتقضي على أبسط مستلزمات حياتهم. إننا جميعا مدعوون لإدانة الممارسات الإسرائيلية ومطالبة إسرائيل بالكف الفوري عن هذه الممارسات وحماية جميع المدنيين، وعلى الأخص الأطفال، وهم أضعف حلقات المجتمع.

وفي نفس الوقت لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن أطفال الكويت ما زالوا يعانون من حرمانهم من رؤية آبائهم أو أمهاتهم أو إخوانهم أو أخواتهم أو ذويهم ومحبيهم من جراء عدم تعاون العراق مع الآليات الدولية المختصة لأجل الإفراج عن أكثر من ٦٠٠ أسير من بينهم عدد من الأطفال، إضافة إلى آخرين من رعايا دول أخرى. أسأل الله تعالى أن يوفق مساعيكم لتحقيق أحلام أطفال العالم في حياة كريمة آمنة سعيدة في ظل قوانين تحميها مواثيق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أريد تذكير الجمعية بأنه لا يزال على قائمة المتكلمين في هذه الجلسة ٤٠ خطيباً. ولذلك أرجو من جميع المتكلمين أن يتقيدوا بقاعدة الخمس دقائق، وإلاّ فلن نتمكن من إنهاء اجتماعنا في الوقت المخصص له.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيدة الجليلة نيتومبو ناندي – اندايتوا، وزيرة شؤون المرأة ورفاه الطفل في ناميبيا.

السيدة ناندي – اندايتوا (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): أخاطب الجمعية باسم رئيس جمهورية ناميبيا، السيد سام نوجوما، الذي لم يستطع أن يكون معنا بسبب واجبات وطنية أخرى، لا تقل عن هذا الواجب أهمية.

اسمحوا لي في مستهل كلمتي بأن أهنئ السيد هان سونغ – سو، للإجماع على انتخابه رئيسا للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل. وإني على ثقة بأنه سيقود أعمال هذه الدورة إلى نهاية ناجحة.

واسمحوا لي أيضا بأن أشكر رئيسة اللجنة التحضيرية وأعضاء مكتبها الآخرين لعمل أبلوا فيه بلاء حسنا. ونقدّم شكرنا الصادق أيضا للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وللفريق العامل معها لجهودهم التي لم تعرف الكَلَل – ولالتزامهم المتواصل – بتعزيز حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم.

ويثني وفدي على الأمين العام، لتقريره الشامل المعنون ''نحن الأطفال''، وهو استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. لقد عُقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠، بعد استقلال ناميبيا بستة أشهر. وسرعان ما أنشأ رئيس جمهورية ناميبيا، بعد مؤتمر القمة ذاك، لجنة مشتركة بين الوزارات، أعدت برنامج عمل وطنيا من أجل الطفل. وصدّقت ناميبيا أيضا على اتفاقية حقوق الطفل، وعلى بروتوكوليها الاختياريين.

أما محاور تركيز برنامج العمل الوطني من أجل الطفل فتتمثل في: الرعاية الصحية؛ والتغذية وأمن الأسرة المعيشية الغذائي؛ والمياه والإصحاح؛ ونماء الطفولة الأولي؛ والتعليم الأساسي والإلمام بالقراءة والكتابة؛ والأطفال الذين يعيشون ظروفا بالغة الصعوبة.

وينعكس التزام ناميبيا ببرنامج العمل الوطني في نسبة الـ ٤٦ في المائة من الميزانية الوطنية المخصصة للقطاعات الاجتماعية، كالرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والمياه، والإصحاح.

وبعد قدوم الحركة العالمية من أجل الطفل، عقد أعضاء برلمان ناميبيا اجتماعا ليوم واحد لإعلان التزامهم بدعم هذه الحركة. وحددوا فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وتعليم كل طفل، وتخفيف وطأة الفقر، والاستثمار في الأطفال، باعتبارها الأولويات التي تتصدر سائر أولويات ناميبيا، وبذلك يتجه اهتمامنا إلى تفعيل الحركة العالمية من أجل الطفل.

وتحظى الرعاية الصحية بالأولوية في ناميبيا. ومنذ أن جرى الأخذ بالرعاية الصحية الأولية، انخفض معدل إصابة الأطفال دون الخامسة بالإسهال، وحالات عدوى الجهاز

التنفسي انخفاضا ملحوظا على مدى الأعوام. وتم القضاء على كزاز الوليد، ولم يبلّغ عن أي حالة من حالات العدوى بفيروس شلل الأطفال منذ ١٩٩٥. وبصورة عامة، تتجاوز نسبة الحصول على الخدمات الصحية ٨٠ بالمائة.

ما زال برنامج التغذية، الذي أُقر عام ١٩٩١ يركز على الوقاية من أنواع نقص المغذيات الدقيقة ومكافحتها، كالاضطرابات الناشئة عن نقص اليود؛ ونقص الفيتامين ج؛ وفقر الدم الناتج عن نقص الحديد. ويستخدم أكثر من ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية الملح المعالج باليود.

والعمل جارٍ ببرامج المياه والإصحاح الموضوعة سنة ١٩٩٣. ويمكن حاليا لأكثر من ٩٨ في المائة من سكان المدن ولأكثر من ٦٦ في المائة من سكان الريف الانتفاع بمياه الشرب المأمونة. ويتمتع كذلك أكثر من ٥٠ في المائة من سكان الريف وأكثر من ٩٠ في المائة من سكان المدن بما يناسب من إصحاح.

وتشجع الحكومة نماء الطفولة المبكرة، وتتعاون وزارة شؤون المرأة ورعاية الطفل تعاونا وثيقا مع الوالدين والمجتمعات المحلية في هذا المضمار. وقد أدى ما بين الحكومة والوالدين من صلة إلى إنشاء عدة مراكز رسمية لإنماء الطفولة المبكرة في جميع أنحاء البلاد.

وعلاوة على ذلك، فالتعليم الابتدائي في ناميبيا مجاني وإلزامي. ويبلغ المعدل الحالي للقيد في المدارس ٩٥ في المائة، ولا وجود لأوجه تفاوت بين الذكور والإناث. وانخفضت أيضا معدلات الرسوب انخفاضا ملموسا. والتحدي الرئيسي الذي يواجهنا يتمثل في توفير تعليم جيد للجميع بصورة مستديمة.

ولدينا آليات لحماية ورعاية الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة. وتبعا للحالة، يودع الأطفال في أماكن آمنة، مثل دور رعاية الأطفال وملاجئ الأطفال، في حين تجرى ترتيبات لإعادة جمع شملهم بأسرهم.

وتقدم أيضا منح اجتماعية للأطفال بعد إجراء تقييم لاحتياجاتهم. وكما أن الأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز قد زاد عدد الأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة. وتشير التقديرات إلى أن في ناميبيا أكثر من ٨٠ ٠٠٠ يتيم نتيجة هذا الوباء. وتقوم الحكومة حاليا بوضع مبادئ توجيهية وطنية بشأن العناية بالأيتام وحمايتهم. وسعيا من الحكومة إلى التصدي لتفشي فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، أنشأت البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز.

وتزيد من حرمان الأطفال مشاكل اجتماعية أخرى كثيرة كتفشي الفقر والبطالة على نطاق واسع. ولذلك شرعت حكومة ناميبيا في تنفيذ برنامج مكثف للتخفيف من وطأة الفقر، وذلك للتصدي لهذه المشاكل.

وعلينا جميعا أن نلتزم باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها. وأودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأذكّر هذا المجلس، بما في ذلك الأطفال الحاضرون – ويسعدني أن يكون هؤلاء الأطفال وبعضهم من ناميبيا – أن يكونوا هنا اليوم – بأن لا حقوق بلا مسؤوليات. ولهذا كان على أطفالنا أيضا مسؤوليات وواجبات، كالدراسة بجد وأن يكونوا مسؤولين عن أنفسهم وأندادهم ووالديهم والمجتمع بصورة عامة.

وختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى التزام حكومتي التام بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وبوضع الأطفال في المقام الأول. ويأمل وفدي في أن تخدم الوثيقة الختامية لهذه الدورة أفضل مصالح أطفال العالم. ويجب علينا جميعا الالتزام بتنفيذها على أكمل وجه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أدعو للكلام سعادة السيدة إيبابا بوبوتو، وزيرة الشؤون الاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة بوبوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): باسم اللواء جوزيف كابيلا، رئيس الجمهورية؛ وباسم أطفال الكونغو، اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام كوفي عنان والآنسة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، لاسهامهما الفذ في الأعمال التحضيرية لهذه الدورة المعنية بالطفل.

ينعقد هذا الاجتماع بعد عام تقريبا من التاريخ المحدد أولا، بسبب الاعتداءات الإرهابية – التي سارعت حكومتي إلى إدانتها فورا – التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي أغرقت أمريكا والبشرية جمعاء في خضم الأحزان.

بعد عشرة أعوام من مؤتمر القمة العالمي التاريخي من أجل الطفل، تم إحراز تقدُّم ملموس في مجالات عدّة، تشمل مجالات الصحة والتعليم والمشاركة. غير أن الأمين العام يذكرّنا، في تقريره المعنون ''نحن الأطفال'' (A/S-27/3) بالتحديات الهائلة التي لا يزال يجب علينا التصدي لها حتى ننفذ فعليا خطة عمل مؤتمر القمة العالمي ونتصدى لمشاكل جديدة.

واليوم، تندرج التدابير الأساسية التي ينبغي اتخاذها من أجل الطفل في المجالات التالية: إتاحة انطلاقة مناسبة لهم في الحياة؛ وتأمين تعليم أساسي جيد لهم؛ وإتاحة الفرصة، أمام جميع المراهقين، لإنماء إمكانياتهم بصورة كاملة، والمشاركة في حياة المجتمع المحلي مشاركة نشطة.

إن الوضع الإنساني في كثير من البلدان النامية، وعلى وجه التحديد في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد أصبح ينذر بالخطر. ففي المناطق الحضرية، طرد الفقر الكثير من الأطفال من منزل الأسرة. وهكذا بات أطفال كثيرون مشردين، يعيشون بدون الحماية أو الحب الذي يحقّ لهم أن ينعموا به من أسرهم. وهم تحت رحمة جميع أنواع الوحوش الآدمية المفترسة. وقد تأصلت ظاهرة أطفال الشوارع رغم تلاحم نسيج الأسرة المتماسكة في مجتمعنا.

إن ثمة حاجة ماسة إلى تحديد الالتزامات الدولية بجعل الأطفال في مقام الصدارة، لكيلا نهدر أثمن مورد بشري ولكي نبني مجتمعاً مستقرا ومنتجا.

ومشاكل الأطفال هي في صميم اهتمامات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تجسد هذا الاهتمام الخاص في إطار قانوني ومؤسسي يكفل حقوق الطفل. ويشمل هذا الإطار القانوني الصكوك القانونية الدولية التي صدّق عليها بلدنا وأحكام التشريعات الوطنية ذات الصلة، التي تتناول عدة مشاكل متمادية، منها العنف والفقر، وآفات كالإيدز والحرب.

وإذا وضعنا هذه المشاكل الهامة نصب العين، بدت لنا حالة أطفال الكونغو مدعاة قلق بالغ. فالفقر المتفشي بين أكثر الأسر يحرم أطفالنا فرص الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية للأطفال، فهناك ارتفاع معدل وفيات الرضّع، الذي يبلغ حاليا ١٢٧ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي؛ كما أن التغطية بالتطعيم ضعيفة عموما إلا في مجال مكافحة الشلل الرخو الحاد، الذي أدت استراتيجية أيام التطعيم الوطنية إلى تحقيق تحسُّن ملموس في هذه المكافحة، وينتشر سوء التغذية بسبب سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين والطاقة الناجم عن انعدام الأمن الغذائي الحاد البالغ. كما كان في الكونغو، سنة ٢٠٠١، ما يناهز ٩٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة عشرة من العمر، فقدوا أحد أبويهم أو كليهما من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي بلغ معدل انتشاره ١٥ في المائة تقريبا في بعض مدننا.

وفيما يتعلق بالتعليم، فقد هبط معدل المواظبة في المدارس الابتدائية منذ ١٩٩٠ بصورة مطردة. وفي الفترة الراهنة، استقر المعدل على نسبة تناهز ٨٥ في المائة.

أما فيما يتعلق بحماية الطفل، فقد تفاقمت، في الأعوام العشرة الماضية، مشكلة أطفال الشوارع، التي لم يكن لها وجود في مجتمعنا سابقا، نظرا لما لبنية الأسرة من طبيعة متلاحمة، جامعة لأعضاء الأسرة.

ويمكن للمرء كذلك أن يلاحظ، في جميع أنحاء العالم، ما للتخلي عن القيم المعترف بها عالميا من عواقب وخيمة، خاصة المأساة اليومية التي يعيشها عشرات ملايين الأطفال بسبب الحرب. وفي هذا الصدد، نحن نتطلع إلى سريان مفعول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أودع الصك الستون من صكوك التصديق عليه في ١١ نيسان/أبريل الماضي. وتتضمن هذه المعاهدة بندا هاما خاصا بحماية حقوق الطفل، بإعلانها أن تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر في القوات المسلحة يعد جريمة حرب.

ورغم حالة الحرب السائدة، كان رد فعل جمهورية الكونغو الديمقراطية إيجابيا، على توصيات القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، الذي حث فيه مجلس الأمن الدول وجميع الأطراف ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تضاعف جهودها لتأمين وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في المنازعات المسلحة. ولهذا السبب، انضم بلدي إلى المواثيق الدولية الرئيسية لحماية حقوق الطفل، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في إنتاج مواد إباحية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، المتصلة بالحد الأدنى لسن التحاق الأطفال بالعمل، واتفاقيتها رقم ١٨٢ حول أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويجدر بنا أيضا أن نؤكد أن رئيس جمهورية كونغو الديمقراطية، اللواء جوزيف كابيلا، كانت له يد مباشرة في هذه العملية، بإصداره القانون ٦٦ بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، القاضي بتسريح الفئات المستضعفة التي يُعثر عليها مع المقاتلين وإعادة دمجها في المجتمع. وقد برهن على ما لديه من إرادة سياسية بإنشاء المكتب الوطني للتسريح والدمج، المسؤول عن تطبيق هذا القانون ومتابعته، بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وأود أن أؤكد هنا أن بلدي لم يعد يجند الأطفال في قواته المسلحة رغم استمرار المعتدين علينا في ممارسة التجنيد الإجباري لأطفالنا في المناطق التي يحتلونها من بلادنا، واستخدامهم ضدنا.

وعلى الصعيد الداخلي، تجري حاليا مواءمة جميع الصكوك المذكورة آنفا مع التشريعات الوطنية. وعما قريب، ستحقق التشريعات الكونغولية حماية حقوق الطفل حماية كاملة. وقد تم فعلا صياغة مشروع قانون حماية أطفال الكونغو، ولا ينتظر الآن سوى موافقة البرلمان عليه قبل أن يتولى رئيس الدولة إصداره.

إن الحرب العدوانية التي تعصف بوطني منذ أربعة أعوام مسؤولة لا عن ظاهرة تجنيد الأطفال وحسب، بل تسبّب أيضا حالات نزوح قسري وحشية ومأساوية ضمن حدود البلاد، كما أجبرت عددا كبيرا من مواطنينا على أن يكونوا منفيين في دول مجاورة. وتتكون أكثرية هؤلاء المهاجرين من نساء وأطفال، أي من أضعف الفئات. وتشير آخر التقديرات إلى أن مجموع أعداد المبعدين من بلادنا يبلغ

المليونين، فيما يقدَّر عدد اللاجئين بما يناهز ٠٠٠ ٣٣٢؛ هذا باستثناء عدد الأيتام.

ورغم هذه الحالة الخطيرة التي وصفتها الآن، يجب أن أؤكد للمجتمع الدولي أن حالة الطفل لا تزال في صميم اهتمامات حكومتي. وقد أفضى هذا الاهتمام الخاص أولاً إلى إطار مؤسسي وقانوني يضمن حقوق الطفل؛ وثانيا إلى العمل ببرامج متعددة القطاعات لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ومشاركته، بدعم من شركائنا الدوليين، لا سيما اليونيسيف ومنظمات غير حكومية، أخص منها بالذكر منظمة إنقاذ الطفولة.

إننا نبذل حالياً جهوداً ملموسة لإعادة الأطراف الفاعلة إلى مائدة المفاوضات بغرض إحلال سلم دائم. وكان من الخطوات التي اتخذت في سبيل ذلك، توقيع الاتفاق الإطاري، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في صن سيتي (جنوب أفريقيا) لإدارة مرحلة الانتقال بتوافق الآراء. وقد وقَّع هذا الاتفاق ثلاثة أرباع المشاركين في الحوار الوطني الذي نصّ عليه اتفاق لوساكا. وأناشد المجتمع الدولي أن يؤيد الاتفاق المذكور من أجل استعادة السلم بسرعة إلى ربوعنا؛ فذلك شرط أساسي لتأمين مستقبل أفضل لأطفالنا. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأدعو جميع الأطراف الفاعلة الدولية الحاضرة في هذه الجمعية إلى ألا تألو جهداً لإقناع أطراف أخرى بالانضمام إلى الاتفاق في سبيل إعادة توحيد أراضي وطننا توحيدا كاملا.

لقد خطا بلدي، كما قلت، خطوة حاسمة في سبيل تمكيننا من أن نقول نعم للطفل، بقولنا نعم للسلام. إن شعب الكونغو راغب في السلام والوفاق والتنمية وفي مستقبل أفضل لأطفاله. وكما قال مرارا رئيس الجمهورية، اللواء جوزيف كابيلا:

”تعتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية العيش بسلام مع جيرانها. وسياسة حسن الجوار هي من المبادئ الموجهة لسياستنا الخارجية. إن أطفالنا يحتاجون، أول ما يحتاجون، إلى السلم، ثم الرفاه الذي يجب أن يستمد من مواردنا الطبيعية، التي لا تزال – لسوء الحظ – تنهبها جيوش أجنبية. ولذا فإن بلدي ملتزم التزاما وطيدا بتأمين مستقبل أفضل لأطفالنا، بواسطة الحركة العالمية للأطفال“.

وأود الآن أن أؤكد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد مشروع الوثيقة الختامية التي ستقررها الجمعية في نهاية الدورة الاستثنائية. ونحن نلتزم باتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ هذه الوثيقة في إطار خطة عملنا الوطنية، التي نخطط لوضعها بدعم من المجتمع المدني الكونغولي وبمشاركة الأطفال.

ويعرب وفدي عن أمله بأن الحكومات الممثلة هنا اليوم سوف تعمل معاً لإنتاج خطة مشتركة لتحقيق عالم صالح للأطفال، وفقا للمبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

وأود أن أختتم كلمتي بمناشدة جميع شركائنا الدوليين وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن يساعدونا على تنفيذ برنامجنا للنهوض بحقوق الطفل وحمايتها، لأننا نعتقد أن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمد على رفاه أطفالها وشبابها. وبالاستثمار في أطفالنا اليوم فبإمكاننا أن نكفل السلم، والاستقرار، والأمن، والديمقراطية، والتنمية المستدامة غدا. عاش الأطفال وعاش التضامن الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أود أن أعود مرة أخرى لأذكِّر الوفود بالقواعد التي تنظم طول البيانات. وأود أن أذكِّر المتكلمين بأن البيانات يجب أن تقتصر على خمس

دقائق. وهناك ثلاثة أضواء. ضوء أخضر يضيء عند بدء إلقاء البيان، وضوء أصفر يضيء قبل ٣٠ ثانية من انتهاء البيان. ويعني الضوء الأحمر انتهاء الوقت. وكلي أمل، بروح من التعاون، في أن يحترم جميع الممثلين هذه القاعدة.

وأعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي الآنسة سامية أحمد محمد، وزيرة الرعاية الاجتماعية والتنمية في السودان.

الآنسة سامية أحمد محمد (السودان): إنه لمن دواعي شرفي وسروري أن أخاطبكم إنابة عن السيد رئيس جمهورية السودان وعن أطفال بلادي، واسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاسة بلادكم لهذه الدورة الاستثنائية، ونحن على ثقة من أن قيادتكم الحكيمة ستقود أعمال دورتنا للنجاح. كما يطيب لي أن أزجي الشكر للسفيرة باتريسيا دورانت، رئيسة اللجنة التحضيرية، وأعضاء مكتبها، والشكر موصول لمنظمة اليونيسيف لمساهماتها في هذه الدورة الهامة.

في الوقت الذي ظل التحضير فيه جاريا لانعقاد قمتنا الخاصة بالأطفال لتدارس أوضاعهم واستعراض ما تم إنجازه بشأن رعايتهم وضمان الرفاهية لهم، شاهدنا جميعا كيف تُداس تلك الحقوق وكيف تُسحق براءة الطفولة برصاص الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، في أبشع صور البطش والتنكيل بالأطفال والنساء، على مرأى ومسمع العالم أجمع.

إن قناعتنا أن الأطفال هم الأطفال، وأن القانون الدولي هو القانون وأنه يجب أن يطال الجميع دون استثناء من أجل حماية الأطفال وضمان تطبيق أمثل لحقوق الإنسان. لذلك نطالب بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني ووضع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة موضع التنفيذ لضمان حماية السكان المدنيين.

مما لا شك فيه أن حقوق الطفل ظلت تحتل مكان الصدارة منذ قمة الطفل في ١٩٩٠، وتظفر بالنصيب الأوفر من اهتمام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والباحثين في إطار الحرص على تنمية طاقات وقدرات الطفل وتلبية احتياجاته الأساسية من خلال محيط الأسرة الآمن، وضمان رفاهه وتسليحه بالعلم والخلق ليكون أساسا صالحا لأجيال المستقبل.

ومنذ قمة ١٩٩٠ تمكنت الدول من تحقيق العديد من الإنجازات اهتداء بخطة العمل الأولى وباتفاقية حقوق الطفل، غير أنه لا يزال هناك العديد من الأهداف غير المنجزة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وهي أهداف جوهرية تنبني على أساسها السياسات والاستراتيجيات الرامية لتحقيق رفاه الأطفال وضمان حقوقهم. وقد أورد تقرير الأمين العام المقدم أمام هذه الدورة، حول استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر قمة الطفل، العديد من الإشارات الهامة التي تعكس حجم ما لم يتم إنجازه وعلى وجه الخصوص الفروقات الشاسعة بين الأقاليم المختلفة، وبصفة خاصة أفريقيا، فيما يتعلق بالخطط والأولويات الموجهة لتنفيذ البرامج، حيث يوضح تحليل وضع الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء تدني نسب الوصول للأهداف، وبشكل خاص التحصين والالتحاق بمراحل التعليم الأساسي وارتفاع نسب الأمراض الفتاكة مثل الملاريا والإسهالات والدرن والإيدز.

إن معاناة أطفال أفريقيا والدول النامية وأقل الدول نموا بشكل خاص ظلت تراوح مكانها، بل ازدادت سوءا خلال العشر سنوات الماضية، ويقينا أنها ستستمر خلال العقد القادم ما لم تتخذ الإجراءات الحاسمة لوضع حد لهذه المعاناة، والتي تتطلب بدورها الإرادة السياسية المتجددة على المستويين الدولي والوطني على حد سواء. فبالرغم من تنفيذ عدد محدود من الدول المتقدمة لالتزاماتها، إلا أنه لا تزال العديد من هذه الدول لم تف بالتزاماتها المتفق عليها دوليا بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية، وأقل الدول

نموا. كما يتوجب وضع حد للنزاعات المسلحة ومعالجة أسبابها الجذرية والتركيز على السلام وإعادة التعمير.

ولدعم جهود الدول النامية في تنفيذ خططها الوطنية من أجل الأطفال، ينبغي على المجتمع الدولي دعم الأسرة كنواة للمجتمع السليم الذي يكون فيه الطفل متوازنا نفسيا وعقليا ووجدانيا، كما يتعين الالتزام الفعلي بالقضاء على الفقر تنفيذا لتوصيات المؤتمرات الدولية ذات الصلة وبشكل خاص مؤتمر المراجعة لقمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، كما يتعين العمل بجدية لإعفاء ديون الدول النامية وأقل الدول نموا، وتخفيف حدة الآثار المترتبة على خدمة الديون وبرامج التكيف الهيكلي.

لقد كان السودان من أوائل الدول التي وقَّعت وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل، وذلك انطلاقا من الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للأطفال، حيث وضع السودان برنامج عمل وطني لإنفاذ الاتفاقية، وقطع مراحل مقدرة في تنفيذه خاصة فيما يتعلق بصحة الأطفال، والقضاء على الأمراض المستوطنة والأمراض الناجمة عن سوء التغذية، واعتماد مبدأ التأمين الصحي للتلاميذ والعلاج التكافلي، علاوة على تحقيق هدف تحصين الأطفال.

وفي إطار توفير التعليم للجميع، فقد وضعت الدولة السياسات والبرامج التربوية الهادفة إلى بناء القدرات المؤسسية، وتوفير الاحتياجات المدرسية، وتشجيع أندية الطفل وبرلمانه، وتوسيع المرافق التعليمية لفئات اليافعين، وللنازحين، مع توجيه اهتمام خاص لإزالة الفوارق بين البنات والبنين، وفي هذا الصدد فقد تم إنشاء إدارة خاصة تعنى بتعليم البنت.

كذلك فقد قامت الدولة بسن التشريعات الملائمة للمحافظة على حقوق الطفل انطلاقا من قيم المجتمع وهويته المستمدة من إيمانه بالأديان السماوية والقيم الفاضلة وكريم الأعراف. وقد تم في هذا الصدد إنشاء المجلس القومي لرعاية الطفولة، وهو إحدى مؤسسات الدولة الهامة للعناية بالأطفال.

لقد امتد اهتمام الدولة بشؤون الطفل إلى المجتمع المدني والمحلي، حيث برزت الحركة السودانية من أجل الأطفال والتي تضم أكثر من أربع وخمسين منظمة غير حكومية تنشط في مجال حقوق الطفل، وتوفير الخدمات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وغرس ثقافة السلام. بالرغم من الجهود التي بذلتها حكومة بلادي خلال العشر سنوات الماضية لتنفيذ ما جاء في خطة العمل، فإن تحقيق ما تبقى من أهداف لا يزال يُشكل تحديا كبيرا لبلادي وغيرها من الدول النامية وأقل الدول نموا، لا سيما في القارة الأفريقية، نسبة للعقبات العديدة التي تواجهها وعلى رأسها انتشار الفقر وضعف التنمية وثقل عبء الديون.

وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، فإن استمرار الحرب المفروضة على بلادي يمثل العائق الحقيقي أمام كافة البرامج الموجهة لرفاه الأطفال، إزاء تعنت حركة التمرد الإرهابية في الاستجابة لدعوات الحكومة المتكررة لوقف إطلاق النار غير المشروط لتمكين الوصول للأطفال وتقديم الخدمات اللازمة لهم. ونحن ندعو من هذا المنبر الهام المجتمع الدولي لبذل مزيد من الضغوط على حركة التمرد من أجل وقف شامل لإطلاق النار ووضع حد لمعاناة المواطنين في المناطق المتأثرة وخاصة النساء والأطفال.

تأكيدا لالتزام السودان بحماية الأطفال وضمان الرفاهية لهم، يسعدني أن أعلن أمامكم أن السودان قد وقَّع بالأمس على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. إن الاستغلال البشع الذي يتعرض له الأطفال نتيجة لاستخدامهم في النزاعات من قبل الحركات المتمردة والمجموعات الخارجة عن

القانون كجنود وكدروع بشرية، يتطلب تعاون المجتمع الدولي من أجل وضع حد لمعاناة هؤلاء الأطفال، وتوفير الحياة الكريمة لهم.

وختاما، فإنه ومما لا شك فيه، فإن الإجماع الذي حظيت به اتفاقية حقوق الطفل دليل على وعي الدول بأهمية الأطفال وتحقيق الرفاهية لهم، وإن ذلك ينبغي أن يُشكل قوة دفع لنا جميعا وسانحة لتأكيد الإرادة السياسية، والإرادة السياسية الواعية والجادة والعادلة لتنفيذ برنامج العمل الذي سنعتمده خلال هذه الدورة تحقيقا لرفاه الأطفال ونمائهم وصيانة حقوقهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة آنا دياس لورنزو وزيرة التخطيط في أنغولا.

السيدة لورنزو (أنغولا) (تكلمت بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا للبيان بالانكليزية): إننا إذ نتكلم، يشرفنا أن ننقل لكم سيدي، بالنيابة عن وفد أنغولا، تحياتنا الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة. ونؤكد لكم التعاون الكامل لوفد أنغولا طوال هذه الدورة.

تنعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت يواجه فيه العالم ظروفا اجتماعية وسياسية واقتصادية مقعدة تزيد مستقبل الأطفال قتامة وغموضا. وتنتشر الصراعات تدريجيا في كل مكان، وتزعزع السلم والأمن الدوليين. وهذا السياق يجدد مسؤوليات الأمم المتحدة. وتبعا لذلك، فإنه ينبغي لهذه المنظمة ذات المقاصد السامية أن تستمر في تكريس انتباهها لهذا الوضع الخطير، وخاصة في أفريقيا، حيث الصراعات الداخلية والحدودية تعوق وباستمرار الجهود الرامية لضمان حياة ذات أفضل نوعية من أجل السكان، وعلى وجه الخصوص، من أجل أطفالنا.

إن نشوب الصراع المسلح في أنغولا عقب انتخابات ١٩٩٢ مباشرة قد ساعد على تفاقم أوضاع الأنغوليين الاجتماعية الكئيبة أصلا. ونتيجة لذلك، يعتمد ما يُقارب من ٤ ملايين إنسان مشردين داخليا، و ٠٠٠ ٥٠ من أيتام الحرب، و ٠٠٠ ١٠٠ طفل منفصلين عن أسرهم و ٠٠٠ ١٠٠ من المواطنين المعوقين على المساعدات الإنسانية الداخلية والدولية.

إن نسبة الأطفال إلى عدد السكان في أنغولا تقدر بما يزيد عن ٥٠ في المائة وهم بالتالي يمثلون طاقة البلاد من أجل التنمية في العقود القادمة. إن التقديرات الأخيرة بشأن النمو المتأخر للأطفال، وانخفاض الوزن ووهن الأطفال تؤكد على أن سوء التغذية الناجم عن نقصان البروتين والسعرات الحرارية هي واحدة من أخطر المشاكل التي تؤثر فيهم. وتدل المؤشرات على أن المعدلات ترتفع أكثر في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز الإحصائيات التالية بشكل أكبر الوضع المأساوي الذي تواجهه أنغولا: إن معدل وفيات الأمهات يتراوح بين ٢٠٠ ١ و ٥٠٠ ١ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء، وإن معدل وفيات الأطفال الرضع هو ٢٥٠ وفاة لكل ٠٠٠ ١ من الأطفال دون الخامسة، وكذلك فإن ٥٤,١ في المائة فقط من السكان لديهم سبل الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وإن ٥٩,١ في المائة من السكان فقط لديهم سبل الوصول للمرافق الصحية الأساسية، وإن إمكانية الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي متوفرة فقط لـ ٦.٦ في المائة من السكان. ويجد تقريبا ٥٧ في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس أنفسهم خارج النظام التعليمي، بينما يعاني ما يقارب المليونين من صعوبات جسمانية وانفعالية، وهناك مليون نسمة ممن لا تتوفر لهم حماية خاصة.

ونلاحظ مع القلق العميق أن العدد يتزايد بين الأطفال الذين يفصل بينهم وبين أسرهم في المراكز الحضرية ويتعرضون للمخاطر التي تتراوح بين الحمل المبكر والاستغلال الجنسي والتجاري المؤدي لاستخدام الأطفال في البغاء.

ويشكل الأطفال المورد الأساسي لدولة أنغولا. وسوف يعتمد مستقبلهم على إجراءات وقائية وتنموية متخذة من جانب الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية والمجتمع المدني. ووفقا لالتزاماتنا والتوصيات التي تمخضت عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أنشأت حكومة أنغولا المعهد الوطني للأطفال واستضافت حلقة عمل تحت عنوان ''الأولويات المطلقة بالنسبة للأطفال'' وشجعتها، حيث قام أصحاب المصلحة بتحليل القضايا مثل التعليم الأساسي، والصحة، والتغذية، وسبل الوصول للمياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية ووضع الأسر والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.

وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع حقوق الأطفال، تقوم حكومة أنغولا بتنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى كفالة بقاء الأطفال ونموهم، والتي تتضمن برنامج للعثور على الأطفال وإعادة لم شملهم مع أسرهم البيولوجية أو البديلة، وتم عقد مؤتمر وطني بشأن الاستغلال الجنسي والتجاري للأطفال أدى إلى الموافقة على خطة عمل وطنية، وعقد مؤتمر وطني بشأن استغلال عمل الأطفال، والترويج لحملات لتسجيل الأطفال مجانا والقيام بهذه الحملات. وقد أقيمت أولها في ١٩٨٨، وتم تسجيل ٠٠٠ ٨٠ طفل، والثانية بدأت في ٢٠٠١ وستنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولغاية الآن، تم تسجيل ٠٠٠ ٥٠٠ طفل. وتم وضع نظام قضائي للأحداث من أجل حماية وضمان حقوق الأطفال، وكذلك واجباتهم الإلزامية بموجب القانون. وتم انعقاد برلمان الأطفال في عام ٢٠٠٠. وتم إنشاء برامج للأطفال، وخاصة من أجل نمو الأطفال حديثي الولادة. ويجري تشجيع حملات محو الأمية وتعليم الكبار، بينما تمت زيادة مخصصات ميزانية القطاع الاجتماعي، وتمثل حاليا ٢٠ في المائة.

وعملا بتعهد أنغولا بالقضاء على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥، تم تلقيح أكثر من ٣ ملايين طفل في عام ٢٠٠١، ويمكِّن إحلال السلم الحكومة وشركاءها من تلقيح عدد أكبر من الأطفال، مما يساهم في تحقيق هدفنا. وشرعت حكومة أنغولا بإدخال عقاقير مضادات فيروسات النسخ العكسي، لتخفيض انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل. ومن المتوقَّع أن تبلغ نسبة الأطفال المولودين لأمهات مصابات بهذا المرض من دون إصابتهم به ٧٠ في المائة.

واليوم، تجد أنغولا نفسها على عتبة مرحلة جديدة من تاريخها. وهكذا تواصل حكومة أنغولا انخراطها في عملية الإصلاح الاقتصادي، وفي محاربة الفقر وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وبعد أربعة أعوام من الحرب الموهنة، نشهد الآن تحسُّنا في بيئة حماية حقوق الطفل. وتقر حكومة أنغولا بأن الأطفال أولوية في رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا نحمي ونكفل بقاءهم ونماءهم.

وتُعلن حكومة أنغولا هذا الالتزام الرئيسي أمام آلاف الأطفال المتألمين في بلدي. ونناشد الجمعية العامة والمجتمع الدولي، باسم الأطفال، اتخاذ إجراءات في مبادرة تضامن مع أطفال أنغولا لدعم صون السلم وإعادة الإعمار الوطني والتنمية، التي تمثل كلها ضرورات أساسية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والتوصيات التي ستتمخض عنها هذه الدورة الاستثنائية. وختاما، يود وفد أنغولا أن يعرب عن

تأييده لإقرار مشروع الوثيقة الختامية المعنون ''عالم مناسب للأطفال''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لمعالي السيدة شيرلي اغبوجاما، وزيرة الضمان الاجتماعي وشؤون الجنس والطفل في سيراليون.

السيدة اغبوجاما (سيراليون) (تكلمت بالانكليزية): سمعناها من قبل. إنها تظهر في مختلف وثائق الأمم المتحدة وغيرها. وهذا شئ منها: ''ضعوا الأطفال أولا''، ''بداية صالحة لكل طفل''، ''النداء الأول من أجل الطفل''. ليست هذه مجرد شعارات؛ إنها مبادئ يؤيدها وفدي من القلب. ولذا، اسمحوا لي بالبدء بالأطفال.

من بعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أقرأ على مندوبي الأطفال الذين يحضرون هذه الدورة الاستثنائية الرسالة القصيرة التالية من فخامة الحاج أحمد تيجان كبّا رئيس جمهورية سيراليون، الذي تعذّر عليه الحضور اليوم، والذي أمثله بتواضع.

> ''يا مندوبي الأطفال، هذه دورتكم. إن رؤساء الدول أو الحكومات هم هنا ليدعموكم وليؤيدوا حقّكم في مستقبل أفضل؛ حقّكم في البقاء والسعادة. نحن هنا أيضا لنعلن تعهدا جديدا بالعمل بمزيد من المشقة على تنفيذ ما أعلناه من التزامات رسمية قبل ١٢ عاما، أي قبل أن يولد بعضكم، وعلى حماية حقوقكم ورفاهكم وحقوق الأطفال في كل مكان ورفاههم، نحن هنا لأننا مازلنا نؤمن بأن رفاهكم يقتضي العمل السياسي على أرفع مستوى في كل بلد''.

في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، أرى لزاما عليَّ أن أثني على عمل وكالة، هي في طليعة الجهود المبذولة لتهيئة عالم مناسب للأطفال. إن اليونيسيف، التي بدأت كوكالة أُنشئت لتقديم الرعاية والدعم للأطفال في أحد أرجاء العالم قبل أكثر من نصف قرن، أصبحت المنظمة الرئيسية لحقوق الطفل ورفاهه في جميع أرجاء العالم. ونحيي مديرتها التنفيذية، كارول بيلامي، وآلاف العاملين بدأب في المنظمات المحلية والدولية وفي القطاع الخاص لتهيئة عالم مناسب للأطفال. وقد حدّدت اليونيسيف ١٠ مبادئ لتحسين حياة الأطفال والمراهقين في أنحاء العالم أجمع، وهذه المبادئ هي، في رأي وفدي، مبادئ حاسمة لإعداد برامجنا الخاصة بالأطفال في العقد القادم؛ ومن هذه المبادئ أنه يجب علينا أن نصغي لصوت الطفل.

ونحن نحاول في سيراليون، الإصغاء لصوت أطفالنا. فلديهم منتدى للأطفال، يقولون إنه ينبغي أن يكون مركزهم الخاص للدعوة إلى قضايا من قبيل حماية الطفل، وإساءة استعمال العقاقير، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأطفال الشوارع، والاحتياجات الخاصة لقدامى المقاتلين، والسلم، والتعليم. والحق أننا استلهمنا في بياننا اليوم من طفل سيراليوني بيّن بوضوح محنة وتطلعات ما يناهز مليوني طفل، مازالوا على قيد الحياة بعد حرب ضروس شنها المتمردون في بلدي. نحمد الله على أن السلم حلّ في ربوعنا.

كان من المتوقع من أطفال سيراليون، بصفتهم ناجين من الحرب، أن يسلِّطوا الضوء على حماية الأطفال من الحرب، باعتبارها الهدف الأول على قائمة مبادئ اليونيسيف الـ ١٠، التي وردت في استطلاع عالمي للرأي في سياق هذه الدورة الاستثنائية. فنظرا لكون آلاف أطفال سيراليون قد تمَّ خطفهم وتخديرهم وتسليحهم وإكراههم على الخدمة كمقاتلين، وعلما بأن المئات من أخواتهم وإخوتهم الصغار كانوا ضحايا عمليات بتر متعمدة بلا هوادة، كان المرء يتوقّع من أطفال سيراليون أن يقولوا لنا إن هدفهم الأول هو

لزوم حماية الأطفال من الحرب والعنف والاستغلال. بيد أننا استخلصنا من الإصغاء أن أهم هدفين، في نظر أطفال سيراليون، هما القضاء على الفقر وضرورة الاستثمار في الطفل.

قبل أحد عشر عاما، باشرنا، في سيراليون، بخطة عمل وطنية في هذا الاتجاه، تتسم بالطموح ولسوء الطالع، أجبرتنا حرب المتمردين المتمادية على تحويل الموارد إلى برامج الطوارئ وما يتصل بها من أعمال إنسانية. إلا أننا نفخر بأن الأهداف والمستفيدين الرئيسيين من برامج الطوارئ كانوا الأطفال. ويشهد أيضا على تصميمنا على تركيز الاهتمام بهذه الفئة من الشبان إنشاؤنا مؤخرا لجنة وطنية للأطفال المتضررين بالحرب، مديرها التنفيذي حاضر هنا الآن كعضو في وفدنا للدورة الاستثنائية. وفي هذا الصدد، نعرب عن عرفاننا بالجميل لما أداه من دور هام الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الطفل والصراعات المسلحة، السفير أولارا أُوتونو، في إنشاء اللجنة المذكورة. ولقد أنجزنا بالفعل صياغة شرعة حقوق الطفل، التي ستصبح دستورنا لحقوق الطفل في سيراليون.

تبيّن الإحصاءات العالمية تحسُّنا عاما في صحة الأطفال دون الخامسة من العمر. ويفيد تقرير الأمين العام ”نحن الأطفال“، أنه حدث انخفاض في عدد وفيات الأطفال الناجمة عن الإسهال وشلل الأطفال وغير ذلك من أمراض الطفولة. ويقول التقرير إنه، في العام الحالي، سيكون عدد الأطفال المتوفين أقل بـ ٣ ملايين طفل مما كان عليه قبل عقد من الزمن؛ وأوشكنا على القضاء على شلل الأطفال؛ كما أن ٩٠ مليون وليد جديد سيحمَون في كل عام، من إعاقة فقد السمع الخطيرة.

لا يسعنا تجاهل هذه التطورات. الواقع أنه يحقّ لنا، في سياق عالمي، أن نربت على أكتافنا مهنِّئين بأننا أبلينا بلاء حسنا. لكننا نحن في أفريقيا لا يمكننا سوى أن نسجل هذه الأرقام وتحسُّن الأحوال، لأن الإحصاءات الخاصة بنا كئيبة، غير مشرقة. وتبقى التحديات المحددة في الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، خاصة في أفريقيا، رهيبةً كما كانت لـ ١١ عاما خلت، حين اجتمع رؤساء الدول في قاعة الجمعية العامة.

وكانت حرب المتمردين في سيراليون أهم عامل كابح لجهودنا في سبيل تحقيق أهدافنا. ورغم ذلك، فنحن مقتنعون بأن سيراليون وغيرها من البلدان النامية كانت حققت أكثر مما حققته بكثير في العقد الماضي لو وفى المجتمع الدولي بالتزامه – الالتزام لمساعدتنا بتخفيض معدل الفقر بنسبة ٥ في المائة على الأقل. دعونا لا نخطئ بهذا الصدد؛ هناك علاقة مباشرة بين الحد من الفقر وحماية حقوق الطفل ورفاهه. إنّ فشلنا في تحقيق أهداف برامج الحد من الفقر ينعكس الآن، وستنعكس صورته دائما، في أوضاع أطفالنا.

وفي مؤتمر قمة الألفية، تكلّم الرئيس أحمد تيجان كبّا من على هذا المنبر بالذات عن ضرورة تكيّف المجتمع الدولي وتجهيز نفسه لمعالجة الجديد من مظاهر مشكلتي انعدام الأمن للبشر وتخلفهم الإنمائي الدائمين. وأشار إلى أن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن للتصدي للصراع المسلّح يجب أن تتبعها ردود أكثر تجديدا من شركائنا في التنمية، خاصة المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وذلك باستراتيجيات يكون محور تركيزها الأساسي الطفل، إن أردنا وضع الأطفال في المقام الأول.

وفي هذا السياق أنتهز هذه الفرصة، باسم أطفال سيراليون واسم جميع أطفال أقل البلدان نموا، لتجديد

مناشدتي بإلغاء جميع الديون وإعادة برمجتها، على النحو الممكن التطبيق، إكراما لأطفالنا.

ولنتذكّر أننا عندما نتكلم عن تمويل المبادرة المتصلة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإنما نفعل ذلك باسم أطفالنا؛ وعندما ندعو البلدان المتقدمة النمو، التي لم تحقّق بعد هدف تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي كمساعدة إنمائية رسمية عامة، إلى مضاعفة جهودها لتحقيق الهدف المتفق عليه، فإنما ندعوها بصورة خاصة باسم أطفالنا.

نحن في سيراليون نقرّ بأن مسؤولية بلدنا الأولى هي في تحديد أولوياتنا وأهدافنا الخاصة وتعبئة مواردنا الوطنية لتحسين معيشة شعبنا، بما يشمل الأطفال. غير أن الفرق كل الفرق هو في شركائنا الدوليين في التنمية والتجارة.

وأخيرا، لا يكفي – على ما يرى وفدي – أن نصغي لأطفالنا أو نعطيهم صوتا في هذه الدورة الخاصة، التي تُعقد في أكبر محفل متعدد الأطراف في العالم، أو أن نعدهم بأن يشاركوا في جميع الشؤون المتصلة برفاههم إن أكثر ما يهمّ هو أن نترجم كلماتنا فعلا إلى حقائق واقعة لأطفالنا. هذه الدورة الاستثنائية هي دورة العمل – العمل باسم الطفل.

إننا نواجه تحديا. ولا يسعنا أن نخيّب آمالهم، وهم الذين سيرثون هذا العالم الجميل. ولذا يسر وفدي أن يكون لدينا الآن – على أثر مفاوضات طويلة، ومكثفة بقيادة السفيرة باتريسيا دورانت من جامايكا، يساندها الممثلان الدائمان لبنغلاديش ولألمانيا – خطة عمل سُميت بحق ”عالم مناسب للأطفال“، وهي جاهزة كيما تُعتمد في هذه الدورة.

ونعلن التزامنا بكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه وبكل بند ومادة في تلك الوثيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة إيتكول ساماكوفا، الوزيرة ورئيسة اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة والمرأة في كازاخستان.

السيدة ساماكوفا (كازاخستان) (تكلمت بالروسية): أُصيب أهالي كازاخستان بصدمة عميقة لأعمال الإرهاب الوحشية التي حدثت هنا في أمريكا، في أيلول/سبتمبر الماضي، والتي تأجل بسببها انعقاد الدورة الاستثنائية ثمانية أشهر. وكما يحدث في أحيان كثيرة نتيجة أعمال الإرهاب، كان بين من أُصيب آلاف الأطفال الذين فقدوا أمهاتهم وآباءهم؛ وكان من هؤلاء بنت من كازاخستان في الخامسة من عمرها، لا تزال أمها مدفونة تحت أنقاض أحد البرجين.

وكازاخستان نفسها حاربت – وتحارب – شبكة الإرهابيين في أفغانستان، ونحن نؤيّد ما يُتخذ حاليا من إجراءات لإعادة السلام إلى ذلك البلد. ونأمل أن يكون مستقبل أطفال أفغانستان أشد إشراقا. ولا بدّ للمجتمع الدولي، كيما يحصل ذلك، أن يركّز جهوده على تأهيل أفغانستان اقتصاديا. وقد بدأت كازاخستان فعلا بمد يد المساعدة إلى ذلك البلد الذي طالت معاناته، وستواصل مساعدته.

إن كازاخستان دولة فتيّة؛ لكننا استطعنا، على مدى سنوات استقلالها العشر، إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية هامة. وقد انطلقنا الآن في مسيرة تنمية اجتماعية – اقتصادية ناجحة. واعترف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بأن كازاخستان بلد يعتمد اقتصاد السوق.

ولقد انضممنا إلى اتفاقية حقوق الطفل وصدّقنا على بروتوكوليها الاختياريين، بشأن توريط الأطفال في الصراع المسلح وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال، والمواد الإباحية عن الأطفال. وبين يدي البرلمان اليوم مشروع قانون وطني خاص

بحقوق الطفل؛ وهو على انسجام تام مع متطلبات تلك الصكوك الدولية.

وتمَّ إقرار قانون خاص بقرى الأطفال وإسكان الشباب، مما يستهدف تحسين حالة الأيتام. وسيتم عما قريب إقرار قانون بشأن دعم الدولة للأطفال والمراهقين الذين لا يحصلون على الرعاية الصحية سوى بصورة محدودة. ويجري أيضا صياغة مشروع قانون بشأن سياسات الدولة الخاصة بالشباب في جمهورية كازاخستان. وهكذا نرى أن في كازاخستان إطارا قانونيا وافيا لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم.

وفي المجال العملي، نبذل الكثير في كازاخستان لتهيئة ظروف طبيعية للأطفال، ولدينا شبكة واسعة النطاق من المؤسسات الطبية، تقدم مساعدات من الطراز الأول للقاصرات الحوامل في مرحلتي ما قبل الولادة وما بعدها.

ونحن نسعى أيضا، بدعم بنك التنمية الآسيوي، إلى الوقاية من فقر الدم ومن الأمراض الناجمة عن نقص اليود. ولقد حدّدنا لذاتنا مهمة إنتاج دقيق غني بالحديد لجميع أنواع الخبز، ومعالجة كل الملح المستخدم لأغراض التغذية بمادة اليود.

والتعليم الثانوي مجاني وإلزامي لجميع سكان بلدنا. ولم نعرف أبدا أعمالا عدائية أو صراعا مسلحا، وينعم أطفالنا بفرصة النمو في بيئة آمنة، في ظل ظروف التآلف بين أعراق متعددة. ويجدر، في هذا الصدد، أن يبقى نصب أعيننا أن لدينا أكثر من ١٠٠ مجموعة عرقية في بلدنا. ونؤمن بأن هذا كله نتيجة السياسات الحكيمة لرئيس جمهوريتنا، السيّد نازاربايف.

والحكومة تزمع على رسم خطة عمل وطنية لتحسين حالة أطفال جمهورية كازاخستان. وسيكون الأساس الذي تقوم عليه هذه الخطة هو الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية، التي نؤيدها كل التأييد.

وفي كازاخستان كانت التحضيرات لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة مشروعا هائل الأبعاد. وفي العام الماضي، كانت العبرة التقليدية التي تستفاد من ١ أيلول/سبتمبر مخصصة لموضوعين هما: الذكرى العاشرة لاستقلال كازاخستان، وحملة ”قل نعم من أجل الطفل“. ووفرت وسائل الإعلام دعما إعلاميا متينا لهذا المسعى. وكانت النتيجة أن ما يناهز ٤ ملايين من المعلمين والتلاميذ والوالدين والمواطنين قالوا ”نعم“ من أجل الطفل. إن هذا يمثل ربع سكان بلدنا تقريبا.

وشاركنا أيضا مشاركة فاعلة في إعداد الوثيقة الختامية لهذه الدورة، وقدمنا عددا من المقترحات لأجل ذلك. فعلى سبيل المثال، اقترحنا أن يدرج في التعليم العام برامج خاصة من شأنها المساعدة على منع العنف.

ونعتقد أن بالإمكان الحد من أعمال العنف في المجتمع بكل أشكاله ومظاهره عن طريق تعليم الأطفال بصورة متسعة ومنهجية عن اللاعنف. ونرى أنه يجدر إيلاء اهتمام خاص لتعليم الأطفال بتوعيتهم جنسانيا. وينبغي أن يعرف الفتيان والفتيات منذ نعومة أظفارهم أنه ليس لهم حقوق متساوية فحسب، بل لهم فرص متكافئة أيضا. وفي ذلك الصدد، اقترحنا إضافة إلى الوثيقة الختامية، تتصل بتضمين نظام التعليم برامج خاصة بنوع الجنس. وقد أعددنا فعلا، في كازاخستان، مشاريعنا المتعلقة بالتربية الجنسانية ومنع العنف، ووضعنا برامج، كجزء من هذه المشاريع، وكتبا مدرسية ووسائل إيضاح تعليمية، وقدمنا توصيات بشأن كيفية إدراجها في نظام التعليم الرسمي.

إننا نشيد عاليا بمحتويات مشروع الوثيقة الختامية، الذي أُعد بتوجيه من خبراء اليونيسيف. ونحن نعتقد أنه

يغطي كل المجالات اللازمة لتهيئة عالم مناسب للأطفال. إن الوثيقة المذكورة تحدد بإيضاح ما لا بد من عمله لتحسين حالة الطفل في السنوات العشر القادمة. وأناشد جميع الأعضاء أن يصوتوا مؤيدين اعتمادها. والوثيقة تضم عددا من الأفكار التي اقترحتها كازاخستان في اجتماعات سابقة، وقد سررنا جدا لاستماع الخبراء إلى ما قدمه بلدنا عندئذ من مقترحات.

وختاما، أود أن أهنئ الأمم المتحدة واليونيسيف ومديرتها التنفيذية، السيدة كارول بيلامي، وجميع الذين شاركوا في التحضير لهذه الدورة الاستثنائية البالغة الأهمية والبعيدة الأثر، وفي تنظيمها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل غرلين ميغيل، وزيرة التنمية الاجتماعية والشؤون الكنسية وشؤون الجنسين في سانت فنسنت وغرينادين.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وغرينادين) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أمثل حكومة سانت فنسنت وغرينادين وشعبها وخاصة أطفالها، في هذه الدورة الاستثنائية من أجل الطفل.

يجب علينا، نحن الكبار، أن نوفر للأطفال الاحتياجات الضرورية الأساسية لحياة منتجة ومجزية، كيما يسكنوا عالما مناسبا لهم. ومن الأمور البديهية أن تشمل هذه الاحتياجات التغذية والصحة والتعليم. وعلينا نحن، كهيئة، أن نخرج من هذه الدورة وقد بذلنا جهدا منسقا ومنضبطا لتحديد ما يلزم من تغييرات بنيوية ودستورية للاضطلاع بالإصلاحات الضرورية لتحقيق أهدافنا. فلا بد لنا، على الصعيد الدولي، من استحداث قوانين عملية سليمة وغيرها من المؤسسات للنهوض بحقوق الطفل. أما على الصعيد المحلي، فلا بد لنا من إعادة النظر في ما لنا من قوانين وبُنى ومواقف لكفالة تهيئة إطار، يمكن فيه لأطفالنا لا مجرد الوجود وحسب، بل والنجاح والتفوق أيضا.

نحن على بينة من أمر الإحصاءات المرعبة حول الأطفال المورطين في الصراع المسلح. وهذه الأرقام تشكل وصمة عار لا للذين يستخدمون الأطفال كأسلحة للحرب فحسب، بل لجميعنا أيضا. وإننا على بينة مؤلمة كذلك بأمر الـ ١٠ ملايين طفل الذين يموتون سنويا بأمراض يمكن الوقاية منها. وأكرر مرة أخرى أن هذه الإحصائية تصم الجميع بالعار، ومن المرجو أن تجّدد الاقتناع بالعمل لدى البلدان التي تمتلك ما يمكنها بواسطته توفير الأدوية والمياه النظيفة وغيرها من الضروريات اللازمة لبقاء أطفالنا.

إن لمؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الثلاثة التي عقدت هذا العام تأثيرا مباشرا بالغا في رفاه أطفالنا. وإذا تم تنفيذها، فإن الأهداف السامية لمؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية ستخفض مستوى الفقر في العالم بصورة ملموسة، مما يكفل أن يصير العالم مكانا أسلم صحيا وأسعد للأطفال. وهذه الدورة التي تشارف الانتهاء ستحدد ما هو لازم لتوفير عالم مناسب للأطفال. والمؤتمر التالي، مؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي للتنمية الاجتماعية، سيتناول شؤون البيئة وسيتوخى عكس أو وقف بعض الأضرار التي نلحقها بالعالم الطبيعي الذي نورثه للأطفال.

أرجو المعذرة سيدي الرئيس، إن ركزت على التقدم الذي أحرزناه في بلدنا الصغير حيال رعاية أطفالنا والاهتمام بهم. فعلى رغم مواردنا المحدودة، نكفل أن يحصل الأطفال على الرعاية الصحية عن طريق نظام من المستوصفات الصحية الريفية في جميع أنحاء الجزيرة. ونحن نركز بشدة على نظامنا التعليمي، ويحدونا الأمل أن يكون التعليم المجاني متاحا لجميع أطفالنا في غضون العقد المقبل حتى سن التخرج من المدرسة، وهذا وعد منا.

وإننا نبذل قصارى الجهد لتهيئة بنية تجتذب الاستثمار الأجنبي الذي سيوفر – مع الصناعة المحلية والزراعة – فرص العمل لأطفالنا. وفي سبيل تحقيق أهدافنا، نحن بحاجة إلى مساعدة – مساعدة من شركائنا العريقين كالمجموعات الدينية التي تؤدي دورا محوريا في نظام تعليمنا؛ ومن الكيانات العالمية الجديدة، الخلاقة الملتزمة. ومن الأمور الأساسية لنا أن نكون جزءا من الاقتصاد العالمي؛ لكننا لن ننجح في هذا إلا بتهيئة ظروف مؤاتية للتجارة والاستثمار. ولا بد لنا من أن تفي بلدان العالم المزدهرة الاقتصاد بالتزامها بتقديم المساعدة إلى بلدان العالم الفقيرة.

ويُحزنني أن أحد البلدان الرئيسية المفيدة لبلدي، أحد البلدان الصديقة، وهو جمهورية الصين في تايوان، مُستبعد من هذا المؤتمر العالمي. إن لملايين الأطفال في تايوان نفس ما لسائر أطفال العالم من حقوق، وهم بحاجة إلى أن نمد إليهم يد الصداقة.

وفي سياق هذا المؤتمر، سمعنا ملايين من الألفاظ الصادقة عما ينبغي عمله حتى يتمكن أطفالنا من العيش في عالم مناسب لهم. دعونا نرجو ألها لم تكن مجرد ألفاظ، وأننا سنخرج من هنا وقد اغتنينا واستلهمنا وتسامينا في التزامنا بتهيئة عالم أفضل لأطفالنا. ومن كان منّا يستغل الأطفال لشن الحروب فليبحث في قلبه ليجد قوة الكف عن ذلك؛ وليتوقف. من كان يسيئ إلى الأطفال – أكان من الوالدين ورجال الدين أم من الغرباء – عن إساءته؛ فلنسمع أصوات أطفالنا ولنهتّم بكلماتهم، ولنتذكر أن من مسؤولياتنا تأمين عدم انتهاك قدسية المستقبل. ولنسعَ إلى رؤية المستقبل بوضوح وإلى اتخاذ خطوات عاجلة لحماية عالمنا وأطفالنا من انتهاك القدسيات.

واسمحوا لي في الختام بأن أشكر جميع الذين كانت لهم يد مفيدة في تنظيم هذا الحدث الرائع، المحوري. لقد تشرفت بحضوري هنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزيرة التنمية الاجتماعية والشؤون الكنسية وشؤون الجنسين في سانت فنسنت وغرينادين على تعاوفا في التقيّد بالوقت المحدّد لكل متكلم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الرحيم كريمي، وزير العدل في أفغانستان.

السيد كريمي (أفغانستان) (تكلم باللغة الدارية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أتشرف بأن أتلو بيانا من سعادة السيد حميد قرظاي، رئيس الإدارة المؤقتة في أفغانستان، الذي لم يتمكن من المجيء – رغم رغبته في حضور هذه الدورة الاستثنائية من أجل الطفل – بداعي واجبات ملحة في أفغانستان.

”وكان للصراعات المسلحة في السنوات الـ ٢٣ الماضية تأثير مشهود في جميع شرائح المجتمع المدني، وخاصة في حياة أطفال أفغانستان. إن ملايين الأطفال في أفغانستان بحاجة ماسة، وملحة إلى علاج طبي؛ ويتعاطى مائة ألف منهم أشغالا شاقة، في ظل ظروف عمل خطرة. والجمعية تدرك جيدا مستوى ما قد يكون للصراع المسلح من تأثير في الإساءة إلى حياة الأطفال.

”وفيما نرى مدى الألم الشديد، الواسع النطاق بصورة استثنائية، يبقى مائلا في أذهاننا أيضا ما يواجه حياة الأطفال في كل أنحاء العالم من تحديات خانقة. فنحن على بينة من أن هناك أطفالا يتألمون بعدة طرق في بلدان كثيرة. نرجو أن تتمخض هذه الدورة الاستثنائية من أجل الطفل عن

اتخاذ قرارات حيوية الأهمية لحماية حقوق الطفل وتعزيزها في جميع أنحاء العالم.

”وفي ذلك السياق، تبقى الإدارة المؤقتة في أفغانستان على التزامها ببذل كل ما يمكن من جهود لتحقيق هذا الهدف. وتجدر الملاحظة أن أفغانستان لن تنجح في التغلب على التحديات الرهيبة التي تواجه أطفالها، ما لم نتلق المساعدة من المجتمع الدولي، الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تعالج القضايا الإنسانية. وأود أن أضيف أنه لو لم تتحرر أفغانستان من سيطرة الإرهابيين والأصوليين، لما استطاع أي طفل أفغاني الالتحاق بمدرسة؛ بل لكان الأطفال الأفغان يتلقون التدريب لخدمة الإرهاب وليصيروا الأعداء الرئيسيين لبلدهم ووطنهم بدلا من خدمة شعبهم.

”وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل، باسم الأطفال الأفغان، أعمق آيات الشكر للأطفال – ولأسرهم – الذين أعربوا عن تضامنهم بتقديم جزء صغير من أموالهم القليلة إلى أطفال أفغانستان.

”وختاما، أود أن أكرر أفضل تمنياتي لنجاح هذا اللقاء، وأفضل التمنيات أيضا للذين اتخذوا تدابير عملية تستهدف تعزيز رفاه الأطفال في كل أنحاء العالم“.

أتلو الآن بياني الخاص بشأن هذه الدورة الاستثنائية من أجل الطفل.

تبقى حماية حقوق الطفل مسؤولية أساسية من مسؤوليات المجتمع الدولي، إذ تقتضي أن يربىَّ الأطفال في بيئة سليمة تؤمِّن رفاههم الروحي والجسدي. ولا بد لي من القول بكثير من الأسف، إنه كان لكثير من التطورات السلبية في بلدي من جراء عقدين ونصف من الصراع المسلح آثار بالغة مشهودة في تنشئة الجيل المقبل وتدريبه وتعليمه.

إن في أفغانستان جيلا من الأطفال الذين ترعرعوا في أجواء الصراع المسلح، محرومين من التعليم والمرافق الترفيهية والرعاية الطبية. وبعد أن شهدوا موت من يحبون، وفقدان أموالهم المادية والمعنوية، وقع الأطفال ضحايا أمراض نفسية شتى. يضاف إلى ذلك أنهم اضطروا إلى قبول وظائف تقتضي عملا شاقا، وأن يؤدوا – في بعض الحالات – مهمات عسكرية كيما يوفروا لنفسهم لقمة العيش. وكلنا يعي أن العثور على حلول لهذه المشاكل لن يكون مهمة سهلة. ولذلك فإن من المسؤوليات الأساسية لكل عضو من أعضاء المجتمع البشري أن يوجه اهتمام قادة العالم صوب إيجاد حلول لهذه المشاكل الكبرى.

واليوم، لا يحظى أطفالنا بعناية طبية وافية. وليس السبيل ممهدا لمرافق الترفيه، وهناك آلاف الأطفال المرشحين للمواظبة في مؤسسات التعليم، يتعذر عليهم متابعة مستوى لائق من التعليم. ليس لدينا ما يكفي من مدارس أو من مرافق التعليم. وفي بعض الحالات، أصبح سن الأطفال أكبر من أن يؤهلهم للقبول في مدارس ابتدائية. ولذا، فمن الأمور الحيوية افتتاح مراكز لتعليم الكبار تقدم دروس تعليم القراءة والكتابة. وإلى ذلك، لا وجود لمراكز لتغذية الرضع. ولا دور حضانة لدينا للأطفال دون سن السابعة. وعدد المعلمين غير كاف للتعليم في مؤسسات مهنية، ومستويات التعليم القياسية في غاية الانخفاض.

وفي سبيل الحيلولة دون مزيد من حرمان الأطفال – وكثيرون منهم فقدوا والديهم، ولا أوصياء عليهم يتولون أمرهم – يجب علينا أن نتخذ التدابير اللازمة لتأمين رعايتهم. ويتسكع كثير من هؤلاء الأطفال في المدن. ويقبلون بأعمال يقومون بها كمتدربين علاوة على ذلك، يجب بذل جهود

لتوفير التدريب المهني للذين فاتتهم فرصة المداومة في مدرسة فاضطروا إلى قبول مهام عسكرية. ويجب تهيئة الفرص حتى يتيسر للأطفال الانفكاك من حمل السلاح. والذين مازالوا يعانون من أمراض نفسية شتى بسبب الحرب المدمرة يجب أن يحظوا بالمعالجة.

ويجب توفير التدريب والتعليم في كل أرجاء البلاد لجميع الأطفال. وقبل كل شيء، يجب احتجاز الأطفال الذين يرتكبون جرائم في مراكز تدريب، حيث ينبغي أن يتلقوا تدريبا يؤهلهم لأن يصيروا أعضاء مسؤولين في المجتمع. وليس لدينا حاليا مراكز من هذا القبيل. ولم نتمكن من توفير مراكز للتدريب أو للرعاية الطبية أو مساكن لهؤلاء الأطفال. وهم يسكنون الآن في مواقع مجاورة لسجون المجرمين من الكبار. ورغم كوننا قد أثرنا في عدة مناسبات هذه المسألة مع سلطات الأمم المتحدة، فلم نر إلى اليوم أية نتائج، وعلى هذا، فسوف نواصل جهودنا المبذولة لحل هذه المشاكل في بلدنا.

وأود أيضا أن أشير إلى أننا أنجزنا كثيرا من المهام المفيدة بعد انهيار نظام طالبان الإرهابي، المعادي للوطن، وعلى أثر إنشاء الإدارة المؤقتة في أفغانستان. وتم افتتاح عدة مدارس في كابل وغيرها من الولايات، يتابع فيها عدد كبير من التلاميذ تعليمهم. وقد بلغ مجموع عدد الأطفال المداومين في مختلف المدارس ٢,٠١ مليون طفل، أما عدد تلميذات المدارس فبلغ ٦٧٣ ٠٠٠ تلميذة، وأعيد في كابل وفي غيرها من الولايات افتتاح مراكز للأيتام. وتؤمِّن هذه المراكز المسكن والرعاية لعدة أيتام هم في حالة العوز؛ وفي كابل وحدها، هناك ١ ٣٠٠ يتيم، منهم ١٢٠ فتاة، وهم مسجلون في مآوى اليتامى. وجرى تسجيل مائتي يتيم غيرهم في هيرات ولوغار وكابيسا وبدخشان والولايات الأخرى. ولكن رغم هذه التقدم، لا يزال ثمة أيتام كثيرون في جميع أرجاء البلاد، غير مسجلين.

واضطلعت الإدارة المؤقتة أيضا بمبادرات لمنع عمل الأطفال في القطاع العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ تدابير لتقليص عمل الأطفال الشاق قدر المستطاع. ولا يمكننا إحراز مزيد من النجاح بالنظر إلى حياة الأطفال إلا بمساعدة المجتمع الدولي.

وختاما، أتمنى مستقبلا زاهرا لجميع الأطفال، الذين هم مستقبل بلداننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أحث بإلحاح جميع الخطباء على التعاون بالتقيد الدقيق بفترة الدقائق الخمس المحددة، عند الإدلاء ببياناتهم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غبريال ريفيروس، وزير الصحة العامة في كولومبيا.

السيد ريفيروس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود في مستهل كلمتي، أن أهنئ السفيرة باتريسيا دورانت، الممثلة الدائمة لجامايكا، على التحضير لهذه الدورة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، كوفي عنان، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، كارول بيلامي، على عملهما الدؤوب.

غدا يفوت الأوان لأطفال العالم. وأكثرية أطفال البلدان النامية هم من الفقراء؛ والأسوأ من ذلك، أن أكثرية الفقراء هم من الأطفال. أنهم معرضون على نحو خاص لمجموعة من انتهاكات حقوقهم، لأنهم يفتقرون إلى نظم حماية ودفاع وافية. ولهذا تأثير خطير في مستقبلهم. ويؤدي ارتفاع مستويات الفقر والبطالة بصورة عامة إلى انهيار وحدة الأسرة وإلى ازدياد العنف المترلي، وإلى استغلال الأطفال في العمل والإساءة الجنسية والاستغلال جنسيا وإلى هجر الأطفال.

إن كولومبيا أيضا تقاسي من آثار صراع مسلح، مرتبط بمشكلة عالمية هي مشكلة المخدرات غير المشروعة،

التي تؤثر تأثيرا سلبيا في ظروف معيشة أطفالنا، لا سيما الصحة والتعليم. وأكثر الأطفال تأثرا هم أبناء الجنود، وضحايا الإرهاب المتعلق بالمخدرات، وضحايا العمليات المسلحة والاختطاف، والأطفال النازحون، والأيتام. وهذا يزيد من خطر اختلال عملية التنمية وتجمع الرأسمال البشري والاجتماعي. وتؤثر تكلفة الصراع بصورة غير مباشرة في الاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي، مما يؤثر بدوره في نماء جميع الأطفال، خاصة أبناء الأسر المحدودة الدخل.

على أن تأثير هذه الحالة خفض من وطأته كون القانون يحمي الإنفاق على الصحة والتعليم والتغذية، كما يحميه مصدر الموارد شبه الضريبي، الذي يموّل برامج النظام الوطني لرفاه الأسرة. وأفضى ذلك إلى بلوغ الإنفاق الاجتماعي في بلدنا ما يناهز ١٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يمثل ضعفي ما كان عليه تقريبا عام ١٩٩٠. ويعود ذلك إلى جهد كبير بذل خلال عملية تكييف مالي جد هامة.

وفي سبيل تهيئة ظروف تضمن انتفاع الأطفال بالسلع والخدمات الاجتماعية صممت حكومة البلاد ونفذت مجموعة من التدابير والإصلاحات كيما يعود الاقتصاد إلى نمو مستقر. وبالإضافة إلى ذلك، تم العمل بسلسلة من الآليات لحماية الإنفاق الاجتماعي وتركيزه حيثما يجري، تدعمها إصلاحات بنيوية في مجال إعادة توزيع الموارد. ويرمي هذا التدخل من قبل القطاع العام إلى القضاء على الفقر وحماية الفئات الضعيفة. ولزيادة الفعالية في مضمار الإنفاق على الصحة البنيوية والتعليم من خلال نظام الضمان الاجتماعي، استحدثنا في جملة أنشطة حوافز لتخفيض معدل الانقطاع عن المدارس، ولتثبيط عمل الأطفال وتقديم تغذية مناسبة للقاصرين، مع مراقبة وزنهم وطولهم.

ويجب علينا، في غضون الأعوام العشرة القادمة. أن نجعل هذا العالم في متناول الأطفال، بمساعدة الوثيقة الختامية التي ستقر في ”مؤتمر القمة العالمي الثاني من أجل الطفل“. والتحدي الذي نواجهه ككبار هو كفالة أن تكون صحة أطفالنا أحسن وتعليمهم أفضل، بحيث يحصلون على نتائج أفضل مما حققنا، نحن كبار اليوم.

أما في كولومبيا، فإن التزامنا بالأطفال ومن أجلهم، بقيادة رئيس الجمهورية وسيدة البلاد الأولى، يقوم على أساس الاعتراف بالدور الأساسي للطفل، بصفته ثمرة المجتمع ومواطن المستقبل ومن بناة غدٍ أفضل. إن واجب كبار اليوم هو بناء كولومبيا أكثر محبة وإنسانية بمساعدة هؤلاء الأطفال. فالتحدي إذا هو وضع سياسة رسمية كجهد جماعي بتوجيه من الدستور مفاده أن المسؤولين عن تعزيز حقوق الطفل والدفاع عنها هم الأسرة والمجتمع والدولة. ويجب أن تركز هذه السياسة العامة الجهود الوطنية على بناء الثروة البشرية والمادية بطريقة منصفة، لا على تراكمها لمصلحة فئات محدودة.

ويعني تعزيز حقوق الطفل أيضا الاضطلاع الصادق بأنشطة الرصد والتقييم. وقد شرعنا في تحديد كل من حقوق الطفل؛ بما هو ملكية للفرد وأصل للمجتمع له قيمته، بما ييسر قياسها والتخطيط لها وتقييمها. وإذا ما استعرضنا التقارير الوطنية عن تحقيق أهداف عام ١٩٩٠، وجدنا أنه تم إحراز تقدم ملموس، مع أن الأهداف لم تحقق في بعض الحالات. نعلم من ذلك أنه لا بد، في سبيل تحديد أهداف طويلة الأجل، من أن يواكب الآليات والاستراتيجيات المقررة، أساليب منهجية للتقييم والرصد لقياس درجة الوفاء بالالتزامات، بعملية مطردة ومستديمة.

إن جعل كولومبيا في متناول الأطفال يعني الوفاء الفوري بجميع الالتزامات التي سنعلنها في هذه الدورة

الاستثنائية، كمجهود جماعي يبذله مجتمعنا ككل وكواجب من واجبات الدولة، باعتبارها الجهة الضامنة لتنفيذها. واسمحوا لي بأن أكرر: غدا يكون فات الأوان لأطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس ألفونسو دافيلا، وزير خارجية فنزويلا.

السيد دافيلا (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بقراءة قصيدة من نظم الشاعر الكريولي اندريس ايلوي بلانكو:

”عندما تحمل المرأة طفلا

يجب أن يفكر المرء بطفلٍ آمنٍ في البيت

وبطفلٍ في الشارع،

بطفلٍ تحمله امرأة فقيرة على ظهرها

طفلٍ في العربة تدفعها مربية انكليزية،

الطفل الأبيض تحمله امرأة كريولية

الطفل الأبيض تحمله امرأة سوداء،

الطفل الهندي تحمله امرأة هندية

الطفل الأسود تحمله الأرض“.

إن أندريس ايلوي بلانكو يعبر بذكاء ألمعي وحساسية، عن المشاعر المستوحاة لا من طفلٍ أو طفلين وحسب، بل ومن جميع الأطفال في كل أنحاء العالم.

ترحب فنزويلا بعقد هذه الدورة الاستثنائية كفرصة لا لتقييم الإجراءات المتخذة والمنجزات المسجلة منذ عام ١٩٩٠ وحسب، بل لنبني أيضا مستقبلا أفضل لأطفال العالم. ولقد صدَّقت فنزويلا على اتفاقية حقوق الطفل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وبتوقيعها هذا، التزمت بالتقيد بأحكامها.

ونقوم الآن في جمهورية فنزويلا البوليفارية بشق طريقنا بأيدينا؛ ولما كان طريقنا سلميا وديمقراطيا، فقد استأثر باهتمام المجتمع الدولي. ولذلك يمكن لفنزويلا الآن أن تتكلم من على هذا المنبر السامي بفخرٍ واعتزاز عن بعض منجزاتها العملية ومنها: إطار قانوني، أي دستورنا البوليفاري؛ والقانون الدستوري لحماية الأطفال والمراهقين الشاملة، والغاية من ورائه هي التقيد بأحكام الاتفاقية. وبهذا القانون الحديث للغاية، أنشأنا منظومة الحماية الوطنية، وهي تتكون من منظمات الأطفال الرئيسية وتشكل شبكة وطنية تغطي ولايات فنزويلا الـ ٢٤ وبلدياتها الـ ٣٣٤.

وقد استشارت فنزويلا، بصفتها ديمقراطية مشاركة، الأطفال والمراهقين في تقييم خطة العمل السنوية في هذا المجال، بغرض إدراج ملاحظاتهم فيها. وقد كانت هذه المبادرة جزءا من عملية تعزيز الحقوق الاجتماعية التي ينص عليها الدستور والمصنفة في أربع فئات رئيسية هي: البقاء – النماء – الحماية – المشاركة.

ويشارك معنا اليوم في مؤتمر القمة العالمي هذا مجموعة من أطفال فنزويلا. وقد طلبوا مني قبل بضع دقائق أن أناشد الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك وأن تجسدها عملا فعليا، كما رأونا نصنع في فنزويلا.

ونود أن نهنئ مجموعة ريو على مساهماتها في المفاوضات التي أجريت قبل مؤتمر القمة وأثناء انعقاده، ولوضوح نظرتها العميقة الحصيفة.

وفي فنزويلا، ارتفع الاستثمار المخصص للأطفال والرضع من ٢ في المائة وهو ما كان عليه إجمالي الناتج المحلي قبل ثلاث سنوات إلى ٧ في المائة اليوم. ويمثل هذا الرقم ما يناهز ٢٥ في المائة من الميزانية الوطنية. وفي السنوات الثلاث الماضية، دمجنا ١,٤ مليون طفل طُردوا من المدارس أو انقطعوا عن الدراسة.

وقد تدبرنا أمر إخراج أكثر من ١,٥ مليون نسمة – وبينهم كثير من الأطفال والمراهقين – من دائرة الفقر، وذلك بالتحكم بمتحولات الاقتصاد الكلي، لا سيما التضخم. وبهذه الطريقة نود أن نضع حدا لدينامية الفقر والجريمة الفاسدة.

وأنشأنا بنك المرأة الذي نساعد بواسطته العاطلات عن العمل بمنحهن إئتمانات لتسهيل اضطلاعهن بعمل اقتصادي جديد منتج. وأنشأنا أيضا البنك الشعبي السيادي. وافتتحنا إلى الآن أكثر من ٢ ٥٠٠ مدرسة بوليفارية؛ وسيبلغ عددها في هذه السنة ٣ ٠٠٠ مدرسة.

إن هذا كله يعكس صورة الرعاية الشاملة لتلامذة المدارس ويؤكد مفهوم الطفل السليم المتعلم والمغذّى تغذية مناسبة، الطفل الذي يحظى بالرعاية في حين يعمل والداه. يضاف إلى ذلك أننا زدنا رواتب المعلمين ثلاثة أضعاف خلال ثلاثة أعوام. إن التعليم هو حاليا وسيبقى، من صميم الاستراتيجية المصمّمة لتنشئة مواطني فنزويلا الجدد.

وأود أن أنقل إلى هذه الجمعية ما أشعر به من فخرٍ لرؤية الأعضاء الـ ٢٨٠ في أوركسترا الشبان والأطفال في فنزويلا – وهي أفضل فرقة من نوعها في العالم. إنهم هنا للعزف في حفلة هذا المساء، بناء على طلب الأمين العام. وما هذا إلا جانب من جوانب مشروعنا الاجتماعي الواسع النطاق. والواقع أن عدد الأطفال المشاركين في هذا البرنامج الموسيقي قد ارتفع من ٦٠ ٠٠٠ طفل إلى ١١٠ ٠٠٠ طفل.

أما في مجال الصحة، فقد خفضنا معدل وفيات الرضع إلى ١٧ في الألف. إن المتوسط العالمي هو ٥٧، وهو ٦٣ في البلدان النامية. ونحن نقدم، عبر شبكات مخصصة للنهوض بنوعية الحياة، رعاية شاملة لـ ٢٥٠ ٠٠٠ طفل في ١٩ ٠٠٠ مركز رعاية نهارية. وهدفنا لهذا العام هو رعاية ٣٠٠ ٠٠٠ طفل.

ورفعنا مستوى رعاية الأطفال دون السنة الواحدة من العمر بفضل برنامج يدعى ”المستشفى الرفيق بالطفل“، وهو يضم ١٨ مستشفى في جميع أنحاء البلاد. كانت أولى النتائج هبوط بنسبة ١٠ في المائة في معدل وفيات الرضع الناتجة عن قصور نمو الرئتين.

وإننا نضطلع أيضا ببرامج لتشجيع الرضاعة. واليوم تضمن الدولة في فنزويلا لجميع السكان الحصول مجانا على اللقاحات للأطفال دون الخامسة، ضد أمراضٍ معديةٍ يمكن الوقاية منها كشلل الأطفال، والحصبة، والسعال الديكي، والخناق، والحصبة الألمانية، والتهاب الكبد، والتهاب السحايا الدماغية، وهي أمراض تم فعلا القضاء على كثير منها في فنزويلا.

لا أريد أن يشعر أعضاء الجمعية بالملل لسردي أرقاما وبيانات، بيد أني أريد أن أقول إن جميع المقاصد والخطط العملية والمنجزات كانت مهددة بخطر جدي، في الأيام الأخيرة، عندما قامت مجموعة من الخارجين السياسيين على القانون بهجوم على السلطة الشرعية. كان ذلك حادثا لم يسبق له مثيل: قام فريق صغير من الانتقائيين، يتمتع بموارد وبدعم بعض العناصر – التي نجري التحقيق معها اليوم – باختطاف رئيس الجمهورية الدستوري واحتجازه، وأصدر مرسوما بحل السلطة التشريعية، وصرف رؤساء المؤسسات ورفض الاعتراف بالولاة والمحافظين، وجميعهم منتخبون ديمقراطيا من قبل الشعب.

إنني مشمئز من أن حوادث كهذه أمكن أن تحصل في بلدي، ولكني أشعر بالاعتزاز أيضا لأن شعبا ذا ثقافة سياسية، مدركا لمسؤوليته والتزامه التاريخي – هذا الالتزام نفسه الذي تكلمت عنه – نزل إلى الشوارع بلا أسلحة

ولكن بحزم وشجاعة ليدافع عن الديمقراطية وعن الدستور البوليفاري وعن حكومته الشرعية، ولكي يعيد إلى الرئيس هوغو شافيز ما أسند إليه من ولاية بطريقة حرة وديمقراطية.

وأود أن أشكر، باسم حكومتي وشعبي وبلدي وباسمنا جميعا، مجموعة ريو ومنظمة الدول الأمريكية، وفريق الـ ١٥ وفريق الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز، وخاصة البلدان التي اعترفت بسرعة وبدون التباس أو تأخير من أي نوع بأن هذه الحالة كانت انقلابا، وأبدت تأييدها بلا تردد لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وباسم أطفال فنزويلا وأطفال العالم، أود أن أؤكِّد قلقنا إزاء الهبوط الكبير في المساعدات التي تخصصها البلدان المتقدمة النمو لأشد البلدان عوزا. لم نفهم بعد أن الاستثمار في الطفل يعني الاستثمار في المستقبل. في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد مؤخرا في المكسيك، اقترح الرئيس هوغو شافيز فرياس إنشاء صندوق خيري إنساني دولي، يمكّننا من تحطيم حلقة الفقر المشؤومة، التي تؤثّر في الأطفال بالغ الأثر. ومن ثمَّ يمكن استثمار هذا الصندوق – المكوَّن من نسبة مئوية معينة من الديون الخارجية ونسبة مئوية من النفقات العسكرية– في برامج تحدّ من وفيات الرضع ويستفيد منها الأطفال. ولا يمكننا تلبية الطلب العام لجميع الأطفال الذين حضروا مؤتمر القمة هذا إلا بذلك – طلبهم أن ''اسمعوا صوتنا''. ولهذا أُلح على العمل بهذا الاقتراح؛ فبذلك نقول بلا ريب للأطفال: نعم!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لمعالي الأونرابل موسولينغ كوبر، وزيرة شؤون الجنسين والتنمية في ليبريا.

السيدة كوبر (ليبريا) (تكلمت بالانكليزية): باسم حكومة جمهورية ليبريا وشعبها والوفد الليبري، يسرني أن أقدّم لهذه الجمعية تهانينا العميقة على استضافتها بنجاح الدورة الاستثنائية الخاصة بمستقبل أطفالنا. وأعرب أيضا عن تقديرنا الصادق لأسرة الأمم المتحدة، وخاصة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على مساعدتها ليبريا في كل جهود برامجها الوطنية الرامية إلى تحسين الحالة العامة للطفل الليبري وبيئته، كما نضم صوتنا إلى صوت العالم بقولنا ''نعم'' للأطفال.

إنه حقا لشرف لوفد ليبريا أن يكون هنا. تثبت مشاركتنا في هذه الدورة الاستثنائية مرة أخرى التزام حكومتنا وقادتنا الوطنيين التام بالإسهام بصورة ملموسة في التحرّك العالمي بتضافر الجهود باسم أطفالنا في العالم.

ليست مشاركة ليبريا اليوم قياما بواجبها السياسي كجزء من القرية العالمية، بل هي تنبع من إدراك وقناعة أخلاقية بأننا، إذا لم نهيئ بيئة يمكن لأطفالنا فيها أن يحقّقوا إمكاناتهم على أتم وجه، نكون قد أهملنا واجباتنا والتزاماتنا كقادة وكوالدين.

في هذا السياق، حققت حكومة ليبريا ما يلي: التصديق على اتفاقية حقوق الطفل والعمل بها، مع تركيز خاص على الطفلة؛ والتحصين الكامل لجميع أطفال ليبريا، بما يقرّبنا من هدف القضاء المبرم على شلل الأطفال في بلدنا؛ وبروح المحبة والوفاق والتعاون، توفير المعلومات وتطبيق استراتيجية خاصة لتعبئة بلدان حوض نهر مانو المجاورة لنا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، مهدّ إنشاء وزارة شؤون الجنسين والتنمية سبيل التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية من أجل الأطفال ٢٠٠١-٢٠١٥.

وفي سبيل اتباع سياسات وخطط عمل ملائمة، تكون إيجابية الأثر في أطفال ليبريا، تقوم الحكومة والقادة الوطنيون بالحوار والتعاون لتنفيذ برامج بناء قدرات الأطفال المتأثرين بالحرب، منها – على سبيل المثال لا الحصر – الدعوة ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن الحركة العالمية تدعونا، نحن في ليبريا، دعوة ملحّة إلى العمل الجدي الهام فعلا، لا سيما أن التقارير تفيد أن مؤشرات بلدنا هي من أدنى مؤشرات الصحة والرفاه، مع ارتفاع مستويات الأمية، ووفيات الرضّع، وسوء التغذية، ارتفاعا متعاظما. ويزيد من تردّي حالة اليافعين عندنا عدم الحصول على احتياجات الحياة الضرورية كمياه الشرب المأمونة والتصحاح ، فضلا عن التعليم الابتدائي في المناطق الريفية، خاصةً المناطق المتأثرة بالحرب وتمادي هجمات المتمردين المتكرّرة.

وتتفاقم حالة أطفال ليبريا باستمرار بسبب عدم قدرة حكومة ليبريا على تركيز اهتمامها على البرامج الجاري العمل بها، التي يمكنها أن تؤثر تأثيرا إيجابيا في حياة أطفالنا. ومن العقبات في سبيل مزيد من التقدم باسم أطفالنا ما يلي: أنشطة المتمردين المتواصلة في غربي ليبريا وشمالها الغربي، التي تزيد من حدة التروح القسري للنساء والأطفال، علما بأن الأطفال يشكلون أكبر نسبة مئوية من السكان المبعدين؛ والافتقار إلى دعم ثابت، ذي شأن، لجدول أعمال التنمية الوطني، مما يحول دون التحسين في مجالي الصحة والتعليم. ومن دواعي القلق البالغ استمرار تدمير المرافق التي تم بناؤها مؤخرا، بفعل هجمات المتمردين المستمرة في أنحاء عدة من بلادنا.

وهناك عقبات أخرى هي الدَين الوطني الكبير، وخاصة عجزنا عن سداد ديون وقروض طال الأمد بها، مما أدى إلى فقر عام متعاظم في صفوف السكان. وإذا لم تتم معالجة مسألة عجز ليبريا وغيرها من الدول الأفريقية عن سداد ديونها على سبيل الأولوية من أجل السلم والاستقرار والتقدم، في نهاية المطاف، فستكون أعمالنا لتضافر الجهود من أجل أطفالنا دعاية لا معنى لها، ووعودا جوفاء بلا نتائج.

يضاف إلى ذلك أن حالة الفقر، خاصة لدى فقراء الريف في ليبريا – شأن غيرها من بلدان العالم الثالث – لا تزال تشكل خطرا بسبب عدم قدرة الأسر على تغذية أطفالها بصورة وافية، بفعل اضطراب الأعمال الزراعية المتواصل، الذي طال عهده. فلكي يتولى المزارعون وأسرهم الزراعة وإنتاج الغذاء، يجب أن يستوطنوا ويستقروا.

ولا يمكن لموقف بعض الدول غير المتفهِّم من محنة ليبريا الإنسانية – التي تجعل الجزاءات المستمرة بحق شعبنا المحب للسلم وأطفاله ضحايا أبرياء – سوى أن يؤدّي إلى أحوال أقرب إلى الكارثة لأطفالنا وإلى الفئات التي تواجه تحديا ماديا، أي مواطنينا من النساء والأطفال وغير ذلك من الفئات الضعيفة. ألسنا من يتولى أمر رعاية اخوتنا والمحافظة عليهم؟

إن ليبريا، البطل السابق المدافع عن قضية السلم والديمقراطية في القارة الأفريقية وفي العالم، تقف الآن عارية أمامكم، تلتمس من أعمق مكامن وعيكم الفردي والجماعي، وتلتمس من الأمم المتحدة أن ترفع عقوباتها عن ليبريا؛ إن هذه العقوبات لم تكن إلا لتزيد من عذاب شعبنا الذي سئم الحرب وملها.

وأنا إنما أقف هنا باسم الأطفال، لألتمس من الأمم المتحدة أن تعزز قدرة حكومات وشعوب العالم الممثلة هنا أن تضع أطفالنا في المقام الأول. ذلك أن ليس لنا، إذا بقينا وحيدين، ما نعول عليه. فقد بلغت صعوباتنا الفردية والجماعية مستوى ينذر بخطر شديد إلى حد اضطررنا معه إلى أن نتوجه إلى الحس الأخلاقي لهذه المؤسسة الإنسانية الكريمة، لنناشدها أن تضع سلامة ورفاه وسعادة الجنس البشري وخاصة أطفالنا، في المقام الأول قبل سائر الاهتمامات السياسية.

وأنا أرجو بصدق أن ننتهز معا هذه الفرصة التاريخية للتعويض عما نقضنا من وعود في سنوات تقاعسنا عن العمل ولتحقيق ما لم نحقق من أهداف. فلنجعل هذه الفرصة سانحة جديدة لتغيير عالمنا لتحسين حالة أطفالنا. وأرجو أن نبدأ هذه الحقبة الجديدة باسم كل طفل وباسم جميع الأطفال، بقبولنا التحدي الأخلاقي العالمي القائم على أن نعيش لما فيه خير الجميع، مما يضمن أننا لن ندع أي طفل يتخلف وراءنا.

ألا فلتحفظنا محبة أطفالنا أقوياء، متمتعين بالحزم راسخي الأقدام، وليمنحنا الله السلام ونحن نعلن التزاماتنا إزاء مستقبل أطفال العالم، وخاصة أطفال ليبريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فتسيليه دلاميني، وزيرة الصحة والضمان الاجتماعي في سوازيلند.

السيدة دلاميني (سوازيلند) (تكلمت بالانكليزية): تعرب مملكة سوازيلند عن سرورها لكونها مشاركة في هذا اللقاء الهام، المنعقد للنظر في موضوع حيوي لكل من بلدان العالم.

رغم التحديات المتزايدة، بذلنا كثيرا من الجهد لجعل سوازيلند مكانا أفضل لجميع أطفالنا. إن محبتنا للأطفال متأصلة في أعماق ثقافتنا، لأنّا نعلم أن الطفل يشبه البذرة التي تحمل في طياتها تاريخ الأسرة كاملا.

إن من المنجزات التي تحققت في مملكة سوازيلند إعداد برنامج عمل وطني من أجل الطفل للفترة الممتدة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠، تم بموجبه إنشاء عدد من اللجان للعمل بقضايا الأطفال؛ وقد دفع التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٥ عجلة المبادرات الموجهة نحو حماية الطفل فضلا عن المبادرات التي تتناول مسائل تؤثر على الأطفال. ومن شأن إنشاء وحدة للأطفال في هذا العام أن تزيد من المساعدة على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وفي إطار هذه الوحدة، هناك تعاون أوثق يجري مع إدارة إنفاذ القانون بغرض تعزيز حماية الأطفال في كل حين.

ومع أن سوازيلند لم تحقق هدف مجانية التعليم الابتدائي، فقد بذلنا جهدنا لجعل التعليم أقرب تناولا وأخف نفقة، بتوفير الكتب المدرسية مجانا لجميع تلامذة المدارس الابتدائية. وسهلت الحكومة، بتعاونها مع بعض المنظمات غير الحكومية، تمويل منح لمساعدة الأطفال المعوزين؛ لكن تزايد عدد هؤلاء – بما في ذلك الأيتام، الذين لم يتم بعد تلبية احتياجاتهم بالكامل – قد حجم هذا المجهود. وتبحث الحكومة وشركاؤها عن سبل أكثر ابتكارا لتحسين فرص الانتفاع بالتعليم، بما يشمل تعليم مبادئ الحاسوب.

وأكبر تحد أمامنا هو مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المستشري. وقد أخذت المملكة ببرنامج صحة مدرسية وأدرجت معلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنهج المدرسي كما شجعت إنشاء نواد صحية في جميع المدارس للترويج لتعليم الأنداد. وقد أخذنا أيضا باستراتيجية تعليم الأطفال لأطفال آخرين في المدارس، يلقن الأطفال في إطارها معلومات عن اتفاقية حقوق الطفل وعن اتقاء أمراض الطفولة ومعالجتها كما يلقنون مهارات حياتية لحماية أنفسهم من الإساءة والاستغلال.

وقد أسهمت الحكومة بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين إسهاما كبيرا في تعميم الخدمات الصحية في بلدنا. ويمكن لكل طفل أن ينتفع مجانا ببرنامج التحصين الموسع. وكان من شأن هذا أن انخفض معدل وفيات الرضع. وأصبح كزاز المواليد الجدد مرضا نادرا، كما أننا في المراحل النهائية لتسجيل سوازيلند في عداد البلدان الخالية من شلل الأطفال.

تقوم الحكومة حاليا بدعم الرعاية الصحية الأولية دعما كاملا في جميع العيادات، وذلك سعيا إلى تحسين صحة أبناء أمتنا بما في ذلك الأطفال. وإلى ذلك تعمل الحكومة بلا كلل، بمشاركة وكالات شتى، على مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا تزال الأسر التي يترأسها أطفال – وعددها في تزايد بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – تشكل تحديا.

بات لدينا الآن محكمة للأحداث، الأمر الذي يحسن من نظام قضاء الأحداث. وكان لتدريب مسؤولين في وكالات إنفاذ القانون أيضا أثر إيجابي في معالجة القضايا المتصلة بالأطفال. يجري حاليا إنشاء لجان حماية مجتمعية، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية العريضة، لحماية الأطفال.

وقد شارك أطفال ويافعون في إعداد بعض البرامج الوطنية، من قبيل استراتيجية التنمية الوطنية. وشجع هذا تكوين نواد ومنظمات للشباب تعمل على بعض المسائل، كالحد من الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساواة بين الجنسين والأنشطة الترفيهية. وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وضعت الحكومة برامج لتشجيع الشبان منظمي المشاريع. وكان في طليعة السائرين في هذا المجال المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

ويوجد في بعض مدننا أعضاء مجالس بلدية من الصغار، برئاسة عمدة من الصغار. هذه المشاركة في المسؤولية طريقة مناسبة لتهيئة شبابنا لمناصب القيادة.

لا يزال أمامنا عدد من التحديات، منها القضاء على الفقر، الأيتام، الأطفال المعرضون، وانحطاط الاقتصاد عامة انحطاطا يتفاقم من جراء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لا بد لنا، للتصدي لهذه المشاكل، من اقتسام الموارد حتى نتمكن في كل حين من العمل لما فيه مصالح الأطفال العليا. ولهذا السبب فإن سوازيلند ملتزمة بتعزيز رعاية الأيتام في نطاق المجتمعات المحلية. ويطرح هذا تحديا يواجه الحكومة والمجتمع المدني في مجال مساعدة المجتمعات المحلية على التصدي لهذا التحدي الإضافي. ولا تزال مسألة الأمن الغذائي والتغذية لجميع أطفال سوازيلند تشكل تحديا قائما.

ختاما، أود أن أؤكد أن التعاون الدولي في تحقيق ما نصبو إليه جميعا من أهداف قد أثمر نتائج إيجابية في الماضي، وأعتقد أنه لا يزال من الأهمية بمكان. ونحن نؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يشرع في حملات مكثفة لتعبئة الموارد لكي نتيح البقاء لأطفال العالم. ولذلك نناشد هذه الدورة الاستثنائية وضع مقترحات عملية خاصة بكيفية تعبئة موارد إضافية وتجميعها وتوزيعها توزيعا منصفا ليستفيد منها ملايين الأطفال في البلدان النامية، خاصة في منطقة الجنوب الأفريقي، التي هي البؤرة المركزية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعلاوة على ذلك ينبغي ألا يغيب عن نظر الأمم المتحدة محنة أطفال البلدان غير الممثلة في الأمم المتحدة. وبالرغم من أن جمهورية الصين في تايوان ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل رفاه أطفال ذلك البلد، فإن جهودها يقوضها كونها محرومة من عضوية الأمم المتحدة. إن هذا يحد من إسهامها في النهوض برفاه الطفل في المجتمع الدولي. تؤيد مملكة سوازيلند بشدة وتناشد المجتمع الدولي بحزم أن يدعم تايوان في سعيها إلى المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها الموجهة نحو تعزيز حقوق جميع الأطفال ورفاههم.

تعلن مملكة سوازيلند تأييدها لمشروع القرار المقترح لهذه الدورة الاستثنائية. ونلتمس كذلك زيادة الدعم في تقديم الموارد اللازمة لتهيئة عالم مناسب للأطفال، ونجدد

تأكيد التزامنا بتأمين أفضل مصالح الطفل. فأعينونا على أن نساعد أطفالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد تشان سو سين، وزير الدولة لشؤون ديوان رئيس الوزراء ولوزارة تنمية المجتمع المحلي والرياضة في سنغافورة.

السيد سين (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يجتمع العالم كله اليوم هنا لتأكيد قيمة مشتركة لنا جميعا، هي أن أطفالنا هم مستقبلنا، ولهم حقوق ينبغي أن نحميها. أتينا بهم إلى هذا العالم لكيما يتولوا عنا ميراثنا عندما نرحل عنه. وما يعيشونه اليوم أطفالا سيشكل العالم غدا، حين يكبرون. تلتزم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وسنغافورة من أعضائها المؤسسين، ببناء عالم مناسب لأطفالنا. وفي الاجتماع الرابع لوزراء دول الرابطة المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية، الذي ترأسته سنغافورة العام الماضي، اعتمد الوزراء ''إعلان التزامات من أجل أطفال رابطة أمم جنوب شرق آسيا''. وتؤكد هذه الوثيقة من جديد التزام الرابطة بحماية أطفالنا وبأن توفر لهم فرص التعلم واللعب والنمو والمشاركة وتحقيق كل إمكاناتهم.

يعتبر الأطفال في سنغافورة أعضاء لهم قيمتهم في الأسرة ورصيدنا ومستقبلنا. وحقوقهم تحظى بحماية مناسبة لأنا نعتقد أن لدينا في سنغافورة، أولا: قوانين صالحة؛ وثانيا: أسرا قوية الوشائج؛ وثالثا: نظام رعاية صحية شاملا؛ ورابعا: تعليما جيد النوعية يعد الأطفال للحياة. اسمحوا لي بالتوسع في كل من العوامل المذكورة.

أولا: بالنظر إلى القوانين الصالحة، لدينا إطار تشريعي مناسب يحمي ما لأطفالنا من حقوق أساسية. فقانون العمل عندنا يحظر تشغيل الأطفال دون سن الـ ١٢. أما اليافعون دون السادسة عشرة، فيفرض القانون بشأنهم قيودا على نوع العمل الذي يجوز أن يمارسوه وحدا أقصى لعدد ساعات عملهم؛ وهناك ''قانون الأطفال واليافعين'' الذي يحمي الأطفال من الإساءة والإهمال والهجر. وهو ينص أيضا على تأهيل الأطفال والشبان الذين يرتكبون جرائم أو غير الخاضعين لسيطرة الأهل. وإلى ذلك تحمي ''شرعة المرأة'' الفتيات من الاستغلال الجنسي.

ونوفر أيضا حماية للأطفال الذين يقعون – لسوء الحظ – في مشاكل مع القانون. إننا نؤمن بأن كل طفل جدير بأن يمنح فرصة ثانية وأن الاحتجاز في مؤسسة يجب أن يكون الملاذ الأخير. ولذلك نتبع نهجا قائما على أساس مجتمعي، يقدم فيه خبراء مهنيون بالاشتراك مع أعضاء الأسرة الإرشاد والتعليم للطفل ويزيدون من إمكانياته. ولدينا محكمة مستقلة – محكمة الأحداث – مخصصة لهؤلاء الأطفال. نحن نرى أن هذا سيكفل الرعاية المناسبة لمختلف احتياجاتهم. ونؤمن إيمانا راسخا بأن من واجبنا أن نكفل تمكن كل طفل من أن يقيل نفسه من عثاره وينهض ليبدأ حياة جديدة.

ثانيا: فيما يتصل بالأسر القوية الوشائج، نرى أن الأسرة القوية الصالحة هي أفضل ضمان لحقوق الطفل. فهي تهيئ بيئة حاضنة، يمكن للطفل أن ينمو فيها. تبين دراسة استقصائية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بعنوان ''التكلم جهارا. أصوات الأطفال والمراهقين في شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ'' أن أطفال سنغافورة سعداء في معظم الأحيان، وأن جل إعجابهم يذهب إلى والديهم. ونجد في نفس الدراسة أن الأسرة لا تزال أهم مصدر للقيم ولمحبة الطفل. ولا يزال أبناء سنغافورة يتوقعون دوام زواجهم مدى الحياة. فمعدل الطلاق لدينا منخفض والأسرة مستقرة راسخة بصورة أساسية. وهذا يكفل أن أطفالنا يحظون بحماية جيدة في كنف أسرهم.

لا شك في أن الأسرة قد تعاني ضغطا. وستشهد حياة الأسرة أياما سُماناً وأياما عجافا. إن الأسر التي تواجه صعوبات تحتاج إلى دعم. ولهذا أنشأنا في سنغافورة مراكز خدمات الأسرة. وهي تقع في المناطق الكثيفة السكان بما يتيح للأسر الحصول على مساعدة الفنيين في أحيائهم. تدير هذه المراكز منظمة طوعية وتتلقى تمويلا جزئيا من الحكومة. وهي تسدي طائفة متنوعة من الخدمات المجمعة تحت سقف واحد للأسرة. على سبيل المثال، يستطيع الزوجان الاستعانة بمراكز خدمات الأسرة لاستشارات خاصة بالزواج أو لحضور برامج تعليم الوالدين رعاية الأبناء. ويتميز بعض هذه المراكز في مجالات اختصاص معينة. إن لأحد هذه المراكز مثلا – هو مركز بوكيت هو سويت لخدمات الأسرة – برنامجا مبتكرا للتواصل، يلازم في إطاره بعض الأخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين الأطفال الذين يعيشون على شفير الهاوية بغرض كسبهم وتقديم الإرشاد لهم.

لدينا أيضا منظمات تطوعية مخصصة لخدمة أطفالنا، منها ”جمعية أطفال سنغافورة“، وهي تحتفل هذا العام بالذكرى الخمسين لتأسيسها. لهذه الجمعية شبكة مراكز خدمات ومهنيين، تلبي شتى احتياجات الأطفال وأسرهم. واسم إحدى المبادرات ”تينكل فريند“، وهي خط هاتفي وطني لمساعدة الأطفال بين السابعة والثانية عشرة من العمر. وهناك مشروع آخر مبتكر يدعى ”نادي الأكواخ“. ولهذا المشروع أكواخ تقع داخل المدارس، يلهو فيها الأطفال بدلا من التسكع في الشوارع.

إن المراهقة مرحلة حاسمة من مراحل نمو الأطفال. والمراهقون معرضون للاستغلال إذا انحرفوا. أنشأت حكومة سنغافورة مجلسا وطنيا للشباب عام ١٩٨٩، كيما تهيئ للأطفال فرص استغلال إمكاناتهم إلى حدها الأقصى وتعزيز أنواع إسهامهم في المجتمع. ويسرني أن أبلغكم أن كثيرا من الجهود التي بذلها قد أتى أكله وتمخض عن انخفاض معدل جنوح الأحداث في الأعوام الخمسة الماضية.

ثالثا: الرعاية الصحية الشاملة. إن سلامة الصحة أساسية لرفاه الطفل. ويسرنا أن نخبركم أن تقرير اليونيسيف عن حالة أطفال العالم في عام ٢٠٠١، يضع سنغافورة في مرتبة البلدان ذات أدنى معدلات لوفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة. لقد أكثرنا الاستثمار منذ استقلالنا في سبيل الحصول على رعاية صحية ذات مستوى عالمي. والواقع أن العناية بالطفل تبدأ عندنا حتى قبل ولادته، لأن بإمكان نساء سنغافورة الحصول على خدمات توليد جيدة وعلى عناية تتسم بالجودة في مرحلة ما قبل الولادة. وبعد أن يولد الطفل، هناك نظام رعاية صحية شامل يقدم خدمات رصد النمو والتحصين للطفل في مرحلة ما قبل المدرسة. تلي ذلك خدمات صحية مدرسية شاملة وتامة وبرنامج خدمات طب الأسنان للأطفال في سن الدراسة.

الواقع أن نجاح برنامج الرعاية كان موفقا إلى حد أن أهم المشاكل الصحية بالنسبة للأطفال ليست الأمراض، بل هي السمنة وقصر النظر. ولكن لدينا بالفعل برامج لمساعدة أطفالنا على التمرين والمحافظة على اللياقة البدنية للتغلب على السمنة ولمكافحة قصر النظر.

إن أفضل هدية يمكننا تقديمها لأطفالنا، هي بطبيعة الحال التعليم المناسب. والتعليم الجيد يحتل في سنغافورة ذروة الأولويات وصدارتها منذ استقلالنا. والحكومة تقدم إعانات طائلة لدعم التعليم. ولدينا برامج جيدة. أما معدل التسرب فمنخفض جدا. تتلقى أكثرية الأطفال ١٠ سنوات من التعليم على الأقل، بما يشمل مؤسسات التعليم العالي كالمعاهد الفنية والجامعات. وحيثما أمكن يدمج المعوقون من التلاميذ في مدارس عادية، وعندما يتعذر ذلك، يلحقون بمدارس خاصة.

اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالقول إن سنغافورة أحرزت تقدما في سبيل تحقيق كل طفل إمكاناته إلى الحد الأقصى، حتى يكون أفضل شخص يمكنه أن يكونه، ذكرا كان أم أنثى. وسنواصل فعل المزيد وفعله بصورة أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة روبي باردیوالا، رئيسة وفد سيشيل.

السيدة باردیوالا (سيشيل) (تكلمت بالانكليزية): أنقل اليوم رسالة سلام من أطفال سيشيل. وهذه الدورة الاستثنائية تتيح فرصة مناسبة للتأمل في التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في مؤتمر قمة ١٩٩٠ من أجل الطفل. والواقع أنها أكثر من مناسبة التوقيت وحسب. لقد أصبحت قضية واجب أخلاقي ومسألة حقيقة عملية أن يكون الأطفال مرة أخرى بحق محور الاهتمام الدولي المركز.

منذ إثني عشر عاما، كان إقرار اتفاقية حقوق الطفل على نطاق العالم كله تقريبا من قبل حكومات في جميع أنحاء العالم مدعاة للأمل في أن تكون هذه الحقائق البسيطة تذكرة يومية بمسؤولياتنا إزاء الأطفال. واليوم، بعد ما يتجاوز العقد بقليل من إقرارها، وعند منعطف القرن، فمن الحسنات التي تسجَّل للبشرية أن أمورا كثيرة تحققت. ورغم ذلك، لسوء الحظ، تسلّط الإنجازات في بعض المجالات الضوء على ضخامة ما لا يزال علينا إنجازه في مجالات أخرى أساسية. الواقع أن من المحزن أن نلاحظ أن كثيرا مما كنا نحلم به قد طاش سهمه.

ماذا حدث لتطلعاتنا؟ ماذا حدث لمبادئنا؟ ماذا حدث لنوايانا الطيبة؟ لماذا لا نزال نحارب الاستغلال والعنف والظلم وحرمان الأطفال من الحقوق الأساسية في معظم أنحاء العالم؟ لقد حظيت الاتفاقية بقبول واسع النطاق وعالمي من قبل الحكومات والمنظمات والأفراد على كل صعيد. إن الحقوق والمسؤوليات، على النحو المحدَّد، هي طريقة حياة تتجسد فينا جميعا وبها نؤمن ومعها نتفق. لماذا إذن لم نستطع العمل بهذه الرؤية؟ إنه يبدو أن الأواصر في مكان ما وبشكل ما بين الأهداف والتنفيذ، وبين المعتقدات النظرية والممارسة العملية وغاية الحياة ومعناها قد انفصمت وانشقت، كاشفة عن فجوة غائرة.

لا يمكننا حقا أن نفهم الحقوق والمسؤوليات من غير أن نفهم أولا ما تقوم عليه أساسا من قيم. ولربما ساعدنا الإدراك البسيط ومجرد القبول بقيمة كل طفل وكرامته على التركيز على ما يلزمنا فعله للتقيد بالاتفاقية. إن إعمال الحقوق وبناء عالم أفضل لأطفالنا يستند، في نهاية المطاف، إلى أساس عودتنا في حياتنا اليومية إلى ثقافة تفكيرٍ ومواقف ومسلك تقوم على القيم الإنسانية لاحترام الإنسان، على المسؤولية والمحبة والسلام. يجب أن نُعيد إحلال الوعي بأننا جميعا أعضاء أسرةٍ واحدة، بأن أطفال العالم هم أطفالنا وبأنه يمكن لكل منا أن يفعل شيئا للاضطلاع بمسؤوليتنا. في هذا المنتدى الحافل، فلنقم، بصورة فردية وجماعية، بتجديد تأكيدنا وإذكاء شعلة ما في الاتفاقية من مبادئ ومطامح عامة. ولنعمل معا متحدين هذه المرة في سبيل تهيئة عالم أفضل لأطفالنا.

أود أن تكون نهاية كلمتي شاهدا مقتبسا من دیباك شوبرا:

> ”يبّين أحد مبادئ الفيزياء أنه عندما يتذبذب إليكترون، يهتزّ الكون كله. فلنكن – أنتم وأنا – إذن هذه الإليكترونات التي تتذبذب على صعيد الوعي لإحلال السلام والانسجام والفرح والحب في نفوس أطفال العالم“.

لدينا، نحن في سيشيل، ما يدعو إلى الأمل في أن يتحقق بفضل هذا التذبذب المشترك غدٌ أبهى إشراقا، لأطفالنا ولأطفال العالم. ولكن فلنبدأ الآن هذا التحرك: فغداً

يفوت الأوان. تذكروا أن الأطفال قالوا ”نحن الحاضر، لا المستقبل“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة الآنسة نادين آلاتوا، الأمينة العامة لمجلس وزراء فانواتو.

الآنسة آلاتوا (فانواتو) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف لي أن أكون هنا للكلام في هذه الدورة الاستثنائية الهامة بشأن الطفل وأنقل إليكم تحيات من رئيس الجمهورية، الأب جون باني ومن شعب جمهورية فانواتو. وأضم صوتي إلى أصوات من سبقني من الخطباء لشكر الأمين العام كوفي عنان وموظفي اليونيسيف المقتدرين لترحيبهم الحار والترتيبات الممتازة التي اتخذوها لهذه الدورة الاستثنائية الهامة.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، اجتمع ٧١ رئيس دولة و ٨٨ غيرهم من ممثلي الدول في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لإقرار الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. وقد مثل فانواتو في ذلك الاجتماع المغفور له رئيس الوزراء الأب والتر هايد ليني، الذي وقّع على الإعلان تعبيرا عن تأييد أمتنا لحقوق الطفل. وقبل توقيع الاتفاقية، كانت فانواتو قد أعلنت تخصيص يوم للطفل، جرى الاحتفال به لأول مرة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠. يبقى هذا التاريخ يوما وطنيا لجميع أطفال فانواتو. وعلى أثر التوقيع، صدّق برلمان فانواتو على المعاهدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

تمخض التزام فانواتو بالأهداف العالمية أيضا عن تغييرات في أولويات سياسة حكومتي في مجالي التعليم والصحة. فقد تمَّ الإقرار بأن هذين المجالين هما القطاعان الأساسيان اللذان يسهمان في نماء الطفل. وتُكمل عملنا جهود مشتركة تبذلها الوكالات التابعة لشركائنا في التنمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية غير الحكومية، ومنظمات أخرى، أكثر من أن نستطيع ذكرها هنا، وأرى لزاماً عليّ أن أعتذر لها عن ذلك.

إن المجالات التي لا بد من تحسينها لصالح أطفال فانواتو هي المجالات المتصلة بأوضاع الأطفال الصحية والغذائية؛ التمتع بالتعليم الأساسي؛ التوسع في برنامج تحصين الأطفال؛ تغيير أوضاع المرأة الصحية؛ برامج اليافعين والخدمات المخصصة لهم. أود أن أسجل عرفان فانواتو وتقديرها لما تلقاه من الدعم لأن فانواتو ما كانت قطعت هذا الشوط كله بدون هذا الدعم.

يقوم ديوان المظالم في جمهورية فانواتو حاليا بإنشاء مكتب خاص بالأطفال. وستوفر هذه الدائرة آلية لمعالجة شكاوى الأطفال الذين انتهكت حقوقهم.

يمكن تحديد خمسة مجالات للمسائل الناشئة التي تمثل تحديا لبقاء أطفالنا وحمايتهم ونمائهم هي: سرعة النمو السكان، إلى العشوائية الحضرية، الأمن الغذائي في المدن، تكافؤ فرص الحصول على التعليم، تعرّض اليافعين للأخطار.

وفقا لتعداد عام ١٩٩٩، يتجاوز عدد سكان فانواتو ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. ويبلغ معدل نمو السكان في فانواتو ٣ في المائة، وهو مرتفع جدا بالنسبة إلى باقي بلدان المنطقة، ويغلب على المجتمع صغر السن، إذ أن أكثر من ٥٠ في المائة من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة من العمر. وقد تضاعف التمركز في المدن أو كاد في العقد الماضي.

ساهمت مسألة تيار النزوح من الريف إلى المدن أيضا في نشأة المستقطنات العشوائية. وتغيرت مستويات العيش بسبب التوقعات المتفائلة لإيجاد فرص العمل وبسبب التغيرات المختلفة في تكاليف العيش في المدن. ويصبح الأمن الغذائي مشكلة عندما يكون الطلب متغيرا على المحصول النقدي وعلى المواد الغذائية المصنعة المستوردة. ولقد سببت التغيرات في أنماط استهلاك الغذاء وأساليب العيش أيضا

المزيد من الأمراض المقترنة بأساليب الحياة. تعترف حكومة فانواتو بتغيرات في أنماط الأمراض، وقد أصدرت في السنة الماضية إعلانا رسميا هو أنه يتوجب على المؤسسات العامة والخاصة وفرادى الأسر المعيشية أن تعمل على استهلاك طعام الجزيرة المحلي (أو كاكاي).

وبالرغم من أنه قد لا يكون في فانواتو أية حالات مسجلة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد أظهرت عمليات الرصد الحديثة للأمراض التي تنتقل جنسيا أن العدوى بهذه الأمراض في تزايد. وهناك حاليا برامج وقائية يجري العمل بها كتدبير تصحيحي.

إن الاستراتيجيات التي تضطلع بها حكومة فانواتو لمعالجة هذه المسائل ولتحسين وضع الأطفال فيها ينصبّ تركيزها على ما يلي: استحداث سياسة يسترشد بها صُناع القرار بما يحقق نتائج ذات قيمة؛ وتعزيز الالتزام والملكية في مختلف مراحل برامج إنماء الطفل؛ وإعداد خطط عمل تؤدي الى تغييرات عملية في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ استحداث نظام شامل للمعلومات والإدارة؛ وإعداد ونشر معلومات عن طريق حملات توعية واستخدام وسائل الإعلام؛ وتحسين وتوسيع سبل الانتفاع من برامج تعليم منصفة عالية الجودة؛ وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وملكيته لخدمات الرعاية الصحية الأولية؛ وإعداد برامج لذوي الإعاقات الجسدية والعقلية.

وفي الختام، أود أن أذكر أن حكومة فانواتو، شأنها شأن بلدان أعضاء أخرى، ملتزمة بكفالة تحقيق رؤيتنا العالمية للطفل.

وتدرك فانواتو أنه من أجل تحقيق العدالة لأطفالها، يجب أن تكون مسؤولة عن ضمان كونها مناسبة لأطفالها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فيرجينيا غيلوم دي كيروغا، رئيسة وفد بوليفيا.

السيدة غيلوم دي كيروغا (بوليفيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرّفني أن أكون اليوم هنا في هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة من أجل الطفل ممثلة لبلادي، بوليفيا. أنا لم أولد في بوليفيا، لكن قلبي وأطفالي الأربعة بوليفيون. لقد ولد جميع أطفالي في بوليفيا، لكن بخلاف ٥٢ طفلا من بين كل ١ ٠٠٠ طفل يموتون كل عام، فإن أمور أولادي بخير. أنا هنا من أجل الأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة الجمعية، وإلى جهودنا المتفانية والمخلصة.

وهذا شرف كبير لي لأسباب ثلاثة: أولاً، لأن هذه الدورة الاستثنائية معنية بالطفل، وهو موضوع قريب جداً من قلبي. ثانياً، لأن الطفل قد شارك في اتخاذ القرارات ورسم الخطط التي ستصدر عنها، ولأنه قد لا يحدث تطور حقيقي ولا يدوم إلا إذا أتت المشاركة وتوافق الآراء على نطاق واسع في كيفية التوصل إلى ذلك. وثالثاً وأخيراً، لأنه يشرفني أن أسير على خطوات غابرييلا أزوردوي القائدة البوليفية البالغة من العمر ١٣ سنة، والتي نقلت إلينا في الجلسة الافتتاحية رسالة من الأطفال عن كيفية صنع عالم أفضل.

تمخّض عن مبادرة الأمم المتحدة الهامة هذه من أجل الطفل الكثير من الإجراءات العملية ومن التشريع الذي سيظل ذا أهمية كبرى في حياة أطفال عديدين، ولهذا السبب أود أن أعبر عن امتناني.

كنا أثناء العقد الماضي في بوليفيا أوفياء لالتزاماتنا نحو الأمم المتحدة وتجاه أطفالنا، كما رأينا معدلات وفيات الرضّع والأمهات تهبط بصورة ملموسة. وقد بدأنا في السنوات القليلة الماضية نتحول من بلد يركّز على بقاء الطفل

إلى بلد يعزز حقوق الطفل وحمايته. بدأت بوليفيا تركز الآن على نوعية الحياة التي سيحياها هؤلاء الأطفال بعد تأمين بقائهم.

ولا ينقذ توفير التأمين الصحي المجاني حياة الكثير من الأطفال دون الخامسة فحسب، بل يضمن وفاة عدد أقل من الأمهات. لقد قضت برامجنا الخاصة بالتحصين، التي تموّلها الحكومة، على شلل الأطفال قضاء مبرماً، وهي تغطي نسبة ٩٠ في المائة من الأمراض الشائعة الأخرى.

لقد حدّ برنامج الإصلاح التعليمي الناجح لدينا من نسبة الانقطاع عن المدرسة الابتدائية والرسوب. فقد حدث تغير في أسلوب التعليم الذي يزيد من المشاركة ويضمن نوعية تعليم أفضل. وأحدث التعليم ثنائي اللغة، الذي غالبا ما يسهم في تطويره السكان الأصليون الذين لم تتح للكثير منهم إمكانية التعليم الرسمي، وعياً ثقافيا كاد يتلاشى سابقا. تعطى الدروس بلغات أيمارا وكويتشوا وغواراني فضلا عن اللغة الإسبانية. هناك كثير من الأطفال يذهبون الى المدرسة للمرة الأولى، ويشاركون بنشاط، لأنهم يتعلمون بلغة هي لغتهم عن أمور ذات أهمية بالنسبة إليهم.

نحن فخورون جداً بالتحسينات التشريعية الجارية باسم الطفل. في عام ١٩٩٩ تم التوقيع على مدونة الأطفال والمراهقين لتصبح قانوناً ينظم حقوقهم بحزم. كما تم، منذ وقت قصير، التوقيع على مرسوم سام يعطي كل المواليد الجدد في بوليفيا الحق في الحصول على شهادات ميلاد مجانا. ونحن الآن نبحث عن دعم مالي لكي نستطيع أن نتيح لجميع الأطفال الحصول على الحق نفسه. وفي هذا الأسبوع ننتظر الموافقة على عدد من مشاريع القوانين الجديدة التي تسمح باعتماد القرارات الدولية، وتساعد على منع إساءة معاملة الأطفال، والعناية بالأطفال الذين تمت الإساءة إليهم، ومعاقبة المسيئين، ووضع حد للاتجار بالأطفال.

وعلى مدى الخمسة عشر عاماً القادمة، سوف تستفيد بوليفيا من تخفيف عبء الدين بمبلغ ١,٦ بليون دولار أميركي من خلال برنامج مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وستتدفق هذه المبالغ عبر البلديات لتخصيص المزيد من الأموال للمجتمعات الريفية لأن لها المزيد من الاحتياجات. وسيكون للمجتمع المدني دور فاعل في تحديد الجهة التي ستذهب إليها الأموال، وفي الإشراف على البرامج الاجتماعية التي سيتم إنجازها بهذه الأموال. وسيتمكن الآباء من اتخاذ القرارات بشأن أطفالهم.

ولن يكون من العدل التحدث عن مدى التقدم الذي أحرزناه دون ذكر الأوجه المتعددة التي لا نزال بحاجة إلى إجراء التحسينات فيها. فمشاريع التأمين عندنا لا تستخدم كما يجب بعد. وليس لدينا العدد الكافي من المدارس ولا العدد الكافي من المعلمين اللازمين لها، وفي أحيان كثيرة لا تحمي القوانين مَن هم بأمسّ الحاجة إليها.

وهناك أيضا عدة مجالات هامة تتناول احتياجات محددة للطفل تتطلب اهتماما فوريا، بدءاً من سياسة الحكومة بحيث نستطيع أن نضمن تحقيق حقوق الطفل واحترامها. ومن بين هذه القضايا مسألة عمل الأطفال والنمو في الطفولة المبكرة، والأطفال المعوقون، وتنامي ظاهرة إقامة الأطفال في الشوارع، ووفيات الأطفال الحديثي الولادة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي وسعنا تحسين الأداء لتلبية الاحتياجات الأساسية للطفل ولتأمين حقوقه الأساسية.

ولهذه الأسباب وغيرها في جميع أنحاء العالم، نحتاج إلى مواصلة العمل بالتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لنناضل من أجل أطفال العالم. ولهذا دعونا نلتزم سويا بتعزيز حقوق الطفل ونطالب بمشاركة الطفل وانتفاعه ونقف بحزم لمنع جميع أشكال الإساءة إليه.

باسم بوليفيا، أقدم دعمنا الكامل للأمم المتحدة والتزامنا بالخطط الموضوعة والقرارات المتخذة أثناء هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، لأنه ليس من شيء أدعى إلى الحزن من نظرة اليأس في عيني طفل لا مستقبل له، ولا شيء يولّد الفرح أكثر من عيون الأطفال الذين تم تحصينهم وتغذيتهم وتعليمهم. إن بين أيدينا أمر التماع البريق في عيني كل طفل في بوليفيا وكل طفل في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة إيلين مارغاريث لوي، رئيسة وفد الدانمرك.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): فيما تصل هذه الدورة الاستثنائية إلى نهايتها، يسرني أن يكون الطفل من جديد قد وُضع بنجاح في صدارة جدول أعمالنا. لقد اجتمعنا معاً كي نناقش موضوع الطفل، لكننا لم نتكلم وحسب، بل استمعنا إلى الأطفال وقد كان لهم تأثير على قراراتنا هنا في قاعة الجمعية العامة، وفي الاجتماعات الجانبية وفي داخل الوفود. ولا أظن أن بإمكاننا أبدا أن نناقش قضايا الأطفال بالطريقة القديمة، دون الاستماع إلى آرائهم.

قال لنا الأطفال إنهم يريدون أن يروا تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد نفد صبرهم وذلك لسبب وجيه. هناك ثغرة هائلة بين نوايانا الطيبة الكثيرة والحياة التي يُكره ملايين الأطفال عليها ، في فقر وإهمال. وبالرغم من التقدم الذي أحرز في بعض النواحي، فقد بقي الكثير مما ينبغي فعله بعد. لا بد للنوايا الطيبة والكلام الجميل من أن تترجم إلى أعمال ملموسة.

الفقر هو السبب الجذري لأكثر انتهاكات حقوق الطفل. في مؤتمر قمة كوبنهاغن الاجتماعي، أعطينا وعداً بأن نجتث جذور الفقر المدقع، لكن تقدمنا كان بطيئاً. هناك ٢٥ في المائة من مجموع أطفال العالم يعيشون في أسر مضطرة للحياة بأقل من دولار واحد للشخص في اليوم. ويموت ملايين الأطفال بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وهناك مائة مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس. وهذا هو السبب في أن أهداف قمة الألفية الإنمائية يجب تحقيقها، وهو السبب أيضاً في أن هذه الأهداف يجب أن تكون نبراساً تسترشد أعمالنا به.

إن للأطفال، كما بيّن الأمين العام، حق المطالبة بأن يكون عملنا أفضل. تؤكد اتفاقية حقوق الطفل أن للأطفال حقوقا، شأنهم شأن الكبار: لهم حق النماء والحق في الحماية من التمييز والاستغلال الاقتصادي والأذى والعنف. ولهم حق المشاركة وإسماع صوتهم في جميع الشؤون التي تتصل بهم.

والحقوق لا تعني حقوق القلّة وحسب، بل حقوق أكثر فئات الأطفال تهميشا. يجب أن نفعل أكثر لكي نصل إلى مَن لا سبيل للوصول إليهم – وليس أقلّهم ذوو الإعاقات من الأطفال والأطفال الذين ينتمون إلى أقليات عرقية.

تشمل الحقوق أيضا الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية. والمراهقون نشِطون جنسيا في جميع أنحاء العالم. يمكننا أن ننكر ذلك، ويمكننا أن نسكت عن ذلك، لكنه أمر واقع. وبالسكوت نقرّر بقرار نهائي مصير ملايين أخرى من المراهقين الذين يقعون ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وضحايا الحَمل المبكر وغير المرغوب فيه، وعمليات الإجهاض غير المأمونة العواقب وضحايا الأمراض التي تنتقل عدواها عن طريق الجنس. ولن يوضع حدّ لهذا الاتجاه إلا إذا سلّمنا بحقوق المراهقين وباحتياجاتهم.

أعتقد أن باستطاعتنا فعلا تحقيق أهدافنا، خاصةً إذا اعترفنا بأن الأطفال ليسوا مشاكل أو فئات ضعيفة – إنهم

أفضل مورد لنا وأكثر مواردنا إشراقا. ولذلك نوافق على ما جاء في بيان ''منتدى الأطفال'' إذ قال:

''لسنا مصادر المشاكل؛ نحن الموارد اللازمة لحلّها. لسنا النفقات؛ نحن استثمارات. لسنا أناساً صِغارا وحسب؛ نحن قبل كل شئ كائنات بشرية ومواطنو العالم''. (A/S-27/PV.1)

إن الدخول في حوار مع الأطفال والمراهقين، والاستماع إلى آرائهم، وإقامة شراكات معهم، والتعلّم منهم أمور تدلّ على حصافة الرأي. وهذه الدورة الاستثنائية هي نقطة انطلاق مناسبة لدفع عجلة هذا الحوار. يمكن للأطفال والمراهقين أن يكونوا فاعلين بنائين، لهم أهميتهم في عمليات التنمية. وسيكون تحدينا أن نؤمِّن تيسير مشاركتهم في تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج ترمي إلى تحسين حياتهم.

وعلينا، نحن الحكومات، أن ندعم الأطفال ونبذل قصارى الجهد لمساعدتهم في مسارهم. وفي سبيل تحقيق أهداف قمة الألفية الإنمائية الخاصة بتعليم الأطفال وصحتهم، نجدِّد تأكيد التزامنا بشراكتنا مع البلدان النامية. يجب التقيّد بهدف تقديم ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. فقد طال انتظار أن تبذل بلدان العالم الغنية جهودا عملية، حازمة في هذا الصدد.

إن مستقبل أطفالنا رهن بالقيادة على كل مستوياتها وبخيارات القادة. أرجو أن تكون هذه الدورة الاستثنائية بداية خطوة عالمية، تضع الأطفال في المقام الأول من جميع القضايا، لا قولا وحسب، بل بالفعل أيضا. وسيحكم أطفال العالم ومراهقوه على كيفية تدبيرنا الأمور، ويعتبرونا مسؤولين – على ما أرجو – عن جهودنا المبذولة لحماية حقوقهم وتعزيزها ولتحسين حياتهم. لهؤلاء الأطفال والمراهقين أقول: ''أرجو أن تحاسبونا على التزاماتنا؛ وطالبوا بحقوقكم''.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تويلوما نيروني سليد، رئيس وفد ساموا.

السيد سليد (ساموا) (تكلم بالانكليزية): أعلن، على حق، أن هذا اللقاء فريد وتاريخي. ولا بد لنا من التأكيد أنه لكذلك، لا قولاً فقط، بل بالإجراءات العملية. في ١٩٩٠، اتفق قادة العالم على إجراءات، تحمل في طيّاتها وعدا رسميا بأن توضع مصالح الطفل العليا في المقام الأول. وهذه الدورة الاستثنائية فرصة لتجديد إخلاصنا لروح ذلك الوعد.

يجب أن تبقى اتفاقية حقوق الطفل في صميم الجهود الدولية الرامية إلى إعطاء حقوق الطفل معناها. وهذه الاتفاقية هي صك حقوق الإنسان الذي يحظى بالقبول على أوسع نطاق عرفه التاريخ. وهي تحدّد المبادئ الأساسية لضمان العمل بحقوق الإنسان على صعيد العالم. وعدم تطبيق هذه المبادئ هو أصل فشلنا في المضي قُدُما إلى حد بعيد في مجال حقوق الطفل.

نشكر للأمين العام تقريره الشامل المعنون ''نحن الأطفال'' (A/S-27/3). وليس من المفاجئ أن يؤكد التقرير أوجه التفاوت وتفشي الفقر، وهو أمر نعرف جميعا أنه موجود. يُبيِّن التقرير، بتعبير أوضح، أن هذه الأحوال تتصل اتصالا مباشرا بالاستثمار الناقص في الصِغار، خاصة في صحتهم وتعليمهم وحمايتهم. إن كانت الحكومات جادة في الحد من الفقر، وجب عليها أن يتصدّر الأطفال فعلا قائمة أولوياتها.

يرحب وفدي بالمقترحات المقدمة بخصوص حصيلة هذه الدورة الاستثنائية. يحدد مشروع الوثيقة الختامية ما نعتبره العناصر الملائمة لعالم مناسب للأطفال، ونحن نؤيّد اعتمادها. وبوصفنا المجتمع الدولي، لا بد لنا من تأمين عالم كهذا والحِفاظ عليه، عالم يحظى الأطفال فيه بالحب

والاحترام، ويمكنهم النماء فيه بصحة وكرامة وسلام. وكما قال أحد ممثلي منتدى الأطفال، في مستهل هذه الدورة: العالم المناسب للأطفال هو عالم مناسب لكل الناس.

تعتقد حكومتي أن حقوق الأطفال وحريتهم تزدهر أفضل ما تزدهر في سياق تقاليدنا وثقافتنا. ويعكس دستور بلدي صورة التزام أساسي راسخ بحقوق الإنسان وحرياته، وبتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين، بصرف النظر عن نوع الجنس. لدينا وزارة مخصصة لشؤون المرأة، أُسنِدت إليها المسؤولية عن الأطفال، ويعكس وجودها دور المرأة الحاسم في التقاليد وفي تنمية البلاد، وهي تكفل فرصا متكافئة للنساء والأطفال في جميع مجالات مجتمع ساموا.

يقل تعداد السكان في ساموا قليلا عن ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، ٥٣ في المائة منهم دون سن الـ ٢٠. وبإمكان كل فرد، صغيرا كان أم كبيرا، الحصول على خدمات الصحة الأساسية وعلى إمدادات مياه مأمونة وافية ومرافق صحية. ونأخذ تدريجيا بتحسينات، في محاولة منا لتذليل القيود على مواردنا وغيرها من القيود.

والتعليم الابتدائي إلزامي لجميع الأطفال. ومعدلات القيد في المدارس مرتفعة جدا لجميع المراحل. وقد انصب تركيزنا أيضا على الطفولة المبكرة وتعليم الفئات الخاصة. تؤدّي مجتمعات القرى والأحياء المحلية أدوار شراكة أساسية، كشأن المنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية. وقد تلقى التعليم الرسمي ما يناهز ٧٣ في المائة من مجموع سكان ساموا الإناث و ٦٩ في المائة من الذكور. أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في ساموا فيقدَّر بحوالي ٩٧ في المائة.

تقدّم الحكومة معونات دعم كبيرة جدا لتوفير الخدمات الصحية. ومعظم الخدمات الصحية التي تمولها الدولة، من التحصين إلى العناية بصحة الأم وخدمات المرضى في المستشفيات، إما مجانية في مراكز تقديمها، أو معانة بدعم كبير. وتعمل الحكومة ناشطة بسياسة تكافؤ حصول الجميع على الخدمات الصحية، ويحظى جميع الأطفال دون الخامسة برعاية طبية مجانية. ولدينا مشروع شامل جارٍ، استجابةً لمفهوم الطفل السليم، يشمل الوقاية من الإصابة ومن الحمّى الروماتزمية، ورسم سياسات عامة تتعلق بصحة الطفل.

وقد أُنشئت فعلا آلية تنسيق وطنية، تضم إدارات الحكومة وجميع أصحاب المصلحة. وأود أن أقول أيضا إن لوسائل الإعلامِ النشطة جيدة الاطلاع دورا حيويا تؤديه في تحقيق رفاه الطفل.

يكمل جهودنا على الصعيد الوطني ما يلزمنا فعله بصفتنا تابعين لمنطقة منتدى جزر المحيط الهادئ. أمس، أوجز الممثل الدائم لناورو، رئيس مجموعتنا، بعض أنشطتنا الإقليمية في المجال المذكور، وأنا أؤيد ما قاله. ولكن لا بد لي من تناول جانبين وحسب من جوانبها.

يأتي أولا مفهوم إطار الجزر السليمة صحيا، الذي يقر جزئيا بالحاجة إلى التوازن البيئي. تطرح الصلات التي تربط بين الصحة والبيئة، وآثار ذلك في الفئات الضعيفة، لا سيما الأطفال، مسائل حقيقية، وخطيرة. وهذه النقطة واردة في مشروع الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية. والمجتمعات المحلّية في الجزر الصغيرة معرَّضة لترد بيئي ملموس، بل خطير أحيانا، يزيده حدة ضغط توسّع المدن وآثار تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية.

ثانيا، يبدو لوفدي أن الأخذ بنهج إقليمي في الاقتصاد عامل يمكنه تسهيل التمتع على نحول أفضل بالإنجازات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي قد تتيح فرصا أحسن للتعليم عامة وللأطفال خاصة، واستخدامها على نطاق أوسع.

إننا نتفق تماما مع ما أُعرب عنه من مخاوف ومشاغل إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ولم ينج بلدنا نفسه من ذلك المرض. ومع أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قليل، فلا مجال لخطأ في السياسة أو للتساهل، وإلا كانت العواقب وخيمة، بمثابة كارثة في بلد صغير كبلدي. والعمل جارٍ باستراتيجية وطنية، وسنواصل التماس الدعم والمساعدة الفنية، حسب الاقتضاء.

ومع أننا نستطيع أن نشير إلى منجزات ملموسة تحققت لأطفال العالم في السنوات الـ ١١ الماضية أو نحوها، فلا يزال هناك كثير من العمل الهام غير المنجز، خاصةً في مجالات حاسمة الأهمية لحماية الطفل، تشمل الاستغلال الجنسي، آثار النزاع المسلّح، وعمل الأطفال، وجميع أشكال الإساءة إليهم.

إن الأطفال ينادون مطالبين بردّ. وفيما يتعين علينا أن نعدهم بالمستقبل، يجب ألاّ ننسى – على نحو ما ذكرّونا به محقّين من هذا المنبر – أنهم أيضا ينتمون إلى الحاضر كل الانتماء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة السيد أحمد عبدي هاشي، رئيس وفد الصومال.

السيد هاشي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): نحن اليوم نقف على مفترق طرق تاريخي. منذ أكثر من عقد، اعتمدنا – نحن المجتمع الدولي – اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذه الدورة الاستثنائية، نقيّم المنجزات وأوجه القصور لكل بلد وللقرية العالمية في تحقيق المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية وفي بروتوكوليها الاختياريين. وقد أُنجز الكثير؛ لكن هناك الكثير أيضا مما لا يزال علينا القيام به. ولا ينفك احترام حقوق الطفل يُشكل مهمة رهيبة، وهو تحد يستدعي اهتماما فوريا على كل صعيد. إن أطفال العالم جديرون بالأفضل.

بهذه الروح، كان لي أمس، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، شرف التوقيع باسم حكومة الصومال على اتفاقية حقوق الطفل. وسوف نصدق عليها عمّا قريب. وسوف نوقع أيضا على البروتوكولين الاختياريين في الوقت المناسب.

يستحق أطفال فلسطين وأطفال الصومال أفضل مما يلاقون. تحرم قوات الاحتلال الإسرائيلي أطفال فلسطين كل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية تقريبا. وتقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل الأطفال الفلسطينيين، وبهدم منازلهم ويُهضم حقهم في بيئة سلمية دون ما عقاب.

نحن في الصومال نُقر بدور الأمم المتحدة ونقدره، خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، في تحسين نوعية حياة أطفال الصومال. غير أن أطفالنا الصوماليين لا يزالون يواجهون التحديات. وعلى سبيل المثال، تبلغ معدلات اعتلال الأطفال ووفياتهم مستويات مرتفعة للغاية. ومعدل وفيات الرضع عندنا هو من أعلى معدلات العالم. وتتسبّب أمراض معدية قابلة للشفاء، كالسل، بأكثر من نصف مجموع وفيات الأطفال. تشير التقديرات إلى أنه لا يتلقى جميع أنواع اللقاحات الموصى بها إلا ١٠ في المائة من الأطفال الصوماليين في الأشهر الـ ١٢ الأولى من عمرهم. ومعدل وفيات الأمهات هو من أعلى معدلات العالم. ولا ينام تحت ناموسية إلا ١٥ في المائة من أطفال الصومال، ولا يتسنى الحصول على مياه الشرب المأمونة سوى لـ ٢٨ في المائة من السكان – ناهيك عن أن الانتفاع بالصرف الصحي محدود جدا. وتتعدى الكوليرا في الصومال إلى حد بعيد نسبة الـ ٥ في المائة، في حين أن الأموال المتاحة لمكافحة الإيدز لا تُذكر.

وفي مجال التعليم، نرى أن الطفل الذي كان في الخامسة من العمر في ١٩٩٠، عند بداية الحرب الأهلية في الصومال، وأصبح في سن الـ ١٧ الآن، لا يمكنه الحصول على تعليم نظامي رسمي. وهذا الفتى، ابن الـ ١٧ عاما يصير اليوم – لتعذر حصوله على التعليم وتأمين اللائق من أسباب العيش له – جنديا صغيرا، تحت رحمة أمراء الحرب الذائعي الصيت. يجري تعليم هؤلاء الجنود الأطفال أن يقتلوا وأن يخطفوا موظفي المساعدات لقاء فدية أو ترويع المجتمع الدولي وتنفيره من العمل في الصومال.

وفي مجتمعات العالم التي تمزقها الحروب، وخاصة في أفريقيا، يتم استغلال الأطفال والإساءة إليهم على يد أمراء الحرب، الذين لا يهمهم إلا بقاؤهم سياسيا ومصالحهم. ويتحول مستقبلنا، أطفالنا، إلى آلات قتل. وفي أفريقيا، مات أكثر من مليون نسمة من جراء العنف، والتشريد والمجاعة لا تمزّق الصراعات نسيج مجتمعاتنا السياسي والاجتماعي وحسب، بل تدمر مستقبلنا أيضا، الذي هو أطفالنا.

يعلّم أطفال البلدان المتأثرة بالصراعات، كالصومال، لغة البندقية – أي ثقافة القتل – ويعلَّمون كيفية استعمال الأسلحة، لا بلسمة الجراح. إن أطفال الصومال يحرمهم أمراء للحرب لا يراعون ذمة من حقهم في السلم وفي نماء سلمي. إن سيل الأسلحة والألغام الأرضية المتدفق إلى الصومال يشجّع ثقافة الجنود الأطفال وميليشيا الأطفال. في هذا السياق، يتوجب على جميع الدول بصورة حتمية، خاصة على الدول المجاورة للصومال، أن تحترم حظر توريد الأسلحة إلى الصومال، الذي فرضه مجلس الأمن. فالتقيّد الصارم بقرارات مجلس الأمن المتصلة بذلك سيزيد من فرص تهيئة البيئة السلمية اللازمة لتنمية إمكانيات أطفالنا الكبيرة على الوجه الأكمل.

وعلى ضوء التزامنا باتفاقية حقوق الطفل وبالبروتوكولين الاختياريين، والتزامنا بالميثاق الأفريقي الخاص بحقوق الطفل ورفاهه، ستواصل حكومتي بذل جهودها لبناء السلام؛ وستعيد تقديم الخدمات الأساسية؛ وستعبئ وتشجع وتدعم القائم من جهود المجتمع المدني في مجالات رصد حقوق الإنسان وتوفير الخدمات الصحية والتعليم؛ وتقيم شراكات مع المجموعات الناشطة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة ولإزالة التمييز على أساس نوع الجنس في جميع جوانب الحياة. وستعبّئ حكومتي أيضا موارد بشرية ومالية من مصادر خاصة أو دولية بغرض توفير الخدمات التالية على جناح السرعة: إعادة توطين الأطفال النازحين وجمع شملهم مع أسرهم؛ تشجيع أنشطة اقتصادية صغيرة الحجم تسهّل كسب الرزق؛ تأهيل عناصر الميليشيا من الأطفال والأطفال المحاربين وتقديم المشورة إليهم؛ إنشاء برامج توعية بخطر الألغام وتأهيل ضحايا الألغام، خاصة من الأطفال.

لكن السلام والاستقرار وفرص التنمية هي الشروط المسبقة الأولى، اللازمة لاحترام حقوق الطفل. وحكومتي، باضطلاعها بولايتها المتمثلّة في إحلال السلم والاستقرار، ستمهّد السبيل لاعتماد وتنفيذ برامج وطنية تتصدى بشكل مقصود لاحتياجات أطفال الصومال.

في هذا السياق، أناشد المجتمع الدولي مساعدتنا، لا على التقيّد بما تفرضه الاتفاقية التي وقّعناها أمس من واجبات وحسب، بل على إتاحة حياة أفضل لأطفالنا كذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة السيد فريد عبود، رئيس وفد لبنان.

السيد عبود (لبنان): يسعدني أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية، ويشرفني أن أنقل

إليكم تحيات رئيس الجمهورية اللبنانية وتمنياته بنجاح هذا المؤتمر.

إن لبنان، الذي شارك في القمة العالمية للطفولة سنة ١٩٩٠، يجد نفسه معنيا أكثر من أي وقت مضى بأهداف هذه القمة رغم التحديات التي يواجهها والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الشريحة الكبرى من أبنائه.

فقد استطاع لبنان أن يعبر عن التزامه بحقوق الطفل من خلال مبادرات عديدة على الصعيد التشريعي، كان أبرزها المصادقة على بنود اتفاقية حقوق الطفل في العام ١٩٩١، والتوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية بشأن بيع وبغاء الأطفال، والانضمام إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية حول حظر عمل الأطفال، كما تم تأليف اللجنة البرلمانية لحقوق الطفل في العام ١٩٩٢ بغية تحديث القوانين المتعلقة بوضع الأطفال في لبنان، وتم إنشاء المجلس الأعلى للطفولة في العام ١٩٩٤، وهو المجلس الذي شكل الإطار الوطني الاستشاري لتعاون القطاعين الرسمي والأهلي من أجل ضمان حقوق الطفل، فضلا عن استحداث وزارة خاصة بالشباب والرياضة تعنى بالأطفال والشباب اليافعين، وإقرار قوانين تتعلق بالإعاقة وبحماية الأحداث، وبالتدريس الإلزامي، وغير ذلك من الإجراءات التي أدت إلى تحقيق العديد من الإنجازات العملية.

ففي مجال الصحة العامة، استطاع لبنان أن يخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلث، وذلك عن طريق مكافحة الأمراض التي يمكن التلقيح ضدها، كما طبق استراتيجية منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف بشأن القضاء على شلل الأطفال، فنجح في ذلك بشكل شبه نهائي، كما عمل على مكافحة سوء التغذية في صفوف الأطفال، مما أدى إلى خفض نسبة الإصابة بهذه الظاهرة، حيث أظهرت معظم المؤشرات الدولية المعتمدة من قبل منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف أن لبنان بات يحتل موقعا جيدا على هذا الصعيد.

أما على الصعيد التربوي، فقد أقر مجلس النواب اللبناني قانون مجانية وإلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية، وأظهرت نتائج المسح الوطني للعام ٢٠٠٠ أن معدل المنتسبين إلى التعليم الابتدائي يفوق ٩٨ في المائة دون أية فوارق بين الجنسين، وأن عدد المنتسبين إلى دور الحضانة ورياض الأطفال هو ٨٥ في المائة. هذا وقد عملت الحكومة على تحديث المناهج التربوية وتأهيل مباني المدارس الرسمية، وعلى تعديل أحكام قانون العمل اللبناني لجهة تحديد شروط استخدام الأولاد والأحداث في الأعمال الصناعية والخطرة، وذلك بغية الحد من ظاهرة عمالة الأطفال.

أما فيما يتعلق بأخطار المخدرات والتدخين والكحول لدى الشباب، فقد أقر مجلس النواب في العام ١٩٩٧ قانونا عصريا يتضمن مواد خاصة بالأطفال هدفها حمايتهم وعلاجهم في حال تعاطيهم المخدرات.

إن ما يزيد من تفاقم وضع الأطفال في منطقتنا هو استمرار تنفيذ سياسات عدوانية وقاسية موجهة ضد المجتمعات المدنية فيها. فاحتلال إسرائيل لجنوب لبنان وقصفها لأراضيه ولِبُنْيته التحتية ومؤسساته المدنية لسنوات طويلة؛ ترك كله دمارا كبيرا وعرَّض البنية الاجتماعية فيه لخضات عميقة، مما أثر بشكل سلبي على أوضاع الأطفال في المنطقة. إشارة إلى الفقرة ٧٤ من تقرير الأمين العام إلى هذه الدورة حول أخطار الألغام، فقد خلف الاحتلال الإسرائيلي وراءه أكثر من ٤٠٠ ألف لغم أرضي، أدت إلى وفاة وجرح عدد كبير من الأطفال والمدنيين الآخرين، وما زالت عملية نزع هذه الألغام تعترضها صعوبات جمة نتيجة تأخر إسرائيل في تزويد لبنان بالخرائط التفصيلية الكاملة لحقول الألغام التي زرعتها في بلادنا.

كما أن احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية وتنفيذها لسياسة عدوان مبرمج وشامل ضد الشعب الفلسطيني وسلطته ومؤسساته واستهدافها المدنيين بدون أي رادع، كل ذلك أدى إلى تدمير أو شلل مؤسسات التربية والعناية الصحية في فلسطين، مما عرض أوضاع الفلسطينيين لخطر جسيم لا بد من تداركه فورا لأنه وصل إلى حد الكارثة، وكان وقع هذه الممارسات مفجعا في مخيم جنين حيث عمدت إسرائيل إلى استهداف المدنيين من كافة الأعمار والفئات، بما في ذلك الأطفال الأبرياء. إن هذا النمط من التعامل العدواني مع المدنيين، ومع الأطفال بشكل خاص، هو السبب الرئيسي وراء تفاقم العنف في فلسطين، وليس أساليب التعليم كما يدعي البعض. فالوقائع، لا الكلمات، هي التي تولد الأفعال. ولا بد من تغيير واقع الاحتلال، كي يتوقف العنف. الطفل الذي يقتل أبوه أو يسجن أخوه أو يدمر منزله سوف يقاوم من يعتدي عليه مهما كانت النصوص في كتبه المدرسية. الاحتلال والقمع هما أخطر أشكال العدوان على الأطفال والطفولة. والخط الأول لحماية الأطفال هو إنهاء الاحتلال الذي يدمر حياتهم وبلادهم.

إضافة لذلك، إن استمرار الحصار على العراق، بصرف النظر عن تبريراته، أدى إلى التأثير سلبا على البِنْية الاجتماعية فيه، خاصة شريحة الأطفال واليافعين، وبات من الضروري إعادة النظر في آلية التعامل هذه تفاديا للأضرار التي تلحق بأطفال العراق.

إن لبنان، إذ يؤكد ضرورة تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع الأهلي وضرورة تكافل الدول ومساعدة بعضها البعض من أجل النهوض بوضع الطفل، يجدد التزامه بحقوق الطفل، ويعاهد هذه الدورة الاستثنائية الأخذ بالأهداف التي وضعتها الوثيقة الختامية التي ستصدر عنها والعمل على تحقيقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد جيرماية مانيل، رئيس وفد جزر سليمان.

السيد مانيل (تكلم بالانكليزية): بانعقاد منتدى الطفولة إلى جانب الأنشطة الكثيرة الأخرى التي تدعمه والتي تنعقد خلال هذا الأسبوع، فإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل توفر لنا وبدون شك فرصة تاريخية للسعي من أجل خلق عالم صالح للأطفال – عالم تسوده العدالة والسلام ويتم استئصال الفقر المدقع منه. هذا العالم يتم فيه خفض الوفيات بين الأمهات والأطفال ويتمكن جميع الأطفال من الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والتعليم الأساسي. إنه عالم مجهز تماما لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

وتتفق جزر سليمان مع الأمين العام اتفاقا كاملا على أن المسائل المتعلقة بالأطفال هي مسائل على جانب عظيم من الأهمية، ذلك أن أي نقطة انطلاق لاستراتيجيات التنمية الدولية التي تؤكد على التنمية البشرية العادلة هي، بطبيعة الحال، حقوق الأطفال ورفاههم. إن الأطفال هم الذين سيشكل نموهم الفردي ومساهماتهم الاجتماعية مستقبل العالم، وإنه من خلال النهوض بالأطفال يمكن القضاء على حلقات الفقر والاستبعاد والتمييز بين الأجيال.

ولذلك فإن حكومتي ملتزمة برفاه وحماية حقوق جميع الأطفال. فدستورنا يمنح الأطفال نفس الحقوق والحماية التي يتمتع بها البالغون، وإن القوانين الموجودة الأخرى صممت لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، وعمل الأطفال وإهمالهم. وكذلك يحترم الطفل ويحميه داخل نظام الأسرة التقليدية الممتدة. إضافة لذلك، فقد تم إعداد أطر سياسة عامة مختلفة لدعم الأنشطة التي تستهدف الأطفال في جميع أنحاء البلاد. وهي تشمل السياسة الوطنية

العامة المنقحة للأطفال وخطة العمل لسنة ١٩٩٦، والسياسة الوطنية العامة للأغذية والتغذية لسنة ١٩٩٥، والسياسة العامة للرضاعة الطبيعية لسنة ١٩٩٦، والسياسة الوطنية العامة للمرأة لسنة ١٩٩٨، والسياسة الوطنية العامة للشباب لسنة ٢٠٠٠.

تعكس معدلاتنا لوفيات الرضع صورة تحسينات جمّة في العقد الماضي، إذ هبطت من ٣٨ لكل ١ ٠٠٠ مولود حيا في ١٩٨٦ إلى ٢٨ في الألف في ١٩٩٩. أما أهم أسباب وفيات الرضّع فهي التعقيدات التي تحدث عند الولادة وذات الرئة والملاريا. والملاريا أيضا هي السبب الرئيسي لموت الأطفال دون الخامسة من العمر. وبرنامجنا للتحصين يسير بخطى ثابتة، بمعدل شمول يتجاوز ٨٠ في المائة من الأطفال دون السنة الواحدة من العمر. غير أن سوء تغذية الأطفال دون الخامسة مدعاة قلق متزايد. وثمة مسألة آخذة في الظهور أيضا هي تعاطي الشبان المخدرات والعقاقير. أما فيما يتعلق بالمياه النظيفة، فإن أكثرية الأسر المعيشية الحضرية يمكنها الحصول على إمدادات مياه أضيف إليها الكلور، ولكن لا ينتفع بالمياه النظيفة إلا ٦٠ في المائة من سكان الأرياف.

لم يعمّ التعليم الجميع ولم يصبح إلزاميا بعد في جزر سليمان. تقوم سياستنا الراهنة على توفير مزيد من فرص الدراسة في جميع مراحل التعليم وزيادة تقديم خدمات التعليم. وتعليم الطفولة المبكرة هو، منذ ١٩٩٦، جزء من نظام التعليم الرسمي. وقد ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من نسبة تقديرية كانت ٢٢ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٦٤ في المائة في ١٩٩٩.

رغم إحراز بعض التقدّم، لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله. وقد تسببت الاضطرابات العرقية الأخيرة وآثارها المدمِرة بنكسة كبرى في جميع البرامج القطاعية؛ وأدت إلى نزوح السكان واختلت من جرائها نظم التنسيق والإدارة. وبعد أن زاد معدل الالتحاق بالمدارس تدريجياً، انخفض بصورة مشهودة في مناطق الأزمة. تعمل الحكومة بجد لإعادة القانون والنظام ولتجعل من جزر سليمان مكانا يحظى فيه أطفالنا بالسلم.

إن الإعمار الاقتصادي والتنمية هما أيضا أولوية أساسية، لأن قدرتنا على تقديم خدمات صحية وتعليمية أفضل تتوقف عليهما. ومن الأمور الحيوية أيضا دعم شركائنا في التنمية، بما يشمل صناديق وبرامج الأمم المتحدة. والحكومة ترحب بالمبادرة التي اتخذتها اليونيسيف لتقييم برامجها في جزر سليمان وتؤيدها. ولا بد من موارد مالية إضافية لتوسيع نطاق هذه البرامج ولدعم واستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى تفهم احتياجات أطفالنا وحقوقهم. ونحن مدركون كل الإدراك، قبل كل شئ ضرورة الحكم الصالح والسياسات السليمة، ونحن نتخذ ما يلزم من خطوات في سبيل تحقيق ذلك.

يجب أن تقوم جهودنا لتهيئة عالم صالح للطفل على أساس مشاركة الجميع. ينبغي أن يُسمح لكل بلد وكيان أن يشارك في المنظمات الدولية التي تسهم في إعمال حقوق الطفل، إن كنا نريد تهيئة عالم مناسب لجميع الأطفال. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومتي بشدة طلب جمهورية الصين في تايوان المشاركة كمراقب في جمعية الصحة العالمية. إن المشاركة في هذه الجمعية هي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية. ومن الحقائق التي يعرفها الجميع أنْ لا حدودَ للصحة والأعمال الإنسانية، وأن المرض لا يبالي بالحدود. دعونا لا ننسى أطفال تايوان وشبابها. هم أيضا لهم حقوقهم. وقد أسهمت حكومة تايوان وقطاعها الخاص ومنظماتها غير الحكومية في قضايا إنسانية كثيرة، بما في ذلك قضايا الأطفال حول العالم. دعونا نتيح لهم فرصة الاستفادة من عالم مناسب لجميع الأطفال والإسهام فيه.

أخيرا، إن جزر سليمان شاكرة دعم شركائها في التنمية في العقد الماضي، بما في ذلك دعم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وأود أيضا أن أعرب عن عرفاني لإسهامات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما فيها الصليب الأحمر في جزر سليمان لعمله في مجال الأطفال المعوقين. وحكومتي ملتزمة بتنشيط هذه الشراكات.

سنعتمد مساء اليوم برنامج عمل للعقد المقبل عنوانه ”عالم صالح للأطفال“. فلنقم بأعمال تضاهي كلماتنا بتوظيف الاستثمارات اللازمة في أطفالنا. وليكن حنو التعاطف والحس الصادق بانتمائنا إلى إنسانية واحدة هما المبدأ الذي نسترشد به في مساعينا الرامية إلى خدمة أطفالنا وأجيالنا المقبلة. إن جزر سليمان تنضم إلى الحركة العالمية، الرامية إلى بناء عالم مناسب لجميع الأطفال.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة السيد توماس همماربرغ، رئيس وفد السويد.

السيد همماربرغ (السويد) (تكلم بالانكليزية): إننا نشارف الختام. وقد انتهت المفاوضات وسوف نتمكن مساء اليوم، على أرجح الظن، من اعتماد إعلان وخطة عمل – وذلك بروح من توافق الآراء. نريد أن نشكر المكتب وباتريسيا دورانت وزملاءها، وأن نعرب – بطبيعة الحال – عن عرفاننا لما قدمته اليونيسيف من توجيه ودعم. ومع القرار الذي سيُتخذ في وقت لاحق هذا المساء، نتعهد ببذل جهود جديدة لاحترام حقوق الطفل وحمايتها وتعزيزها. ينبغي أن يتجسد الآن هذا التعهد لأطفالنا حقيقة واقعة. لا يرضى أحد بوعود فارغة، ومن المؤكد أن الجيل الجديد لن يرضى. المطلوب هو الأفعال.

إن تطبيق إعمال الطفل مسألة تتجاوز عمل الخير؛ إنه تحد سياسي يستدعي رؤية سياسية وإرادة سياسية وطموحا سياسيا واعيا. تطلب منّا اتفاقية حقوق الطفل أن نضع مصالح الطفل العليا موضع الاعتبار الأول في جميع ما نتخذه من مقررات تؤثر في الأطفال. وهذا بدوره يقتضي تحليلا جديا لتأثير القرارات على الأطفال كجانب اعتيادي من جوانب صنع القرارات السياسية والإدارية.

علينا أن نعيد النظر في تشريعنا لنجعله منسجما مع مبادئ حقوق الطفل والاتفاقية ككل. من الأمثلة على ذلك حظر العقاب الجسدي وغيره من أشكال الإساءة إلى الأطفال. وينبغي أن ننشئ نظاما لجمع البيانات والإحصائيات ذات الصلة بحالة الأطفال. وينبغي أن تكون هذه البيانات موزعة على أساس نوع الجنس والعمر والإعاقة وأوضاع الأسرة وغير ذلك من المعايير الأساسية. ويجب تحليل هذه الوقائع لتتخذ أساسا لإصلاحات لاحقة. وينبغي أيضا أن ندعم الرصد المنهجي لحالة الطفل، بتعيين أمين مظالم مستقل مثلا، بوسعه الدفاع عن صالح الأطفال واقتراح إصلاحات مؤاتية لهم. علينا أن ننشر الوعي بشأن حالة جميع الأطفال وحقوقهم. وينبغي تثقيف المهنيين العاملين مباشرة مع الأطفال وتقديم المشورة لهم بشأن معنى حقوق الطفل. ويجب أن تكون الاتفاقية جزءا من المناهج المدرسية، كما يجب تنظيم الحياة اليومية في المدرسة بما يتّسق وروح الاتفاقية، أي أنه لا بد لنا من إضفاء الديمقراطية على مدارسنا.

تطلب منا الاتفاقية أيضا استخدام أقصى حدود مواردنا المتاحة لتأمين رفاه الأطفال. ينبغي أن تكون كفة مصالح الطفل راجحة في عمليات ميزانياتنا الوطنية. على المجتمعات والبلدان التي تنعم بمزيد من اليسر واجب المشاركة في تحمل الأعباء. وعندما يتعلق الأمر بالأطفال، لا تقف واجباتنا عند حدود الأوطان. وينبغي أن توجه الآن برامج التعاون الإنمائي وجهة المساعدة على تطبيق الحقوق الواردة في خطة العمل التي نزمع إقرارها.

أما نحن، فنعلن تعهّدنا بمواصلة تخصيص أكثر من ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجنا القومي للتعاون الإنمائي، وبزيادة تركيز إسهامنا على احتياجات الطفل. ونحن مستعدون لتبادل الخبرات – كلا من التقدم المحرز والصعوبات – مع جميع شركائنا.

ينبغي أن تتخذ جميع هذه الإجراءات السياسية بالحوار مع جيل الصغار. وثمة تحد رئيسي هو انفتاح مجتمع الكبار على الصغار. وينبغي أن نلتمس، على الصعيدين المحلي والوطني، سبل حوار ذي شأن واحترام. وينبغي أن يكون من الجلي أننا نشرك الأطفال في كل القضايا المتصلة بهم. وعلينا احترام آرائهم حسب سنّهم ونضجهم، على نحو ما تقول الاتفاقية.

بتلك الروح، فإن وفد السويد قد طلب من عضوة شابة في وفدنا، مايا فرانكل، أن تختم هذا البيان بأفكارها حول مشاركة الطفل.

السيدة فرانكل (السويد) (تكلمت بالانكليزية): في عام ١٩٩٠، قرر مؤتمر قمة الطفل خلق عالم أفضل للأطفال. لماذا لم يتحقق ذلك؟ تتوفر في العالم اليوم الموارد لتحقيق بقاء ونشأة جميع الأطفال. وجوابي على هذا السؤال هو فقدان الإرادة السياسية لإشراك الشباب في اتخاذ القرارات. المشاركة: لقد استخدمتم وأسأتم إلى هذه الكلمة كثيرا، ولكن هل تعرفون حقا ما معنى هذه الكلمة؟ لقد نسيتم منذ إثني عشر عاما أن تسألوا الخبراء أنفسهم، الشباب. ومع ذلك، فإن الاتفاقية منحتنا حقوقا، وفي هذه الدورة تحقق بعض التقدم. لقد تم إشراك المزيد من الأطفال في الأعمال التحضيرية وفي الوفود الحكومية. ولسوء الطالع، لقد فاتنا أن نحدد للمشاركة المجدية قبل أن نبدأ في ممارستها.

إنها ليست مشاركة أن يكون حضور الشباب مجرد زينة، ليبتسموا ابتسامة طيبة أو يغنوا ويرقصوا فقط. وهي ليست مشاركة حين تكون قاعات الاجتماعات والترجمة المقدمة لنا دون المستوى المطلوب الذي تتمتع به الوفود البالغين. ونحن غالبا ما نكون في حاجة إلى المزيد من المساعدات، ولكننا باستطاعتنا الاستغناء عن الترف.

وتصبح المشاركة ذات معنى عندما يكون وجودنا هنا على قدم المساواة مع الجميع – قبل، وأثناء وبعد اتخاذ المقررات. إننا لا نتوقع منكم أن تصغوا، وتبتسموا وتقولوا إنكم توافقون إن لم توافقوا. فالاحترام هو عندما تأخذون أفكارنا بجدية. قولوا لنا ما تختلفون معنا بشأنه وكونوا على استعداد لحل توفيقي معنا. إننا لسنا أغبياء. إننا ندرك أنه لا يمكن تحقيق كل شيء دفعة واحدة. وبمشاركة ذات معنى من هذا القبيل، يمكن البدء باعتبار الشباب موردا كبيرا بدلا من عبء أو مشكلة.

من الشائع القول بأننا نمثل المستقبل. وهذا ليس أفضل الأسباب التي تستدعي مشاركتنا. بدلا من ذلك، إننا نعيش في الحاضر وأن فيه الكثير منا يعاني اليوم بشكل كبير. إننا خبراء في واقع أحوال الشباب اليوم، وليس ما كان عليه حالهم قبل ٢٠ أو ٤٠ سنة خلت. وإنني أعرف أنكم جميعا كنتم شبابا، ولكن العالم يتغير بسرعة. ولإدراك كيف يشكل الحاضر المستقبل، ينبغي عليكم أن تصغوا لنا وتحترمونا كما تحترمون الخبراء الآخرين.

وأود أن أنظر إليكم جميعا في أعينكم وأقول إنكم لو أدركتم لدى اعتمادكم اتفاقية حقوق الطفل أنها التعامل معنا بجدية، فإنني لست متأكدة من أنكم ستوافقون عليها.

وأخيرا، فكلما تم الاستماع إلى مزيد من الآراء، كلما كان التوصل إلى اتفاق أصعب، ولكن على الأرجح أن الجوانب الهامة لن يطويها النسيان. إن استيعاب كيف يعيش الأطفال اليوم يعني كيف يمكننا أن نجعل من الاتفاقية حقيقة واقعة. هذا ما نريد عمله، أليس كذلك؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى صاحب المعالي السيد جان – فرانسوا جيوفانيني، وزير الدولة للشؤون الخارجية السويسري.

السيد جيوفانيني (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد سويسرا بداية أن يتقدم بالشكر إلى رئيس اليونيسيف وإلى اليونيسيف على تنظيم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للأطفال. وإنه ليسعد وفد سويسرا كثيرا المشاركة في هذا الحدث ذي الأهمية الجوهرية، الذي يهدف لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بأكمله بجعل حقوق الطفل حقيقة واقعة.

إن الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل تمثل أساسا قانونيا متينا لتقييم الجهود المبذولة، ولتحديد الأهداف وتعبئة طاقة جديدة. وإلى جانب هذه الاتفاقية، توجد صكوك دولية أخرى تعزز حقوق الطفل. وعلى وجه الخصوص، تلك الصكوك تشمل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

لا يزال عدد أكثر مما ينبغي من الأطفال يعيشون في ظروف محفوفة بالخطر، وبدون التعليم الأساسي أو سبل الوصول إلى خدمات الرعاية والصحة المناسبة، ويواجهون يوميا جميع أشكال العنف والتمييز، ويستغلون اقتصاديا أو جنسيا. ولهذا فإن الأطفال يمثلون فئة ضعيفة، وحمايتهم ضرورية. ولكن ضمن تلك الفئة هناك أطفال معرضون أكثر حتى من ذلك، ولذلك ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لتلبية الاحتياجات الخاصة بهم في الحماية. وهم يشملون بوجه خاص المعوقين، وأبناء مجموعات الأقليات، وأطفال الشوارع، واللاجئين والمشردين داخليا من الأطفال، والأطفال الذين تيتموا بسبب الإيدز وآخرين يعيشون في ظروف لا تطاق.

وتبذل سويسرا كل ما في وسعها لضمان حماية أفضل للأطفال على المستويين الوطني والدولي، بالقانون وعلى أرض الواقع على حد سواء. إن التزام سويسرا قائم على المبادئ الأساسية التالية: الحماية، احترام سلامة الأطفال البدنية والعقلية، حظر التمييز، وخاصة فيما بين الفتيان والفتيات، ومصلحة الطفل العليا، والحق في الحياة، وفي البقاء والنمو، واحترام آراء الطفل.

وستواصل سويسرا التزامها باستئصال الفقر وتعزيز الأمن الإنساني. وبلادي مصممة على توفير الحماية الكاملة للأطفال المشاركين في الصراعات المسلحة والمتأثرين بها. وتلك الحماية تستلزم، ضمن جملة أمور أخرى، إدانة جميع أشكال انخراط الأطفال تحت سن ١٨ في الصراعات المسلحة، واحترام القانون الإنساني الدولي وحماية ومساعدة الجماعات الضعيفة كافة.

وعلى المستوى الوطني، ستضاعف سويسرا جهودها لصالح الأطفال في المجالات الخمسة ذات الأولوية التالية: منع العنف ضد الأطفال، وخاصة الاستغلال الجنسي، مكافحة الاتجار بالبشر، والتشجيع على مشاركة الأطفال والشباب على كافة مستويات المجتمع، سواء أكان ذلك على صعيد الأسرة أو المدارس أو السياسات، وأخيرا، العمل على دمج الأطفال – الأجانب بصورة أفضل، وخاصة فيما يتعلق بتدريبهم.

وستقدم سويسرا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، إلى لجنة حقوق الطفل أول تقرير حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ونرى أن خبرة اللجنة أساسية لتقييم حالة الطفل في سويسرا تقييما نقديا ولتحديد طرق عمل مستقبلية.

وترحب سويسرا بوجود توافق الآراء العالمي حول ضرورة حماية حقوق الطفل والنهوض بها. وبالرغم من تحقيق تقدم كبير منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠ في مجالات عدة في أماكن مختلفة من العالم، إلا أن هنالك عقبات ما زالت قائمة وهناك تحديات كبرى جديدة ظهرت، بما في ذلك آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال. ويتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يستمر وأن يعزز جهوده. وستسهم سويسرا من جانبها في تلك الجهود بالتزام قوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لمقرر اتخذته الجمعية العامة في جلستها الخامسة العامة، تستمع الجمعية الآن إلى صاحب السعادة السيد إيفان سيمونوفتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): ندرك جميعا أن الأطفال هم مستقبل العالم. واستثمارنا في الأطفال اليوم هو التزام أخلاقي، وهو التركة الوحيدة الحقيقية التي سنخلفها لهم. إذن، هل نستثمر قدرا كافيا؟

إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة تعلمنا بأن الأطفال غالبا ما يكونون أول ضحايا الصراعات المسلحة، والكساد الاقتصادي والفقر. وفي البلدان النامية، هناك طفل من بين ثلاثة أطفال، يعيش في فقر مدقع. ومن بين العائلات التي يقل دخلها عن دولار أمريكي واحد في اليوم هناك ٢٦ شخصا من بين كل ١٠٠ فرد لن يحصنوا ضد أي مرض، و ٣٠ فردا سيعانون من سوء التغذية خلال الخمس سنوات الأولى من حياتهم، وسوف لن يكون لـ ١٩ فردا إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب و ٤٠ شخصا سوف يعيشون بدون المرافق الصحية اللازمة. وفي الصراعات العديدة التي تجري حول العالم، هناك ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يقاتلون في حروب ليست من صنع أيديهم وهي تجلب لهم فقط المعاناة الهائلة. ونحن ندرك أن بين كل ١٠٠ طفل، هناك ١٧ منهم لن يلتحقوا بالمدرسة قط. ومن بين كل ١٠٠ طفل يلتحقون بالصف الأول، فإن ٢٥ لن يصلوا إلى الصف الخامس. وندرك أنه في بعض المناطق والبلدان، وخاصة في أفريقيا، فإن الأرقام أقسى من ذلك بكثير. وفي جميع أرجاء العالم، ما زال يولد أعداد مفرطة من الأطفال إلى حياة فقر ويأس مزمنة، ويصبحون ضحايا للاستغلال الجنسي، والصراع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والأمراض الأخرى.

من الواضح إذن أننا لا نستثمر بقدر كاف. إن الاستجابة لحقوق الأطفال، ومصالحهم وحاجاتهم يجب أن تكون أولوية سياسية لنا جميعا. وإذا ما أخفقنا في الاستثمار فيهم الآن، فإننا سنقوض مستقبلهم ومستقبل العالم. إننا نواجه اقتصادا عالميا ذات طابع معرفي، حيث جودة الرأسمال البشري أصبحت عاملا حاسما في زيادة دخل الفرد والدولة على حد سواء. وكيف يمكن أن يحصل الأطفال الذين يعانون أشكال العجز في مجالات الصحة والتعليم على فرصة عادلة لتحسين مستوى معيشتهم حين يكبرون وكيف لهم أن يساهموا مساهمة كبيرة في مجتمعاتهم؟

وكما تعلم الجمعية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيجتمع في تموز/يوليه على المستوى الوزاري لمناقشة موضوع ''إسهام تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك مجالي الصحة والتعليم، في عملية التنمية''. وخلال ذلك الاجتماع، ينبغي علينا ألا نتكلم عن تلك المواضيع كلاما مجردا. وسوف أحث زملائي على إعادة تأكيد وتوسيع نطاق التزامنا بالعمل الملموس في مجالات الصحة والتغذية والماء والمرافق الصحية، وكذلك التعليم لجميع الأطفال، وخاصة الفتيات. ومن الضرورات الحتمية أن نستثمر في

صحة الأطفال وتعليمهم بتوفير الأدوات لهم لخلق الفرص الخاصة بهم والإفلات من الفقر.

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الحالية المعنية بالطفل توفر لنا خطة شاملة للأطفال كمواطنين في مجتمع اليوم والغد. إن الخطة الجديدة من أجل الأطفال في القرن الواحد والعشرين إلى جانب الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، تتضمن مجموعة من المعايير والإجراءات الرامية إلى كفالة رفاه جميع الأطفال.

إن هذه الدورة الاستثنائية تمثل وصلة هامة في سلسلة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تهدف لوضع مجموعة من المعايير الدولية المتفق عليها. وإن قمة الألفية تلزمنا، ضمن أهداف أخرى، بخفض نسبة الفقر المدقع والمجاعة إلى النصف، وتعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين، وخفض نسبة السكان الذين لا توجد لديهم سبل الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بمقدار النصف وعكس خط سير انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا بحلول عام ٢٠١٥.

وينبغي علينا أن نصر من الآن فصاعدا، على العمل من أجل بلوغ تلك الأهداف، وأن تركز أعمالنا على حقوق الأطفال، ومصالحهم واحتياجاتهم. وأن ما أثلج صدورنا هي الروح الجديدة للتعاون والتضامن الدوليين التي تمخض عنها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري. وقبل أسبوعين، خلال نقاش فيما بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، تم التأكيد على أن توافق آراء مونتيري هو بمثابة تعاقد على الأداء بين البلدان المانحة والمتلقية، وعقد يجب تنفيذه. دعونا نبدأ الآن بأطفالنا.

وباستطاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية الألفية وخلق عالم صالح للأطفال عن طريق الاستمرار في تعبئة الدعم السياسي الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن باستطاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وضمن مسؤولياته في المراقبة والإدارة، ضمان استجابة متجانسة ومتسقة وهادفة من قِبل الأمم المتحدة بأكملها لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وتحقيقا لذلك الغرض، فإن المجلس سيقوم بتعبئة الأجهزة التابعة له، وعلى وجه الخصوص لجانه الوظيفية، وكذلك منظمات المجتمع المدني ذات الإمكانات الكاملة والواسعة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والجامعات.

إن العالم الملائم للأطفال ممكن. ويتوقف علينا كلية ما إذا كنا سوف نذكر باللعنة أو تستمطر علينا الدعوات. دعونا نعمل سويا ونجعل أطفالنا فخورين بنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لبيان صاحب السعادة السيد حسين حسونة، رئيس الوفد المراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد حسونة (جامعة الدول العربية) (تكلم بالعربية): يشارك العالم اليوم بزعمائه وقياداته ومنظماته في هذه الدورة الخاصة بالطفل لمراجعة الإنجازات التي تمت تنفيذا للقمة العالمية الأولى التي عقدت عام ١٩٩٠، والتي هدفت إلى ترسيخ مفهوم حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية، مرتكزة على مبادئ وأهداف اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها دول العالم. وبهذه المناسبة أود الإشارة إلى انضمام كل الدول العربية إلى هذه الاتفاقية الهامة، بعد توقيع الصومال عليها بالأمس. كما أن دول جامعة الدول العربية قد استجابت بفعالية لتنفيذ أهداف الإعلان العالمي وخطته التنفيذية ووضعت في ضوئها الخطط الوطنية وبذلت الجهود الصادقة لتنفيذها. وذلك استجابة ليس فقط لهذه الدعوة العالمية النبيلة، وإنما أيضا بدافع من التراث الثقافي العربي الذي يتخذ فيه الطفل والأسرة مكانة مميزة.

وقد قامت غالبية الدول العربية بإنشاء مجالس عليا لشؤون الطفولة ووضع قانون خاص لحقوق الطفل، مستشيرة بالدليل التشريعي النموذجي لحقوق الطفل الذي أصدرته الجامعة. كما تحرص تلك الدول على تقديم تقاريرها الدورية للجنة الدولية لحقوق الطفل في جنيف. واستفادت كثيرا من ملاحظاتها، وذلك بالتوازي مع توجيهات اللجنة العربية الاستشارية للطفولة وهي إحدى اللجان الفنية بجامعة الدول العربية. وتقوم هذا اللجنة حاليا بوضع خطة عمل عربية إقليمية، في ضوء الملامح الأساسية التي جاءت بالوثيقة المزمع إصدارها عن هذه الدورة الاستثنائية، مع التركيز على القضايا ذات الاهتمام العربي.

هذا، وقد تم تصعيد قضايا الطفل إلى مستوى القمة العربية في عمان في آذار/مارس ٢٠٠١، والتي دعت إلى مشاركة عربية فعالة في هذه الدورة الاستثنائية. ثم صدرت عن القمة العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢ عدة قرارات هامة تتعلق بحقوق الطفل، في مقدمتها حق الطفل الفلسطيني في الحماية من عنف لم يشهده العالم من قبل، ومن حرمانه من كافة حقوقه التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المواثيق الدولية والقانون الإنساني الدولي بدءا من حقه في الحياة.

(عاد الرئيس إلى شغل مقعد الرئاسة).

فالطفل الفلسطيني يجد نفسه اليوم وحيدا في هذا العالم محاصرا في وطنه، محروما من الغذاء والعلاج ومن رعاية أسرته، وحيدا بين الأنقاض. لذلك نناشدكم أن يصدر عن هذه الدورة قرار بالدعوة إلى إنشاء آلية دولية خاصة بتقصي الحقائق حول المآسي التي أصابت الطفل الفلسطيني. وقرار آخر بإنشاء آلية دولية لتوفير الحماية لأطفال فلسطين.

إن هذه الدورة تعد دورة خاصة جدا لأنها تعقد مع استهلال عقد جديد وقرن جديد وبداية ألفية جديدة ولأنها أيضا تعقد في مرحلة تاريخية خاصة جدا تمر بها الحضارة البشرية تعارفنا على تسميتها بالعولمة. وهي وإن كانت ظاهرة ليست بجديدة، إلا أنها تختلف عن سوابقها في أهدافها وأدواتها ومسمياتها. وأيضا في نتائجها وأوجه سلبياتها وإيجابياتها. وتسببت آثارها السلبية في زيادة الفقر وزيادة عدد الفقراء في أنحاء كثيرة من العالم، وبالتالي زيادة معاناة ملايين الأطفال، حيث تسببت بشكل عام في تردي الأوضاع الصحية للأطفال وأمهاتهم، بل وأسرهم بالكامل، وكذلك تردي الأوضاع التعليمية بالنسبة للأطفال في كثير من المناطق.

وإن ما يؤلم النفس أيضا ظاهرة زيادة انتشار الصراعات المسلحة في أنحاء كثيرة من العالم وضحاياها لا يقل عددهم عن ضحايا حرب عالمية، في مقدمتهم هؤلاء الضحايا من الأطفال الذين يفقدون أرواحهم أو يصابون بعاهات مستديمة. وهناك من تغتال براءتهم أيضا بسبب سوء المعاملة. والاستغلال الجنسي في غفلة من الضمير الإنساني، مما استوجب وضع بروتوكولات إضافية جديدة تضاف إلى رصيد الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية التي صيغت من أجل حماية الأطفال.

لهذا كله جاء شعار هذه الدورة الاستثنائية الذي يدعو إلى عالم جدير بالأطفال شعارا بليغا معبرا عن الواقع. فالأمر أصبح يستدعي، ليس فقط العمل من أجل الارتقاء بأوضاع الأطفال، وإنما أيضا العمل من أجل الارتقاء بأوضاع العالم على كافة المستويات.

يأتي في مقدمة الأمور التي نرى أنها تستحق مزيدا من الاهتمام في هذه المرحلة ضرورة التزام الدول المانحة بالمشاركة في المسؤولية الدولية الساعية إلى النهوض بحقوق الطفل وتطبيق مبادرة ٢٠/٢٠ التي تخصص حدا أدنى من نسبة المعونة الدولية والمخصصات الوطنية للعمل من أجل

الأطفال. وكذلك ضرورة الالتزام بحماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة والاحتلال والعقوبات الدولية، بالإضافة إلى أهمية اعتبار مرجعية اتفاقية حقوق الطفل كنقطة انطلاق نحو العمل المستقبلي.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أهمية دور الأسرة في تربية النشء وفق ما دعت إليه القيم الأخلاقية النابعة من الشرائع السماوية، وأن يعمل الكبار سواء في الأسرة أو في المجتمع أو على المستوى الدولي على إعطاء المثل الذي يجب أن يحتذى في التعامل بالمبادئ الإنسانية النبيلة. ذلك هو طوق النجاة لأطفالنا وما سوف يجعل عالمنا بالفعل عالما جديرا بالأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد جون ريتشاردسون، رئيس الوفد المراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد ريتشاردسون (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): بالإضافة إلى البيان الذي أدلت به إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. من دواعي سروري وشرفي البالغين بوصفي من موظفي الجماعة الأوروبية ووالدا، أن أتكلم أمام هذه الدورة الاستثنائية بالنيابة عن الجماعة الأوروبية. وهذه مناسبة خاصة من ناحيتين، لأنها أول مرة تعالج فيها الجمعية العامة القضايا المتعلقة بالأطفال بصورة خاصة، بالإضافة إلى التشكيل الفريد للدورة، الذي يتضمن لأول مرة وفودا من صغار السن.

قبل إثني عشر عاما وضع مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل سابقة بأن تسبب في تحول الأولويات الدولية. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت هناك أهمية متزايدة للتنمية البشرية والاجتماعية ولمكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، تتيح الأعمال التي اضطلعت بها مجموعة من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالسكان والتنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتعليم والأمراض المعدية إطارا متفقا عليه للعمل الوطني والدولي أعاد تأكيده إعلان الألفية. وتسلط هذه الدورة الاستثنائية الضوء على أن الأطفال عنصر جوهري في التقدم البشري، ولهذا لا يمكن أن يكون هناك مستقبل أفضل للعالم ما لم يكن هناك مستقبل أفضل لأطفاله.

وتهيئة عالم جدير بالأطفال يتضمن تهيئة بيئة تمكن الأفراد وتؤثر على حياة الأطفال وأسرهم. ولا بد أن يتجسد ذلك في استراتيجيات القضاء على الفقر، وفي تعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والدولي كذلك. ويقدم الاتحاد الأوروبي في مجموعه ٥٥ في المائة من جميع المساعدات الإنمائية الرسمية. وفي المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي عقد مؤخرا في مونتيري، أعلن الاتحاد الأوروبي عن عزمه على زيادة المساعدة الإنمائية زيادة أكبر، بمبلغ ٧ بليون دولار كل عام بحلول عام ٢٠٠٦، من ٠,٣٣ إلى ٠,٣٩ في المائة من إجمالي الناتج القومي، وعلى مواصلة الزيادة صوب هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

وندرك في تنفيذ سياساتنا أن الأطفال مجموعة ضعيفة بصفة خاصة في التركيز الشامل للسياسات على مكافحة الفقر. وفي هذا الإطار، فإن إدماج الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل بناء على اتفاقية حقوق الطفل، يرتبط ارتباطا وثيقا بجهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الطفل وتعزيزها، من الجوهري أن ننفذ اتفاقية حقوق الطفل، وهي الصك الدولي الذي حصل على أكبر عدد من التصديقات في العالم. وسنتمكن من إحراز التقدم المطلوب إذا بنينا عملنا من أجل الأطفال على قواعدها العامة.

وتضع الجهود الدولية المتضافرة قضايا الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين في لب عملية التنمية، الضرورية بصفة خاصة للأطفال، وهم أضعف أعضاء المجتمع. وهناك أيضا توافق عالمي جديد في الآراء، يتجسد مثلا في الدعم الواسع النطاق للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا، بغية التصدي بفعالية لهذه الأمراض الرئيسية التي ينال منها الأطفال أبلغ الإصابات. وقد شهدنا مؤخرا أول منح تقدم إلى البلدان لكي تمكنها من الارتقاء بجهودها في هذا الصدد.

وحيث أن الأطفال يشكلون نصف الفقراء في العالم، البالغ عددهم ٣ بلايين نسمة، هناك حاجة إلى التنفيذ الفوري للالتزامات بغية استكمال جدول الأعمال الذي لم ينته لمؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠. واستعراض نهاية العقد، الذي أعده الأمين العام (A/S-27/3)، يؤكد أن التقدم المحرز في تهيئة عالم أفضل للطفل تقدم متفاوت جدا، فلا تزال هناك عقبات يجب التغلب عليها، خاصة في البلدان النامية، التي ستعيش فيها أغلبية كبيرة من الأطفال الذين يولدون هذا العام، والذين يبلغ عددهم ١٢٩ مليون طفل.

وكما جرى الاعتراف في مسودة خطة العمل، لا يزال الفقر يشكل عقبة خطيرة في سبيل الوفاء باحتياجات الأطفال وحماية حقوقهم وتعزيزها. ويجب أن يكون من حق كل كفل أن ينمو وهو ينعم بالصحة والسلام والكرامة. والقضاء على الفقر يكمن في جوهر استراتيجياتنا الإنمائية، وعناصرها الأساسية الأمن الغذائي والتعليم والصحة، بما فيها إمكانية الوصول إلى الخدمات والوقاية من الأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والدرن.

ومجالات العمل الأربعة ذات الأولوية التي سلط عليها الضوء في مسودة خطة العمل – وهي النهوض بالحياة المتمتعة بالصحة، وتوفير التعليم الجيد النوعية، والحماية من الإيذاء والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز – كلها مجالات هامة بالفعل بالنسبة لسياسات التنمية والسياسات الإنسانية للاتحاد الأوروبي.

ونؤيد أيضا تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة إلى الأطفال المتضررين من الصراعات، وفاء للالتزامات والمبادئ التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل. والأطفال هم أول الضحايا وأضعفهم في الصراعات المسلحة، التي يمكن أن تكون عواقبها على الأطفال متنوعة وطويلة الأمد. بل ومما يؤسف له أنها كثيرا ما تستمر طيلة حياتهم. وإذ تدرك الجماعة الأوروبية أن المسؤولية القانونية عن حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة تقع على عاتق الدول، فإن الجماعة الأوروبية مستعدة للإسهام في تلك الجهود من خلال تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأطفال في المناطق المتأثرة بالصراع. ومع ذلك، تتطلب مساعينا تعاون جميع الدول الأطراف من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل وآمن وبدون عقبات إلى المناطق المعنية.

إن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال لم يوثق بالكامل حتى الآن. والافتقار إلى وقائع ثابتة لا يضر بمصداقية الجهود الدولية للدعوة فحسب؛ بل إنه يشكل عقبة أساسية أمام تحسين الاستجابة الإنسانية. وبوصف الاتحاد الأوروبي أحد المساهمين الأساسيين في تقديم المساعدات الإنسانية الدولية، فإنه يود أن يغتنم هذه الفرصة لتشجيع الأنشطة الرامية إلى تحسين جمع المعلومات والتحليل فيما يتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة. وبالتالي، فإننا نرحب بالمبادرة التي أيدها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، من أجل

إنشاء شبكة دولية للبحوث بشأن الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

ونرحب ببدء نفاذ البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل مؤخرا، وهما بشأن تورط الأطفال في الصراع المسلح، وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وفي إطار برنامجنا لإنشاء منطقة من الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي، أضفنا في عام ١٩٩٩ بعدا جديدا يتعلق بالأطفال في ميادين مثل مكافحة الاتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي وإيجاد سياسة موحدة للجوء والهجرة. وتتصدي برامجنا (دافني) و (ستوب) للقضايا المتعلقة بحماية الأطفال ضد العنف والاتجار والاستغلال الجنسي.

وفي سياق عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، تقوم المفوضية الأوروبية برصد حقوق الأطفال لضمان احترام البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد لتلك الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن أنشطتنا لدعم الأطفال في الوثيقة المعنونة ''استجابات الاتحاد الأوروبي لمؤتمر القمة العالمي للطفل'' التي وزعت خلال هذه الدورة.

ونرحب بانعقاد هذه الدورة الاستثنائية وبمشروع الوثيقة الختامية الهامة التي ستعتمدها الجمعية، والتي تهدف إلى إيجاد عالم جدير بالأطفال والشباب، الذين يمثلون ٣٥ في المائة من سكان العالم وهم الذين سيرثون استثماراتنا ويبنون عليها ذات يوم. إن المستقبل لا يمكن أن ينتظر. بل يجب أن نستعد له اليوم وكل يوم، لتهيئة بيئة مؤاتية لانطلاق طاقات الملايين من أطفال العالم. وعندما نغادر هذه القاعة مساء اليوم، سيكون من مسؤوليتنا بل ومن واجبنا أن نترجم الأهداف الواضحة والمركزة للوثيقة الختامية إلى عالم شامل جدير بكل الأطفال، مهما كانت بداية الطفل في الحياة. وهذا هو الهدف الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه بكل عزم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مختار لماني، رئيس الوفد المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالفرنسية): كلفني السيد عبد الواحد بلقزيز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بتلاوة الرسالة التالية.

(تكلم بالعربية)

''السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتوجه لكم بتهنئتي الخالصة لتوليكم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويطيب لي كذلك أن أخاطب الجمعية العامة في هذا الموضوع الهام، لما له من أثر كبير على مستقبل الأجيال الصاعدة في بلدان العالم الإسلامي، وعلى مقدرات نسبة كبيرة من مواطنيها الذين هم في مستهل حياتهم، حيث أن نسبة الأطفال في هذه البلدان نسبة مرتفعة تفوق نسبة نظرائهم في كثير من دول العالم.

''ولما كان الدين الإسلامي دينا متكاملا يهتم بالروحانيات كما يهتم بالأمور الدنيوية، فإنه أفرد اهتماما خاصا للطفل وشؤونه منذ بدء تكوينه الخلقي، مرورا بمرحلة الرضاعة والحضانة والكفالة إلى حين بلوغه سن الرشد، وتعهد الإسلام هذا الطفل بالحب والرعاية التامة وسن له الحقوق التي تضمن له نشأة خاصة وتربية صحيحة في بيئة طبيعية تسودها الرحمة والعطف والود، وهي بيئة العائلة، ضمانا لتوفير كل أسباب النمو الصحي والخلقي والتربوي والتعليمي للطفل. وقد اهتم كذلك بتكوين الأسرة الصالحة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع الذي ينمو فيه الطفل ويترعرع، ووضع لها قواعد تضمن لها التماسك وتجنبها مزالق التمزق.

”وانطلاقا من هذه المرجعية الحضارية، اهتمت منظمة المؤتمر الإسلامي بموضوع حماية الطفولة اهتماما خاصا وساهمت مع منظمة الأمم المتحدة مساهمة فعالة في الجهود المبذولة لرعاية الطفل منذ عام ١٩٨٩، وعملت على بلورة الإعلان العالمي بشأن الطفل الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٠. كما عقدت مؤتمرات عديدة في هذا الشأن شارك فيها عدد من ممثلي المنظمات الدولية وأصدرت عددا من القرارات والتوصيات، على رأسها وثيقة إعلان بشأن حقوق الطفل ورعايته في الإسلام. وتجري المنظمة حاليا مشاورات مع الهيئات المعنية، خصوصا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لعقد مؤتمر وزاري معني بالطفل ورفاهيته الاجتماعية.

”لقد أيقن المجتمع الدولي منذ سنين عديدة أن هدف التنمية ينبغي أن يكون تحسين وضع الإنسان وأن أي تنمية لا تضع الإنسان في طليعة أولوياتها هي تنمية فاشلة. ولما كان الأطفال يشكلون ما نسبته أربعين في المائة من أفراد مجتمعات العالم المعاصر، فإننا ندرك أن تحسين وضع الأطفال أصبح ضرورة حتمية للنهوض بالمجتمعات الإنسانية في شتى أنحاء العالم، وذلك لاعتبارات عديدة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

”أولا، إن الأطفال هم طليعة المستقبل وصانعوا الغد، وإن حُسن تهيئتهم لذلك تعني حُسن تهيئتنا لمستقبلنا ومستقبل أجيالنا الصاعدة. ثانيا، إن الأطفال أكثر فئات المجتمع ضعفا وأكثرهم عرضة للأمراض والآفات، وهم أيضا الأشد تأثرا بالظروف الاستثنائية، كالمجاعات والكوارث والحروب وغيرها. ثالثا، إن الأطفال أكثر أفراد المجتمعات احتمالا للاستغلال البشري لهم في العمالة الرخيصة وغيرها، إضافة إلى كونهم أكثر عرضة للانحراف وإغراءاته. وهذا كله يحتم أن توفر لهم عناية خاصة ضمانا لإعانتهم على تجاوز مراحل الطفولة في حماية وأمن وسلام وظروف طبيعية.

”ومن حُسن الطالع، أن يعقد هذا الاجتماع الهام لاستعراض ما تحقق من الأهداف التي كان مؤتمر الطفل السابق في نيويورك قد تبناها قبل أكثر من عشر سنوات، والذي جعل من أهم غاياته تخفيض مستوى سوء التغذية بين الأطفال ومحاربة الأمراض وإنقاص عوامل الإعاقة التي يتعرضون لها وتحسين فرص تعليمهم في الدول النامية.

”وقد أبان استعراض وضع الأطفال في العالم في السنوات العشر الأخيرة أن تقدما حقيقيا قد أحرز في مجالات متعددة تهم الأطفال، أهمها المجال الصحي ومجال التعليم والخدمات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن ملايين الأطفال في العالم النامي ما يزالون ضحايا للأمراض وسوء التغذية بينما يبقى حوالي ١٠٠ مليون منهم بدون تعليم، مما يدل على أن المبالغ التي تم الالتزام بها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لم تتحقق على أرض الواقع، وأن الاستثمارات المنشودة في الخدمات الاجتماعية لم يتم توفيرها.

”وهناك عدد كبير من الدول التي أتشرف بالحديث باسمها ما زالت تعيش في نطاق الدول السائرة في طريق النمو، وقد تعاقبت عليها أحقاب تاريخية صعبة في القرنين الماضيين كانت خلالها ضحية للقوى الاستعمارية. وما أن بدأت هذه الدول بالتعافي وحل تلك المشاكل بعد مخاض زمني

طويل حتى ظهرت في الأفق منذ فترة ظاهرة العولمة التي من شأن سوء استعمالها توسيع الفجوة بين الدول النامية والدول الصناعية، وخلق وضع عسير للدول السائرة في طريق النمو وانتكاس لخططها الرامية إلى تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تقليص حدود أطفال هذه الدول في التمتع بالمزايا والظروف التي تؤهلهم لمجابهة المستقبل بذخيرة من التعليم الجيد والصحة الحسنة والتربية اللائقة. وأمام هذا الواقع، فقد دأبت منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعاتها على أن تطلب إلى الدول الغنية تخفيف أعباء الديون التي تراكمت على الدول النامية في مقابل تنفيذ برامج من أجل إبقاء الأطفال حديثي الولادة أحياء في السنوات الأولى لولادتهم وللمساعدة على نموهم في ظروف طبيعية.

”كما رحبت المنظمة بفكرة تخصيص نسبة ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للخدمات الاجتماعية الأساسية وتخصيص النسب المئوية ذاتها من المساعدات الإنمائية الرسمية لهذين القطاعين أيضا.

”ودعت المنظمة وما زالت تدعو إلى اتخاذ كل التدابير لمنع وقوع المزيد من النزاعات المسلحة، وألحت على ضرورة توفير عناية خاصة لاحتياجات الأطفال والنساء الذين يعتبرون الضحايا الرئيسيين للحروب الحديثة، وكذلك إلى توفير فترات هدنة أثناء النزاع وممرات سلمية تسمح بمرور الخدمات الصحية ومواد التموين والإغاثة والتطعيم ضد الأمراض. وطالبت بتحريم الألغام الأرضية وتخزينها واستيرادها واستعمالها.

”ويدفعني ذلك إلى الإشارة هنا إلى الوضع المأساوي للطفل الفلسطيني في ظل الهجمات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية. ومن شأن هذا الوضع أن يضاعف من مسؤولياتنا تجاه هؤلاء الأطفال المضطهدين في فلسطين وفي غيرها من بقاع الأرض، لحماية حقوق الأطفال وتوفير ظروف عائلية آمنة وفاضلة ومستقرة لهم حتى نستطيع أن ننشئ أجيالا صاعدة تتحلى بسلاح التربية الحسنة والعلم النافع والخلق القويم الذي يكون عماده الرحمة والشفقة بالضعفاء واحترام الغير والعطف والتسامح.

”فمصير ازدهار الحياة على الأرض مرتبط تمام الارتباط بما نهيئه لأطفالنا من بنية صالحة وتربية قويمة لأنهم أمل البشرية الكبير“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جاك هانينغ، رئيس العلاقات مع المنظمات الدولية بمجلس أوروبا.

السيد هانينغ (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): يعرب مجلس أوروبا، الذي يشمل في الوقت الحاضر زهاء ٢٠٠ مليون طفل ومراهق في ٤٤ بلدا، عن ترحيبه الحار بهذه الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال لأنها تتيح فرصة لها قيمتها لإعادة تجديد التزامنا بالمثل والمبادئ التي اتفق بشأنها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل منذ ١٠ سنوات مضت.

لقد دأب مجلس أوروبا على التسليم بعالمية وأهمية المعايير والمبادئ المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. وتوفر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي وضعها مجلس أوروبا في عام ١٩٥٠ وميثاقها الاجتماعي الأوروبي لعام ١٩٦١ حماية قانونية للأطفال.

وتنطبق اتفاقية حقوق الإنسان على جميع الأفراد، بمن فيهم الأطفال، الذين قد يمارسون بأنفسهم حقوقهم أمام المحاكم الوطنية، وإذا اقتضت الضرورة، أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي نظرت في كثير من القضايا المتعلقة بحقوق الأطفال، الأمر الذي ترتبت عليه آثار جوهرية في جميع الدول الأعضاء. وفي هذا السياق بصفة خاصة، ينبغي أيضا ملاحظة أن البروتوكول السادس للاتفاقية يحرم بوضوح عقوبة الحكم بالإعدام في البلدان الأعضاء في المجلس.

ويحدد الميثاق الاجتماعي، من جانبه، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ويشمل حظرا على عمالة الأطفال تحت سن ١٥ سنة. ويسمح الميثاق أيضا بتقديم شكاوى جماعية في ستراسبورغ تقدمها منظمات اجتماعية شريكة أو منظمات دولية غير حكومية.

ووضعت معايير أخرى لمجلس أوروبا من أجل الأطفال بشأن مسائل من قبيل حماية الأطفال في ميادين البيولوجيا والطب والتنسيب والتبني والرعاية ولم شمل الأسرة بالنسبة لأطفال المهاجرين، وهذا قليل من كثير.

وأُعدت مؤخرا معايير جديدة لمكافحة استغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية في الاتفاقية المعنية بالجريمة الإلكترونية، التي اعتمدت في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ووقعت عليها بالفعل ٣٣ دولة أوروبية وغير أوروبية. واعتمدت اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا في فيلنيوس في الأسبوع الماضي فقط، في ٣ أيار/مايو، اتفاقية جديدة أخرى معنية بالاتصال تتعلق بالأطفال.

وقرر مجلس أوروبا أيضا لفوره تكوين فريق من المتخصصين المعنيين بحماية الأطفال ضد الاستغلال الجنسي. ومن المتوقع أن يعد هذا الفريق سلسلة من التدابير وذلك بالعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والاتحاد الأوروبي بغية ضمان اتباع نهج مشترك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي.

وعلى إثر اتفاقية حقوق الطفل، وافق مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية المعنية بممارسة حقوق الأطفال، والتي تكفل احترام حقوقهم، وبخاصة في إجراءات المحاكم الأسرية. ويجري حاليا إنشاء لجنة دائمة لرصد تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا، والأمل معقود على أن تكون للأمم المتحدة صلة بعملها.

الأطفال هم الفكرة المهيمنة المتكررة في مجالات كثيرة من أنشطة أوروبا. وعلى سبيل المثال، يتطلب التنفيذ التام لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأطفال، مشاركة نشطة واستقلالا في سن مبكرة. ويتضح أيضا هذا النهج المتعدد التخصصات والتأكيد على مشاركة الأطفال في المنتدى الجديد المعني بالأطفال والأسر، الذي يشارك فيه الأطفال والشباب بصورة مباشرة. وسينصب تركيزه على مجالات تتسم بالأولوية من قبيل المشاركة والأطفال المعرضين للأخطار والفقر والاستبعاد الاجتماعي.

ومن المحتم أن ينصب التركيز الرئيسي لعملنا في سياق أوروبي شامل، ولكننا نعتقد بأن من الأهمية بمكان أيضا أن نعمل في سياق المجتمع الدولي الأوسع نطاقا مع منظمات أخرى ومناطق أخرى بشأن ما هو، في نهاية المطاف، خطة مشتركة.

من أجل هذا فإننا نرحب بتنظيم منتدى أقاليمي محدد، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، للبحث بتعمق في الترابط بين التنمية الاجتماعية وتمتع الأطفال بحقوقهم على النحو الأوفى.

من أجل هذا يرحب مجلس أوروبا بهذه الفرصة للمضي قدما في الألفية الجديدة، بالاشتراك مع الأمم المتحدة

واليونيسيف، في تنفيذ الخطط والالتزامات التي جرى التعهد بها في سياق هذه الدورة الاستثنائية.

الأطفال هم بالفعل مستقبلنا. ولا بد أن يمثل الأطفال قضيتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد جان دي كورتن، نائب رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، جنيف.

السيد دي كورتن (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالفرنسية): تعرب لجنة الصليب الأحمر الدولية عن امتنانها لتمكنها من إلقاء كلمة في هذه الجلسة الدولية الهامة. وتعرب لجنة الصليب الأحمر الدولية عن أملها القوي في أن تمكن هذه الدورة الاستثنائية الدول من اتخاذ تدابير نشطة وملموسة تحسن بصورة حقيقية حالة الأطفال في أرجاء العالم.

ولقد عقدت لجنة الصليب الأحمر الدولية العزم على متابعة أنشطتها الإنسانية بنشاط، والأطفال هم المستفيدون الرئيسيون بها. ويولي الإعلان وخطة العمل مكانة هامة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وهذا التركيز له ما يبرره تماما، لأن الحرب تمثل عقبة كأداء تعترض تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في وثيقته الختامية. إن الحرب معناها انعدام الأمن، والخطر، والحرمان لأعداد لا حصر لها من الأطفال. وتلبية احتياجاتهم عملية تتسم بصعوبة خاصة وتحتاج إلى بذل جهود متزايدة.

وما فتئت لجنة الصليب الأحمر الدولية تسعى جاهدة منذ سنوات عديدة إلى الإسهام في تلك الجهود. وهي تقوم بذلك من خلال أنشطتها لأجل السكان المدنيين ككل، وكذلك من خلال تدابير تستهدف الأطفال بشكل خاص. والواقع أن التجربة علمتنا أن جهود الحماية والمساعدة التي توجه إلى المجتمعات والأسر كثيرا ما تكون أفضل سبيل لضمان أمن الأطفال ولحماية صحتهم البدنية والعقلية. وتتدخل لجنة الصليب الأحمر الدولية مع أطراف الصراع لصالح المدنيين والمحتجزين، كما أنها تعمل في مجالات توفير التغذية، والرعاية الصحية، وخدمات جراحة العظام والتشوهات وغير ذلك من الخدمات الطبية. علاوة على ذلك، تولي اللجنة اهتماما خاصا للأطفال الذين لا عائل لهم، وتشجع الروابط الأسرية وذلك بمساعدة الأسر على تبادل الرسائل، والبحث عن الأقارب، وتيسير إعادة توحيد الأسر كلما أمكن ذلك.

ولجنة الصليب الأحمر الدولية عاقدة العزم أيضا على أن تواصل أنشطتها في مجال تحديد المستويات المطلوبة. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن النظام القانوني الحالي يوفر حماية كبيرة للأطفال من خلال الدولة. ومع ذلك، لا بد من إنفاذ اللوائح التنظيمية ذات الصلة، وهذه المهمة تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول. ولضمان احترام القانون الإنساني الدولي، يتعين أن تقوم الدول ضمن جملة أمور بنشر المعلومات المتعلقة بالقوانين السائدة وذلك في صفوف القوات المسلحة، وفيما بين عموم السكان قدر الإمكان. وتسهم اللجنة بشكل إيجابي في هذا الجهد وذلك بالتعاون مع الدول من خلال أنشطتها في مجالي التدريب ونشر المعلومات. واللجنة على استعداد لمساعدة الدول في صياغة تشريعات وطنية لتنفيذ القانون الإنساني الدولي.

ومن بين التطورات القانونية الأخيرة، تجدر الإشادة بالبروتوكولين الإضافيين لاتفاقية حقوق الطفل، إذ يبرزان خطرين جسيمين بشكل خاص يتعرض لهما الأطفال – وهما الاستغلال الجنسي والانخراط في الصراعات. وللوقاية من هذين الخطرين، يتعين علينا ألا نتخذ تدابير وقائية فحسب، بل وأن نقدم أيضا الدعم اللازم، أو حتى نعيد تشكيل السياق الأسري والاجتماعي للأطفال. هذه هي إحدى الوظائف الهامة لعملية إعادة تأهيل ناجحة. وفي حالة الجنود

الأطفال، قد يكون ذلك أمرا صعبا بشكل خاص بسبب تجاربهم المؤلمة في الحرب، أو افتقارهم إلى التعليم، أو انفصالهم عن البيئة الأسرية، أو بسبب تدمير البيئة المادية والاجتماعية المحيطة بهم.

وبغية توفير دعم دائم للأطفال الذين سبب لهم العنف صدمات نفسية، قامت عدة جمعيات وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بمساعدة من الاتحاد الدولي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بوضع برامج لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي.

ومما يؤسف له أن كل ذلك لا يبين إلا مجرد جزء من المشكلة. فحتى ونحن نجتمع هنا اليوم، ما زال الأطفال يرسلون إلى الحرب. ويتعرض آخرون إلى التشويه بسبب تفجر الألغام الأرضية. ولا يزال أطفال غيرهم يتعرضون أيضا للاغتصاب، أو التعذيب، أو السجن، أو التخلي عنهم، أو اجتثاثهم من أوطانهم، أو الحكم عليهم بالموت من الجوع أو المرض. فلنتذكر أنه من أجل هؤلاء الأطفال يتعين علينا أن نعمل بدون الانتظار أكثر من ذلك ولو للحظة واحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خوسيه لينايتي - بوش، رئيس الوفد المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد لينايتي - بوش (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لكي أخاطب الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل بالنيابة عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

تولي منظمة فرسان مالطة اهتماما خاصا لهذه المسألة التي تستحوذ على اهتمام الجمعية العامة خلال هذه الدورة الاستثنائية. وقد أتاحت هذه الدورة الفرصة للدول الأعضاء والمراقبين ورؤساء الكيانات ذات الصلة في الأمم المتحدة كيما يعربوا عن شواغلهم إزاء مستقبل أطفال العالم.

ولا بد من النظر بعناية في السياق العالمي لهذه المشكلة. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم القضايا الدولية، تتسم القضايا المتعلقة بالأطفال بأن لها جوانب اجتماعية وثقافية وجوانب تتعلق بحقوق الإنسان وما يتصل بها من آثار اقتصادية وقانونية. ومن الضروري أن نتعلم من دروس الماضي وأن نبلور مما تعلمناه برنامجا للعمل في المستقبل، لو أردنا أن نعتمد حلولا عملية، لا نظرية، نحولها إلى واقع ملموس. وكما قال الأمين العام أن نحول كلماتنا إلى أفعال. ونتيجة لهذه الدورة الاستثنائية وللعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة بشكل عام، لا بد من أن نهيئ عالما يليق بالأطفال. إن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال، والمواد الإباحية عن الأطفال، وإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة كلها أمور - شأنها شأن العديد من الشرور الأخرى التي تصيب البشرية - يجب أن نقضي عليها وأن نستبدلها بالنهوض بأساليب الحياة، وتحسين نوعية التعليم، وحماية الأطفال، ومكافحة وباء الإيدز بين الأطفال.

إن مثل هذا البرنامج لا يمكن أن يصل إلى نتيجة مرضية إلا إذا وفر المجتمع الدولي تفاعلا بين الحكومات، وكيانات الأمم المتحدة، وكيانات ومنظمات المجتمع المدني الدولية وتلك التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية.

وتقوم منظمة فرسان مالطة من خلال أنشطتها الإنسانية، برعاية الأطفال في مختلف بلدان العالم - من البرازيل والجمهورية الدومينيكية إلى الأرض المقدسة. ومستشفى العائلة المقدسة التابعة لنا - وهي مستشفى للولادة موجودة في بيت لحم تجري ٤٠ ٠٠٠ فحصا طبيا في السنة - تعرضت للحصار وأصيبت بأضرار نتيجة لأعمال العنف في فلسطين. وهذا مجرد مثال واحد ينطبق على كل

الصراعات المسلحة في العالم، التي تسفر عن ظهور الأشخاص المشردين واللاجئين الذين من بينهم أطفال، وهم الفئة الأكثر تعرضا للأذى. وقد شهدت شخصيا المشاكل التي يواجهها الأطفال في مخيمات اللاجئين عندما قمت بزيارتها.

وتقوم منظمة فرسان مالطة بالتعاون مع فيالق المتطوعين بالمساعدة في تأمين حق الطفل في أن يولد بسلام وأن يحصل على التعليم، فهذان حقان من حقوق الإنسان التي نحاول أن نحميها. وتؤكد منظمة فرسان مالطة مجددا التزامها بأهداف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد رضا بوعبيد، رئيس الوفد المراقب عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيد بوعبيد (المنظمة الدولية للفرانكوفونية) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، نظرا لتأخر الوقت ورغبة في الاستجابة لطلبكم بأن تحترم الوفود جميعها حد الدقائق الخمس، سأقتصر على النقاط الرئيسية في بياني، الذي سيوزع نصه الكامل على المشاركين.

تتميز هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بانتهاء عقد من جهود تنفيذ خطة العمل التي تم إقرارها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ولسوء الطالع، فهي لا تشهد على تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في ذلك الحين. كما تشهد بقدر أقل على اختفاء عدم الإنصاف والظلم اللذين يواصلان مواجهتنا، أو الأزمات التي تواصل الظهور وتدمير أجزاء معينة من العالم. ولا بد لنا من القول، لسوء الطالع، إننا ما زلنا بلا حول أو قوة في مواجهة هذه المواقف التي تمنع الأطفال من أن يعيشوا طفولتهم.

تتكون المنظمة الدولية للفرانكوفونية من ٥٥ دولة عضوا السمة المشتركة بينها هي اللغة الفرنسية، وقد عملت المنظمة منذ البداية على تأييد قضية الطفولة ومساعدة جهود المجتمع الدولي من أجل بقاء وحماية وتنمية الطفل. وبعد مؤتمر القمة الذي عقد في نيويورك، اجتمع رؤساء دولنا أو حكوماتنا في باريس عام ١٩٩١ وقرروا عقد مؤتمر للوزراء المسؤولين عن الأطفال، بهدف اعتماد استراتيجية ملائمة لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة نيويورك في البلدان الناطقة بالفرنسية. وقد عقد ذلك المؤتمر الوزاري في داكار عام ١٩٩٣ وأدى إلى اعتماد إعلان وبرنامج عمل يحددان معالم إطار العمل من أجل سياسة فرانكوفونية مشتركة للتضامن من أجل الأطفال.

والمنظمة الدولية للفرانكوفونية مقتنعة بأن الاستثمار في الأطفال وفي صغار السن بوجه عام هو استثمار في السلام والاستقرار والتنمية من أجل الغد. وهذا هو السبب في أن مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دولنا أو حكوماتنا المعقود في مونكتون، كندا، عام ١٩٩٩ كان مخصصا للشباب. وتعهد قادتنا تحديدا، بمكافحة استغلال الأطفال – وهو هدف من أهداف مشروع خطة العمل المزمع اعتمادها في هذه الدورة الاستثنائية. وهناك أهداف مشتركة أخرى تتضمن التعليم؛ وهو مجال تتمتع فيه الفرانكوفونية بخبرة راسخة من خلال برامج متعددة طورتها، وتحديدا من خلال وكالتها الحكومية الدولية، في مجالات التعليم والتدريب المهني والتقني. وبالروح ذاتها، يعمل المؤتمران الوزاريان الدائمان، أحدهما مخصص للتعليم والثاني للشباب والرياضة، على تدعيم تعاون الفرانكوفونية بشأن صغار السن.

وبالمثل، فقد كان أول مؤتمر للفرانكوفونية بشأن المرأة، المعقود في لكسمبرغ في شباط/فبراير عام ٢٠٠٠، فرصة أخرى لإظهار عزمنا على الإسهام في النهوض بالمرأة وحصول الفتيات اليافعات على التعليم، والقضاء على جميع

أشكال العنف ضد النساء والأطفال. وقد اتخذ المؤتمر قرارات بشأن التكامل في البرامج المدرسية، وبشأن تعليم الفتيات والفتيان فيما يتعلق بمواضيع المواطنة، وثقافة السلام، وحقوق الإنسان.

واجتمعت الجمعية البرلمانية للفرانكوفونية من جانبها لأول مرة في مدينة كوبيك في تموز/يوليه ٢٠٠١. واعتمد برلمان فرانكوفوني للشباب ميثاق المواطنين الشباب الناطقين بالفرنسية للقرن الحادي والعشرين، الذي يتناول خمسة مواضيع عالمية ذات أولوية هي: التعليم، والصحة، والحريات الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القضايا الاجتماعية والثقافية. ومن دون حركة مشابهة لضمان حماية حقوق الأطفال والترويج لها، لن يدوم أي من هذه الإجراءات. وما زال أمامنا الكثير لضمان الإطار القانوني لحماية الأطفال ولتعزيز سبل مكافحة إفلات مقترفي الجرائم ضدهم من العقاب.

ولذلك، وكما تعهد الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية بالقيام به شخصيا، يجب علينا السعي لتحسين التزام بلدان الفرانكوفونية بالصكوك القانونية الدولية والإقليمية بالتصديق على نطاق أوسع على تلك الصكوك، وأيضا لاتخاذ تدابير لتعزيز الامتثال لتلك الاتفاقيات على الصعيد الوطني.

وفي الختام، فمن دون تفكير أوسع نطاقا في مستقبل كوكبنا سواء فيما يتعلق بمكافحة الفقر أو بتعزيز وحماية التنوع الثقافي أو بإضفاء الصبغة الديمقراطية على الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا يمكننا أن نستوعب مستقبل الأطفال. وهذه كلها مجالات ينخرط فيها أطفالنا وتعمل فيها الفرانكوفونية وتصمم على مواصلة التزامها بالإسهام في تنفيذ مشروع الإعلان بشأن الأطفال الذي ستتوج به الجمعية العامة عملها الحالي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة جانيت دافيدسون، نائبة رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة دافيدسون (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): تخيل للحظة أنك طفلة يعتمد قوتها اليومي على بيع زجاجات تجدها على قارعة الطريق. والآن تخيل الفرق الجذري الذي من شأن مركز الإيواء أن يحدثه في حياتك – الطعام الساخن والحديث مع الأصدقاء، وتعلم مهارات جديدة. فمن شأن ذلك أن يفتح بابا على غد أكثر إشراقا. إن مركز الإيواء الذي تشرف عليه جمعية الصليب الأحمر في ناميبيا، هو مجرد مدخل يعمل من خلاله الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الأعضاء فيه البالغ عددها ١٧٨ جمعية ولجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل تغيير حياة الأطفال المعرضين للخطر.

وبوصفنا منظمة ملتزمة بمبدأ خدمة أكثر الفئات تعرضا للخطر في المجتمع، من السهل أن نتفهم لماذا ينخرط الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العمل مع الأطفال. ولكن الأطفال ليسوا بالنسبة إلينا مجرد ضعفاء مستفيدين ويحتاجون إلى تدابير حمائية إضافية فحسب؛ ولكنهم أيضا يمثلون المبادئ الأساسية التي تتسم بها حركتنا وتستمد الإلهام منها.

فعلى سبيل المثال، هناك ألف متطوع من الشباب يشاركون في برنامج الرعاية المترلية التابع للصليب الأحمر في البوسنة والهرسك. وهم يقدمون خدمة حيوية للشيوخ الذين يعيشون في عزلة ولا يستطيعون الخروج من منازلهم. وفي كمبوديا، يساعد متطوعو الصليب الأحمر الشباب على زيادة الوعي بشأن التهديد المميت الذي تشكله الألغام الأرضية. وينخرط متطوعو الهلال الأحمر في بنغلاديش في حملة القضاء على شلل الأطفال. ولا تظهر القوة الهائلة الناجمة عن

مساعدة أطفال لأطفال آخرين أكثر جلاء من عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أفريقيا، حيث يبدأ الأطفال بقيادة حملة مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وما يصاحبه من وصمات عار وتمييز.

وفي الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، اختار الاتحاد الدولي التركيز على تأثير الفيروس/الإيدز على صغار السن. فهذه الآفة تؤثر على حياة وحقوق ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم، وتحرمهم من الحق في النمو: ٤,٣ مليون طفل تحت سن ١٥ عاما ماتوا بسبب الإيدز. والأطفال محرومون من حقهم في الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وقد فقد ثلاثة عشر مليون طفل حب ورعاية أحد أبويهم أو كليهما. وقد يكون الأسوأ من ذلك جميعه أن الأطفال المصابين بالفيروس/الإيدز يحرمون من حقهم في البراءة لأنهم يتعرضون للوصم بالعار والتمييز. وحينما يوصم الأطفال بالعار على هذا النحو، يجب على الكبار التدخل.

ولهذا السبب وبمناسبة اليوم العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أطلق الاتحاد الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حملة عالمية لتخفيض مستوى الوصم بالعار والتمييز المتعلقين بالفيروس/ الإيدز.

وعبر العالم، من أذربيجان إلى زمبابوي، يساعد أعضاؤنا ومتطوعونا الذين يبلغ عددهم ٩٧ مليونا على نشر الحقيقة بشأن الإيدز، والقضاء على الشعور بالعار، ومواجهة التمييز، وتفتيح الأعين وتفتيح العقول.

وكفالة أن تصبح حقوق الطفل حقيقة تتطلب التزاما سياسيا عالميا. والاتحاد الدولي يطلب إلى الحكومات أن تعضد بشكل كامل إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي وقّع عليه في حزيران/يونيه الماضي زعماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٨٩ دولة.

ونحن نطلب من الحكومات أن تضع رعاية الأطفال وحمايتهم في مقدمة سياساتها، وتشريعاتها، وخططها الإنمائية. لقد التزمت، بصفتها موقعة على اتفاقية حقوق الطفل، بضمان ألا تتعرض حقوق الطفل للخطر. ونحن، في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر مستعدون للتعاون معها ومع العناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع لضمان الرعاية الأساسية، والحماية، والتعليم لكل أطفال العالم.

ونعتقد في الاتحاد الدولي أن التعاون مع الآخرين أساسي لمكافحة وباء الفيروس/الإيدز، وقد اتخذنا إجراء لتعزيز أوجه التعاون هذه. وفي الاجتماع السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي. وعن طريق قرارات تم اتخاذها، اعترف الاتحاد بمساهمة متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الحد من موجة الفيروس/الإيدز. وحث أعضاء الاتحاد الدول على ضمان اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الأطفال من كل أشكال التمييز.

ونحن نعتقد أن أهداف خطة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل – تعزيز الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد، وحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة الفيروس/الإيدز – يمكن تحقيقها في إطار المجتمع الدولي.

وبالتضافر بين القيادات الحكومية والطاقة البشرية لدى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، يمكن لعملنا أن يترك أثرا. وقد عبر الروائي غراهام غرين عن ذلك بطريقة جيدة حيث قال:

”هناك دائما لخطة واحدة في مرحلة الطفولة عندما يفتح فيها الباب ويدخل منه المستقبل“. (القوة والمجد)

أرجوكم، فلتكن هذه اللحظة الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة نديورو نديايي، نائبة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

السيدة نديايي (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالانكليزية): إنه لامتياز بارز لي أن أخاطب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل الطفل بالنيابة عن المنظمة الدولية للهجرة. بالنسبة لأية منظمة إنسانية دولية تتعامل مع السكان المستضعفين، ليس هناك موضوع يدمي القلب بشكل أكبر مما يدميه موضوع إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، وهم أكثر الضحايا ضعفا، مع ما يتصف ذلك بمظاهر فاضحة.

هذا موضوع قريب إلى قلبي، لكني سأقصر تعليقاتي على حالتين مأسويتين تؤثران على الحياة اليومية لهؤلاء الأطفال: حياة الأطفال ضحايا الحرب والصراع، وحياة الأطفال ضحايا الاتجار غير المشروع بهم.

في البلدان المشاركة في صراعات مسلحة، ملايين من الأطفال يستهدفون بشكل متعمد، وملايين غيرهم إما يحولون إلى جنود أو يجبرون على خدمة المقاتلين. وخلال فترات النزاع، الأطفال هم أول ضحايا التشريد القسري، وسوء التغذية والمرض، والعنف الجنسي. وهذا شيء تأخذه المنظمة الدولية للهجرة دائما بعين الاعتبار عندما تضع أو تنفذ برامج عمل في مراحل ما بعد انتهاء الصراعات أو برامج التسريح.

ودعوني أسرد بعض الأمثلة.

قامت المنظمة، في أنشطتها المتعلقة بالتسريح في أنغولا بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦، بالتركيز خاصة على احتياجات الجنود الأطفال، ومساعدة المئات من القاصرين من القوات المسلحة الأنغولية، وحوالي ٠٠٠ ٥ مقاتل طفل من ”يونيتا“، على العودة إلى ديارهم بسلام والاندماج في مجتمعاتهم المدنية. وفي كمبوديا، اعتبارا من عام ١٩٩٤ وما بعدها، لا تزال المنظمة تنسق إعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي للأطفال المراهقين في المجتمعات الريفية مع التركيز بشدة على المشردين في الداخل الذين تعرضوا لاضطرابات مدنية عنيفة خلال العقدين الماضيين.

وفي البوسنة والهرسك وفي كوسوفو، رتبت المنظمة إجلاء الأطفال للعلاج الطبي في الخارج في الأوقات التي لم تكن الرعاية الصحية متاحة على المستوى المحلي. ومؤخرا جدا، في كولومبيا، لا تزال المنظمة تواصل بذل جهودها لتحسين وتوسيع البنى الأساسية المحلية القائمة، ولإقامة شبكة لا مركزية للمنظمات بهدف تلبية احتياجات الجنود الأطفال المسرحين.

وباختصار، المنظمة تساعد الأطفال في الصراعات المسلحة عن طريق تقديم مساعدة غوثية في حالة الطوارئ لتسريح المقاتلين الأطفال وأسرهم، وتدريبهم، وإتاحة الرعاية الصحية المناسبة لهم. وترتب المنظمة العودة الطوعية للأطفال إلى عائلاتهم - وعلى وجه الخصوص الأطفال المتأثرين بالحرب - بالتنسيق مع مختلف الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين. وتساعد المنظمة أيضا في وضع وتنفيذ برامج دعم في فترات ما بعد انتهاء الصراعات وذلك، على سبيل المثال، عن طريق خدمات التأهيل النفسي - الاجتماعي.

ومع أن تقدما أحرز، وأن هناك بعض العلامات المشجعة على اتخاذ أكثر فعالية على الصعد المحلية،

والإقليمية، والدولية لمساعدة الأطفال في الصراعات المسلحة، من الواضح أن هناك الكثير الذي لا نزال بحاجة إلى القيام به.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل بإيجاز إلى مسألة الأطفال ضحايا الاتجار غير المشروع بهم. كما هو الحال بالنسبة لكل أشكال الاتجار غير المشروع بالبشر، النواحي الاقتصادية هي السبب الرئيسي للاتجار غير المشروع بالأطفال وهذا الاتجار غير المشروع له عدة أهداف. الأطفال يتاجر بهم للعمالة، وللمشاركة في الصراعات المسلحة، وللتبني، وللزواج، وللاستغلال الجنسي، وبالتالي حقوق الإنسان الأساسية للأطفال المتاجر بهم تنتهك يوميا، وهم يعيشون في عبودية تامة.

والعدد الصحيح للأفراد المتاجر بهم لا يزال غير معروف. في آسيا وحدها، من المقدر أن خلال الأعوام الثلاثين الماضية، تم الاتجار بثلاثين مليونا من النساء والأطفال للاستغلال الجنسي. وفي غواتيمالا، وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، هناك عدد يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ طفل صغير يهربون إلى الخارج كل عام ليتبناهم أزواج أجانب في أمريكا الشمالية وأوروبا. والبنات من آسيا وأوروبا الشرقية في سن صغيرة تصل إلى ١٣ عاما يتاجر بهن كعرائس بالبريد. وفي غرب ووسط أفريقيا، أعداد كبيرة من الأطفال يتاجر بها لأعمال منزلية، وللاستغلال الجنسي، والعمل في المحال أو المزارع، أو في أعمال القمامة أو البغاء.

وهدف المنظمة هو خفض الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، الأطفال على وجه الخصوص، وحماية حقوق ضحاياه. وأعمالنا تركز على الوقاية وعلى المساعدة.

ولكي تساعد المنظمة على منع الاتجار غير المشروع، تنظم حلقات دراسية وحلقات حوار دولية، وتجري أبحاثا، وتنشر النتائج على نطاق واسع. وتوفر المنظمة أيضا تدريبا لزيادة قدرة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على مكافحة الاتجار غير المشروع، ولتنسيق السياسات الضرورية لمكافحة هذا الوبال.

وفي مجال المساعدة، توفر المنظمة أيضا مساعدة مباشرة وكذلك استشارات قانونية وطبية للأطفال المتاجر بهم في بلدان العبور والبلدان المتلقية. ونحن نقدم أيضا المساعدة على العودة الطوعية وعلى إعادة الاندماج، وفقا لكل حالة بمفردها من حالات الأطفال. علاوة على ذلك، يجري وضع حلول لدعم الأطفال الذين لا يمكنهم أن يعودوا إلى عائلاتهم.

وبما أننا نقول اليوم إن الاستثمار في الأطفال هو الطريقة الوحيدة التي يمكننا أن نكفل بها السلام، والاستقرار، والأمن، والديمقراطية، وتنمية الغد المستدامة، فلنعمل جميعا على أن يكون بوسع أطفال العالم أن يعيشوا بكرامة، وصحة، وسعادة، وأن نضمن غَدهم وغدِنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة سيلا غونساليس كالديرون، رئيسة الوفد المراقب عن بورتوريكو.

السيدة غونساليس كالديرون (بورتوريكو) (تكلمت بالإسبانية): أي بلد يتطلع بالفعل إلى تقدم وإنماء مجتمعه يتفهم الحاجة إلى إيجاد أفراد مكتملين، مواطنين قادرين على تهيئة حياة أفضل لأنفسهم وللآخرين وقادرين على تهيئة مستقبل عصري لزملائهم المواطنين. إن التنمية البشرية المستدامة، التي تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية للجهد البشري، هي بدون شك إحدى أكبر الأولويات لأي مجتمع يتطلع إلى التقدم. وليس هناك، بالتأكيد، مرحلة أكثر ضعفا وحيوية في الإنماء الشامل للإنسان من مرحلة الطفولة والمراهقة، التي تتشكل خلالها أسس الإنسان في المستقبل، كما تتشكك

مقدرته أو مقدرتها على أن يصبح أو تصبح إنسانا كاملا ومن مشيّدي مجتمع أفضل.

وقد اعترفت الحكومات والمؤسسات المالية الدولية التي تسهم في تلك العملية بأن الاتفاق على التنمية البشرية هو استثمار صحيح، يؤدي إلى تهيئة الظروف الضرورية للتمتع الكامل لكل فرد بحقوقه أو حقوقها كإنسان. ومن ثم تعني العملية أكثر بكثير من مجرد تلبية أكثر الاحتياجات الأساسية؛ فهي تشمل الصحة والتعليم والعمل والحماية من سوء المعاملة. كما أنها تشمل الجهود من أجل الحماية ومن أجل زرع القيم الأساسية والمبادئ الموجهة للسلوك والحياة في المجتمعات الحرة والديمقراطية.

ويتمثل إحدى مبادئ دستور ولاية بورتوريكو المنتسبة بحرية في كفالة الحقوق الإنسانية لكل فرد في مجتمعنا. وينص ميثاق الحقوق بوضوح تام على أن الكرامة الإنسانية غير قابلة للانتهاك، وأن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون. كما يعلن أنه لا يجوز التمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الميلاد أو مكان المنشأ أو الظرف الاجتماعي، ولا بسبب المعتقدات الدينية أو السياسية للفرد. وبالإضافة إلى ذلك ينص على أن يتضمن كلا من نظامي التشريع والتعليم العام تلك المبادئ للمساواة الإنسانية الأساسية.

ومع ذلك، فقد جعل الانتهاك المستمر لتلك الحقوق الذي يجري في بعض قطاعات مجتمعنا من الضروري اعتماد ضمانات قانونية أكبر لكفالة احترام الحقوق الأساسية للطفولة وحمايتها. وأن عدم قدرة ولاية بورتوريكو المنتسبة بحرية على المصادقة على اتفاقات دولية مثل معاهدة حقوق الطفل أو اعتمادها أدى إلى أن تستخدم حكومتنا آليات أخرى لإدماج هذه الحقوق في تشريعاتنا.

وكجزء من تلك المبادرات، أجيز ميثاق حقوق الطفل في سنة ١٩٩٨، كما أجيز إعلان حقوق الأحداث وآبائهم وأمهاتهم وأوصيائهم في سنة ٢٠٠٠. ونظرا لأن القانونيين التشريعيين يستكملان بعضهما، فإنهما يحددان مسؤولية الدولة عن حماية الأحداث ضد جميع أشكال الاعتداء، وسوء المعاملة، أو العنف الجنسي أو العاطفي من قبل أفراد الأسرة أو الأوصياء أو أي شخص آخر في موقع المسؤولية. وتشمل مثل هذه الحماية تطوير وتنفيذ برامج فعالة للمنع والمعالجة، فضلا عن برامج اجتماعية تولي اهتماما خاصا لهذه المشكلة.

وتعي الإدارة الحالية لولاية بورتوريكو المنتسبة بحرية حاجة أطفالنا إلى الحماية والرعاية. ولذلك السبب، واستجابة لهذه الضرورات، فإن أهم أبواب الميزانية الوطنية هي تلك المعنية بالرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إن حقيقة الوضع تغمرنا بالأنباء المأساوية عن أطفال يعيشون في ظل ظروف مؤسفة توهن مجتمعنا ولا تليق بنا كشعب وكبشر. وتلتزم الإدارة الحالية لولاية بورتوريكو المنتسبة بحرية بتحسين حالة الأطفال في جميع الجوانب، بما فيها التعليم والافتقار إلى الإشراف والاعتداء وسوء المعاملة وفقدان القيم والافتقار إلى الوعي بحقوق الفرد وحقوق الآخرين. ويتطلب الشباب بإلحاح ليس في بورتوريكو فحسب، وإنما في معظم الدول الممثلة هنا عناية أكبر بالظروف التي يواجهونها في الحياة المعاصرة. ورغم أن الحياة المعاصرة قد جلبت عددا أكبر من الابتكارات وما يسمى بالتقدم المادي، فإنها جلبت كذلك عددا من الظروف التي تؤثر مباشرة في التعليم والسلوك الاجتماعي لشبابنا في المستقبل.

والمؤكد أن من التزام الدولة توفير الأمن الأساسي لشبابنا ومع ذلك، لا شك أن من شأن الأسر – خاصة

أمهات وآباء شبابنا، الذين هم جزء نشط في المجتمع المدني – أن ينظموا أنفسهم، وأن يحترسوا لأنفسهم وللدولة وأن يوفروا لأطفالهم قاعدة أساسية في السلوك الاجتماعي. وتتمسك ولاية بورتوريكو المنتسبة بحرية بالمبادئ التي ناقشتها الجمعية بشأن حماية الحقوق الإنسانية للأطفال. وتشاطر الدول الأخرى في إدانة أي كيان، سواء كان عاما أو خاصا، ينتهك تلك الحقوق. فأبناء بورتوريكو مستعدون لشن هذه المعركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة نجمة أكبرالي هبة الله، رئيسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة هبة الله (مجلس الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أنتهز هذه الفرصة لمخاطبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل بالنيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي، وهو اتحاد يضم ١٤٠ برلمانا من العالم الديمقراطي – والذي كنتم، يا سيدي الرئيس، وثيقي الارتباط به.

لقد ظل التزام الاتحاد البرلماني الدولي برفاه الأطفال وحماية حقوقهم مستمرا لمدة طويلة. وقد تكلمنا بوضوح ضد العنف واستغلال الأطفال وويل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، كما تكلمنا بوضوح لصالح تمويل التعليم والصحة والبرامج الأخرى لإنماء الأطفال.

وساند الاتحاد البرلماني الدولي بشدة المصادقة على معاهدة حقوق الطفل وتنفيذها. كما شجعنا باستمرار الإجراء البرلماني لتنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل.

ومن المؤتمر الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في واغادوغو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصدر قرارا شاملا يعترف بالحاجة إلى حماية ورعاية الأطفال، الذين هم القوة الدافعة للمجتمع في المستقبل، وأكد مجددا مساندتنا لأهداف هذه الدورة الاستثنائية. وقد وفر هذا القرار خطة عمل للبرلمانيين في كل مكان لكي يتخذوا خطوة حاسمة لمساندة الأطفال، كما أنه شكل الأساس لنقاشنا في المنتدى البرلماني الذي اشتركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيمه بتاريخ ٩ أيار/مايو هنا في الأمم المتحدة، حيث تمت مناقشة ١٣ مجالا هاما.

وقد حشد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات وأعضاءها. وشارك ٢٠٠ من أعضاء البرلمان من أكثر من ٧٠ بلدا في ذلك الحدث. وركزت مداخلاتهم على المتابعة والتنفيذ، بمعنى آخر: العمل واستمع البرلمانيون إلى وجهة نظر الأطفال.

وللبرلمانات وأعضائها مسؤولية خاصة جدا. فنحن نصادق على المعاهدات والاتفاقات الدولية. ونحن نشرِّع ونعتمد الميزانيات ونخصص الأموال. ونحن نراقب عمل الحكومات، كما أننا في اتصال مستمر مع الشعب حتى يتسنى لنا التعبير عن آرائهم. وكذلك نحشد المساندة الشعبية للعمل، وطنيا ودوليا على حد السواء. ومن ثم من الطبيعي جدا أن تركز كثير من المقترحات المقدمة على ما نستطيع نحن أعضاء البرلمان أن نفعله لبناء عالم يناسب الأطفال. وسأشاطركم بعض هذه المقترحات في الوقت القصير المتاح لي.

ينبغي أن تتخذ التشريعات اتجاها قائما على الحقوق لمعالجة قضايا الأطفال. وينبغي أن نضمن حقوق الطفل في كل دستور وطني. وثمة حاجة أيضا إلى القوانين الأساسية المتعلقة بالأطفال. وقد سأل الأطفال الذين شاركوا في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانيين أن يعمدوا إلى استشارتهم عندما يتم وضع هذه القوانين.

وبالإضافة إلى ذلك، نوصي بحق الأطفال في التدقيق بكل التشريعات التي نضعها بهدف كفالة معرفتنا بكيفية

تأثيرها على الأطفال، وأن يكون تأثيرها إيجابيا. وينبغي أن نتبع نهجا مماثلا للميزانية الوطنية. فالميزانية هي أكثر من وثيقة مالية؛ إنها وثيقة رئيسية للسياسة الاجتماعية. ونحن بحاجة إلى أن نعرف كيف تؤثر الميزانية على الأطفال، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ونعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق تحليل الميزانية من منظور حقوق الأطفال.

ويمكن أيضا تحسين الإطار المؤسسي الشامل. وقد رُفعت التوصيات لإنشاء لجنة خاصة بالأطفال أو أمين مظالم للأطفال لإبلاغ البرلمان. وتضمنت اقتراحات أخرى إنشاء لجنة برلمانية وتفويضها ولاية معالجة مسائل الأطفال. علاوة على ذلك، ينبغي أن تدعى الحكومات – ويقول البعض بوجوب القيام بذلك – إلى إعداد تقرير سنوي وتقديمه إلى البرلمان بشأن سياساتها العامة، وبرامجها، وأعمالها فيما يتعلق بالأطفال. وينبغي أن يعقد المجلس جلسة مناقشة سنوية عن المسألة، يتم خلالها أيضا النظر في التقرير.

وكما سبق لي أن قلت، كانت تلك مجرد أبرز الاقتراحات التي انبثقت عن الاجتماع البرلماني لهذه الدورة الاستثنائية. فهي تدعو إلى العمل وليس إلى الاكتفاء بالكلام. وفي الأشهر المقبلة، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في سبيل التوصل إلى استراتيجية مشتركة لتعبئة الدعم البرلماني للأطفال بشكل أكبر. ونحن البرلمانيين، سنبقى ملتزمين بكفالة تحقيق عالم مناسب للأطفال، وإننا نتعهد القيام بذلك. ولكنني آمل أن يتم تنفيذ الالتزامات التي قطعها قادة العالم هنا، وألا تبقى حبرا على ورق. وإننا سنواصل، نحن البرلمانيين، العمل على تحقيق ذلك الهدف في حكوماتنا وبرلماناتنا، لدى عودتنا إلى ديارنا كل في بلده. هذا هو التزامي أعلنه بالنيابة عن ممثلي ١٤٠ برلمانا التقوا بتصميم كبير في بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر الماضي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة مايرلي سانشيز، ممثلة نداء لاهاي من أجل السلام.

السيدة سانشيز (نداء لاهاي من أجل السلام) (تكلمت بالإسبانية): إنه لفرح عظيم وشرف كبير أن أكون حاضرة هنا اليوم في هذه الدورة.

أدعى مايرلي سانشيز. أتيت من كولومبيا، وهي أرض خلابة بمناظرها الطبيعية، وثروتها الحيوانية، وثمارها، وتنوع مناخها – بلد جميل تعرض للأضرار والخراب بفعل حالات العنف التي ما برحنا نواجهها منذ أكثر من ٥٠ سنة.

نحن الشباب الذين اشتركنا كلنا في منتدى الأطفال، نشكر الجمعية على منحنا الفرصة لنتشاطر خبراتنا. وبفضل هذه الفرصة، لاحظنا أن بعض الراشدين يصغون إلينا، وأنه على الرغم من قلة أصواتنا، فقد تركت أثرا في قلوب الحاضرين هنا وصدى في حياتهم.

هذه الفرصة التي منحت لنا للمشاركة في الأمم المتحدة، تدفعني إلى الاعتقاد أن ممثلي الطفل في العالم قد عرفوا كيف يستفيدون منها. وهذا ما سيتجلى في النتائج التي عرضناها هنا. فنحن لم نقم بعرض أو لعبة، كما يظن الناس الذين لا يثقون بنا أو الذين يمكن أن يصموا آذانهم عن سماع أصواتنا. لقد تجلى عملنا على وجوه كل الأطفال المشاركين، ذلك أنه لم يتم الاستماع إلى أصواتنا فحسب، ولكن الافكار أتت من بلدان مختلفة، وعبرت عن كل الأطفال الخائفين، والمتضورين جوعا، والمفتقرين إلى العلم، والذين اتسمت حياتهم بالعنف. كان علينا أن نعبر عن نداءات كل الأطفال الذين لا يدركون سببا لهذا القدر من الألم في العالم.

كثيرون منا نحن الأطفال ولدوا في، ظل أفظع حالات العنف والفقر والحرمان من العطف وكانوا شاهدا على ذلك، ولكن هذا لم يؤد بنا إلى الاستسلام أو الانضمام

إلى جماعات تعمل على إيذاء العالم. إننا نواصل العمل باسم السلام ولأجل حقوقنا، لأننا متأكدون أننا نحن الذين نستطيع أن نبني المسارات التي يمكن للعالم بواسطتها أن يحرر نفسه من الحبال القوية للشر والكراهية. وإثر حصول ذلك، سيغط العنف في نوم عميق ولا يستيقظ مجددا قط، أو في اليوم التالي، سيتأمل الناس الذين اقترفوا أخطاء في كل أعمالهم السيئة، فيهبون مستعدين للتعويض عما ارتكبوا من أخطاء والعمل على ألا يحصل مجددا ما حصل من أمور رهيبة.

إن الحركة الوطنية في كولومبيا لأطفال السلام قد باشرت بقطع الخيوط الأولى من ذلك الحبل الضخم في بلدنا. إننا نجعل حقوق الأطفال معروفة كي نعرف متى يتم انتهاك حقوقنا ونضمن احترامها، من دون أن ننسى واجباتنا. نحن نبث التوعية ونسعى إلى مشاركة الأطفال والراشدين، بالعمل مع عائلاتنا، وكنائسنا، ومدارسنا، ومجتمعاتنا ومؤسساتنا. وترد الحلول من أشخاص فيها اختبروا مباشرة الصراع ولا يريدون لسواهم أن يختبروا ما عانوا هم من مشقات.

ولا يستطيع الراشدون الذين ما زالوا غير مؤمنين بنا أن يستمروا في صمّ آذانهم فيما يغلقون أفواه الأطفال، لأنه باستطاعة أشخاص الآن، كالحاضرين هنا للمشاركة في هذه الدورة، استعمال السلطة لقيادة العالم بطريقة أفضل والإسهام في أن تصبح أحلامنا حقيقة زاهرة. وبالنيابة عن كل أطفال العالم، نود أن نشكر الراشدين الحاضرين في هذه القاعة اليوم، على جعلنا ندرك أن آذانهم وقلوبهم كانت مفتوحة لنا. نشكرهم لأنهم قالوا نعم للأطفال ولأننا نعرف أنه من الآن وصاعدا، سيكون بوسعنا أن نعمل يدا بيد معهم لتغيير العالم، فلا تعود الدموع التي يذرفها الأطفال دموع حزن أو أسى، إنما دموع فرح، لشعورهم بدعم الناس لهم وبتقديرهم واحترامهم والإيمان بهم عن حق. شكرا لكم على الإيمان بالأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كيلاش ساتيارثي، ممثل تحالف جنوب آسيا المعني باستعباد الاطفال.

السيد كيلاش ساتيارثي (تحالف جنوب آسيا المعني باستعباد الاطفال) (تكلم بالانكليزية): بعد قليل، سنعتمد وثيقة جديدة ترمي الى جعل العالم مناسبا للأطفال.

ولكن أود القول إن العالم لم يكن قط غير مناسب لأطفال الملوك والملكات وأطفال أصحاب النفوذ والسلطة والمال لعهود كثيرة. العالم لم يكن قط غير مناسب للأشخاص والأطفال الذين سلكوا مجرى الحياة والتعليم. لقد كان العالم دائما مناسبا للأطفال في تعاليمنا المقدسة. يسوع قال: ''دعوا الأطفال يأتون إليَّ''. وقال الفيدا إن الأطفال أرواح مقدسة، وعلمنا الإسلام أن نرى وهج الله على وجه الطفل البريء. لا أظن أن العالم سيء جدا بالنسبة لأطفال معظمنا الحاضرين هنا.

غير أنه من غير اللائق أن يباع هؤلاء الملايين من الأطفال المناكيد ويشترون كالحيوانات، وأن يُلقى بهم في المناجم وأفران الطوب كالعبيد، ويحبسون داخل المصانع والمنازل، ويُتاجر بهم للخدمة في المنازل أو يُجبرون على الشحاذة، حيث تشوه أبدانهم الهزيلة لكسب المزيد من العطف. كما لا يليق ذلك بضحايا الصراعات المسلحة أو العنف العرقي أو المشردين لأسباب تتعلق بالتنمية.

وليس من اللائق أن تقع الصغيرات في شراك تجارة الرقيق، أو أن يكبل الصغار على ظهور الإبل في السباقات في بعض بلدان الخليج كي يصرخ الأطفال بأعلى صوتهم فتسرع الإبل ويسعد سادتها. وليس ذلك من اللائق لمن

حرموا التعليم الأساسي أو أجبروا على ترك الدراسة بسبب الفقر.

ولم يكن العالم لائقا لفتاة في الرابعة عشرة من عمرها هي، غولابو، التي لقيت حتفها في حجري قبل عامين، فقد ولدت ونشأت في إسار العمل. وكان على أسرتها وآخرين أن يعملوا يوميا، بلا أجر، في فرن للطوب. وفي نهاية المطاف بدأت تعاني من سوء التغذية والتدرن الرئوي الحاد. ولما استطعنا بمساعدة المحكمة العليا في الهند أن ننقذ أسرتها و ٢٧ شخصا آخرين أحضرناهم إلى مكتبي، تدهورت صحتها فجأة وانهارت تماما. ولا يمكن أن أنسى آخر كلماتها. فقد قالت لأمها، ''أمي، إني أريد أن أعيش''. وكان لا بد لأمها أن تقول لها، ''لا يا بنيتي، إن العالم شديد القسوة عليك. ولا أستطيع أن أنقذك''.

إن العالم غير ملائم لهؤلاء الأطفال، لا لأن غولابو وغيرها من الأطفال آثمون، بل لأن النخبة الحاكمة، بما لها من مصالح، تحتكر كل الفرص وتتعمد عدم ترك أي مساحة لأطفال العالم الفقراء.

إن الحرية والتعلم حقان لكل آدمي منذ ولادته. وأي نشاط يحرمهم من تلك الحقوق هو جريمة ضد الطبيعة وضد الإنسانية. ولو أجبر طفل على العمل، على حساب حريته وتعليمه – أيا كان السبب – فإن ذلك يجلب العار على من يستغلون الطفل، ومزيدا من العار على من لا يقدمون سوى الكلمات المعسولة والوعود الكاذبة.

ولسوف يعتبر عام ٢٠٠٢ عاما تاريخيا لأطفال العالم إذا كنا بكل بساطة أمناء معهم. فهذا هو العام الذي يجب على أكثر من ١٠٠ حكومة وقّعت على اتفاقية منظمة العمل الدولية لحظر أسوأ أشكال عمل الطفل، أن تبين فيه النتائج التي توصلت إليها في مكافحة استرقاق الطفل وإسار العمل والبغاء وإقحام الأطفال في الأعمال الخطرة. وهذا هو العام الذي يجب على كل بلد أن يضع فيه خطة عمل وطنية ملموسة ومحددة الزمن لكفالة توفير التعليم للجميع، حسبما اتفق عليه في داكار في عام ٢٠٠٠. وهذا هو العام الذي يجب على البلدان الغنية والمتقدمة النمو أن تفي فيه أيضا بوعودها بتعبئة موارد إضافية من أجل التعليم.

وإنني أوصي بشدة بأن يتخذ المجتمع الدولي خمس خطوات هي: إنهاء عمل الطفل، وتوفير التعليم المجاني الجيد للجميع باعتبار ذلك سبيلا رئيسيا للعدل الاجتماعي والمساواة ومكافحة الفقر؛ وكفالة نصيب أوفر للفقراء من إيرادات العالم؛ والمشاركة في التجارة العالمية بالقسطاس؛ والعمل من أجل التنمية المستدامة لإدامة البشرية؛ وتعزيز السلم، ليس كميزة وإنما كحق لكل إنسان.

وإذ نمضي في المسيرة العالمية لمكافحة عمل الطفل نشن حملة للمطالبة بأن يخصص ٠,١ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الغنية لقضية الطفل. فذلك المبلغ الزهيد يضيف ما بين ٢٥ مليار دولار و ٣٠ مليار دولار سنويا – وهو مبلغ أكثر من كاف لجعل هذا الأمر لائقا بالأطفال.

وفي الشهر الماضي أقر وزراء المالية والتنمية في العالم خطة عمل لتوفير التعليم للجميع، ترمي إلى تعبئة الموارد الإضافية اللازمة لتوفير التعليم الجيد المجاني أمام كل طفل. ونحن نطالب قادة بلدان الشمال أن يعضدوا تلك الخطة بدلا من اعتماد نهج مجزأ يفرض شروطا أو يبحث عن أعذار جديدة. ونشيد بحكومات هولندا وألمانيا وبريطانيا والنرويج، وبالبنك الدولي، لإعلانها عن مساندتها لخطة عمل توفير التعليم للجميع، ونعرب عن تقديرنا لالتزام كندا والولايات المتحدة بزيادة المساعدة للتعليم. وأملنا كبير في أن يتصدر الرئيس بوش الذي أبدى دعما كبيرا للتعليم في السياق

المحلي، الحملة من أجل التعليم، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية.

وأود القول أخيرا إنه رغم عدم حضور قادة بلدان الشمال هنا اليوم للأسف فنحن نعلم أنهم سيكونون حاضرين في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كندا في الشهر المقبل وسوف نتبعهم نحن في المجتمع المدني. ولسوف يشاهدهم أطفال بلدان الشمال أيضا باهتمام. إن نجاح مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لن يعتمد على الوعود والكلمات فحسب بل وعلى الأرقام الفعلية للموارد الإضافية المخصصة للتعليم.

وأنا لست على استعداد لأن أصدق أن العالم بلغ من الفقر حدا لا يستطيع معه توفير الحرية والتعليم لأبنائه. فبمبلغ ضئيل لا يزيد على ٢٥ سنتا من كل ألف دولار من الدخل العالمي – أي ما يعادل ٤ أيام من الإنفاق العسكري – يمكن أن يجعل هذا العالم لائقا لكل طفل. وكل ما نحتاجه هو الإرادة السياسية العالمية. وما نطلبه هو العمل – العمل اليوم، والعمل الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كريستينا ثورب ممثلة منتدى التربويات الأفريقيات.

السيدة ثورب (منتدى التربويات الأفريقيات) (تكلمت بالانكليزية): بعد الحرب في بلدي، سيراليون، آثرت الحركة العالمية للحملة من أجل الطفل العنصر السابع من صيحة المسيرة ذات النقاط العشر عنوانا لها، وهو التعليم لكل طفل.

ومنذ أن جئنا إلى هنا أصبحنا نعلم أن معظم التعهدات المؤيدة للطفل وعددها ٩٤ مليون توقيع، كان معظمها لتوفير التعليم لكل طفل. وفي عام ١٩٩٠ أعلن توفير التعليم للجميع – الأطفال والكبار، الذكور والإناث – هدفا لمؤتمر القمة. ومع هذا فبعد ١٢ عاما لا نزال نتحدث عن أكثر من ١٠٠ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية لم يدخلوا المدارس. وقرابة ٣٩ في المائة من هؤلاء الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء و ٣٨ في المائة في جنوب آسيا و ٥٣ في المائة منهم فتيات و ٤٧ في المائة ذكور. والعلاقة بين الجنسين والفوارق الاقتصادية بينهما بادية للعيان.

إن منتدى التعليم العالمي لعام ٢٠٠٠ في داكار، السنغال، تركنا مع إطار عمل داكار الذي تعهدت فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالوفاء بالتزاماتنا الجماعية تجاه تعليم أبنائنا. وقد شمل إطار العمل الإقليمي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فيما شمل، ضرورة إيلاء اهتمام خاص لأطفال الشوارع والأطفال العاملين والمجتمعات البدوية والأطفال في المناطق النائية ومناطق الصراعات والأقليات، واليتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأبناء المساجين والأطفال المعوقين.

وبلدي لا يكاد يخرج من ١٠ سنوات من الصراع المسلح، وأود أن أشاطر الجمعية بعض الدروس التي تعلمناها من أبنائنا خلال الصراع. فبعد انقلاب ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ وجد الآلاف منا أنفسهم في جمهورية غينيا المجاورة، حيث أصبحنا لاجئين غير مسجلين طوال ١٠ أشهر تالية.

ولقد نظم منتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم برنامجا تعليميا غير رسمي لأطفالنا، وسجل فيه ٣ ٣٩٢ طفلا أسماءهم. وظهرت مشكلة مشتركة بينهم جميعا: العنف. ففي ذلك الوقت كانت الحرب قد انقضى عليها خمس سنوات، وكان أطفالنا في تلك المرحلة قد تشربوا ثقافة العنف. نعم، العنف يولد العنف. نحن تنبهنا إلى أننا بحاجة إلى وضع خطة استراتيجية، بصفة عاجلة، وبرنامج منتظم للتوعية بثقافة السلام. وكان

ذلك الدرس الأول الذي استخلصناه، والآن بعد أن صمتت المدافع، آن الأوان لتنفيذ هذا البرنامج.

ولكن هناك كابح رئيسي. ففي صباح هذا اليوم، أخذ ٣١٠ ٣٥ أطفال امتحاناتنا الوطنية للتعليم الابتدائي. ويمتد معدل أعمار هؤلاء الأطفال من ١٠ إلى ١٧ عاما. وفي ظل الظروف العادية، يأخذ هذا الامتحان أطفال يبلغون من العمر ١٢ عاما. ولكن لدينا فائض من الأطفال يبلغ عددهم ٠٠٠ ١٨ طفل لم يتمكنوا من أخذ هذا الامتحان قبل الآن بسبب الحرب. وعندما تبدأ السنة الدراسية الجديدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لن يدخل ٥٠ في المائة من هؤلاء الأطفال المدارس لمجرد أنه لا توجد مدارس. لقد دُمرت المدارس وهناك حاجة إلى إعادة بنائها. وأقول إن هناك ما يصل إلى ١٧ ألف صبي وصبية سيتركون مدارسهم بعد ستة أشهر من الآن. فهل يشكل ذلك أساسا لسلام مستدام؟ إن فرع الحركة العالمية للأطفال في سيراليون يركز على التعليم، ويساور المنظمات غير الحكومية المعنية قلق شديد إزاء هذه الظاهرة.

ويتعلق الدرس الثاني الذي أود مشاطرته معكم بالطفلات المحاربات وضحايا الاغتصاب. وأود مجرد أن أقص عليكم حكاية زينب، التي قالت ما يلي:

”كنت من بين تلاميذ المدرسة الذين أسرتهم الجبهة الثورية المتحدة عام ١٩٩٥. وعندما أُسرنا، أخذونا جميعا إلى قاعدة نائية. كان عمري آنذاك ١٥ عاما وكنت عذراء. تعرضت للاغتصاب الجماعي في نفس الليلة التي أُسرت فيها، وبذلك تعرفت إلى مجتمع تلك الجبهة. لقد قضينا ثلاثة أشهر في التدريب العسكري في التلال الواقعة هناك. وكانوا يخدروننا كلما ذهبنا في مهمة. وعند عودتنا إلى القاعدة كان ثلاثة ثوّار محددين يطلبون منا ممارسة الجنس. ولو أتجرأ بالرفض، كنت أُجبر على ذلك تحت تهديد السلاح وأتعرض للاغتصاب الجماعي. لم يريدوا أن نفر من بينهم ونعود إلى أسرنا. كانوا في منتهى القسوة معنا آنذاك – وأعني مع أغلب الصبيات. لقد انتهزت فرصة للهرب عندما هاجمنا مدينة فريتاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وكنت في ذلك الوقت حاملا في شهري الثامن. بعد هروبي بأقل من شهرين أنجبت توأما، صبيين“.

لقد عمل المنتدى منذ آذار/مارس ١٩٩٩ مع ٧٢٥ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٨ عاما. ولهؤلاء الفتيات احتياجات تعليمية ضخمة: تعليم أساسي، وتعليم الصحة الإنجابية، والمهارات المتعلقة بالأمومة. ولكن، وقبل كل شيء، تحتاج هؤلاء الفتيات إلى التدريب على مهارات سبل العيش المستدامة من أجل الاعتماد على الذات.

إن نهاية الصراع لا تعني تحقيق السلام. فلا بد من بناء السلام المستدام على أساس متين يرتكز على التعليم الأساسي الجيد النوعية لجميع أطفالنا، بغض النظر عن الظروف التي يجدون أنفسهم فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقس تاكياسو مياموتو، رئيس مؤسسة أريغاتو.

السيد مياموتو (مؤسسة أريغاتو) (تكلم باليابانية؛ وقدم المتكلم نصا بالانكليزية): أشكر الجمعية العامة على إعطائي الفرصة للتكلم بشأن دور رجال الدين في بناء عالم يليق حقا بالأطفال.

لقد أنشأت مؤسسة أريغاتو، وهي تضم رجال دين من جميع أنحاء العالم، شبكة الأديان العالمية للأطفال كي تشجع التعاون فيما بين الأديان من أجل رفاهة الأطفال. والبيان الذي اعتمده المنتدى الأول للشبكة

قد بدأ بهذه العبارات للشاعر رابيندراناث طاغوري: ”كل طفل يولد يأتي برسالة مفادها أن الله لم ييأس بعد من البشرية“.

وتضمن ذلك البيان إعرابا عن القناعة بأن كل طفل يحمل في ذاته أو ذاتها أملا في المستقبل ووعدا به، وكذلك يحمل ندما على حقيقة أن رجال الدين قد فشلوا في أحيان كثيرة في تحويل أعمق ما لديهم من رؤى نواميسهم إلى ممارسات. وقدمنا أيضا في ذلك البيان مقترحات ملموسة للعمل من أجل الأطفال.

إن لكل طفل إطارا محليا. ولكن فيما يتعلق بالبعد العالمي، الطفل هو الذي يديم آمالنا ويحافظ على وجود إمكانية السلام. ولكن أهوال أيلول/سبتمبر الماضي والأحداث التي تلتها تنبذ المستقبل النفيس للأطفال. وفي الحقيقة، هددت تلك الأهوال أساس الكرامة البشرية ذاته. والتدهور الراهن في بيئة أطفالنا هو إنذار لكل من يعيش على كوكب الأرض.

ولقد ألزمنا أنفسنا في هذه الشبكة، بسبب قلق شديد وحقيقي لدينا، باتباع ثلاثة نُهج عمل. أولا، سننشئ مجلسا لتعليم الأخلاق العالمية المتعلقة بالطفل، وسيتألف من رجال الدين والتربية والتعليم وغيرهم، كي يعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة لمساعدة الأطفال على تكوين القيم الأخلاقية والإيمان بالروح المقدسة والاحترام للبشر من مختلف الأديان والحضارات. ثانيا، سنعزز بدرجة أكبر جهودنا للقضاء على الفقر، وهو السبب الأساسي للمناخ المتدهور الذي يواجهه الأطفال، حيث تولي اهتماما ليس للأسباب الخارجية فحسب، بل أيضا للأسباب المنبثقة من الطبيعة البشرية. ثالثا، سنبذل قصارى جهدنا لتكوين قوة أخلاقية عالمية من أجل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتعبئة كل المنتمين إلى الحركة العالمية للأطفال.

وبصفتنا رجال دين، نحن نرى أن الوجود الإلهي قائم في كل شخص. ونرى أنه واجب علينا أن نشجع كل إنسان على تحقيق أقصى درجات القدرة في طبيعة المرء الأخلاقية. فهذا الوجود الإلهي هو المنهل الأبدي لكرامة كل طفل وكل فرد منا. وختاما، أود أن أكرر، باسم الشبكة، التزامنا العميق بتكريس أنفسنا، من خلال الصلوات والممارسة الفعلية، لتحقيق هذه الثورة الروحية العالمية الصامتة من أجل مستقبل الأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماري دياز، ممثلة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف.

السيدة دياز (لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف) (تكلمت بالانكليزية): اسمي ماري دياز ووظيفتي المديرة التنفيذية للجنة النسائية للاجئين من النساء والأطفال كما أنني الرئيسة المشاركة للفريق التوجيهي للمنظمات غير الحكومية في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف. وإني أتكلم هنا مساء هذا اليوم باسم هذه اللجنة.

لقد شارك أكثر من ١ ٧٠٠ ممثل لمنظمات غير حكومية في الدورة الاستثنائية هذا الأسبوع. وهم ينتمون إلى أكثر من ١١٦ بلدا مختلفا؛ ونصفهم تقريبا من العالم النامي. وفي ذلك اختلاف كبير عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي دُعي إليه عدد قليل جدا من المنظمات غير الحكومية للاستماع إلى مداولاته. إلا أن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة مختلفة؛ فنحن نعتقد أننا حققنا إنجازا قياسيا.

اعترفت الأمم المتحدة بالدور الهام الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني. إن وجود ومشاركة الأطفال ينشط أعمالنا. فهو يؤكد دعوة اتفاقية حقوق الطفل إلى مشاركة

الأطفال. وبشراكة مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وجهات أخرى، تقدم المنظمات غير الحكومية خدمات حيوية – تشمل الرعاية الصحية والتعليم والحماية. وقد يكون أكثر أهمية، أن المنظمات غير الحكومية تقوم بدور هام جدا في رصد عمليات الإصلاح الاجتماعي والقانوني التي تعزز المساواة والحرية والعدالة، وتدعو إلى تطبيق الإصلاحات هذه.

نحن بوسعنا الوصول إلى ملايين المهمشين وتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى الذين لا يحصلون على خدمات كافية. والعديد من إنجازات إنقاذ أرواح الأطفال على مدى العقد الماضي تمت بشراكة مع المنظمات غير الحكومية. إننا، بطرق عديدة، كبيرة وصغيرة، مسؤولون عن تغيير العالم من أجل الأطفال.

فعلى سبيل المثال، قادت المنظمات غير الحكومية العمل لتخليص العالم من الألغام الأرضية. ويعود الفضل في هذا إلى تفاني والتزام الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وهي شبكة تضم أكثر من ١ ٣٠٠ منظمة غير حكومية في ٩٠ بلدا. وبعد خمس سنوات فقط من تأسيسها، وقَّع ١٢٢ بلدا معاهدة حظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد. وصدَّق حتى الآن ١٢٢ بلدا على معاهدة حظر الألغام.

المسيرة الدولية لمناهضة تشغيل الأطفال، والتحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، وتجمع حقوق الطفل، ومجلس الصحة العالمي، والحركة العالمية من أجل الطفل، ومنظمة الرصد الجديدة بشأن الطفل والصراع المسلح – هذه ليست سوى بعض من المنظمات غير الحكومية المرتبطة مع مجموعات أخرى لتوفير القيادة المعنية بالمسائل التي تلحق الأذى بالأطفال.

إن المنظمات غير الحكومية ساعدت على إنشاء الأمم المتحدة وهي مذكورة في ميثاقها. وهي مذكورة أيضا في اتفاقية حقوق الطفل. وقد تبنت المنظمات غير الحكومية فكرة الاتفاقية و لم يهدأ لها بال إلى أن أصبحت هذه الاتفاقية حقيقة واقعة. وكانت المنظمات غير الحكومية تأمل أن تكون الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية بيانا رسميا لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. للأسف، لم تُكلل تلك الجهود بنجاح كامل. ما هي الرسالة التي يرسلها هذا إلى الأطفال عن التزام العالم تجاه حقوق الطفل؟

المنظمات غير الحكومية ستواصل العمل على تحقيق أهدافنا المشتركة، مثل حصول الفتيات والنساء على حقوق متساوية، وحماية الأطفال من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإنهاء استغلال الأطفال، وحمايتهم من الحرب ومن أشكال العنف الأخرى. نحن ملتزمون بالعمل معا لرصد خطط العمل الوطنية وكذلك الالتزامات التي تقطع هنا. وآمل أن تتاح الفرصة للمشاركين لرؤية جدول التزامات لجنة المنظمات غير الحكومية الذي يحدد الالتزامات التي قطعتها الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أثناء هذه الدورة الاستثنائية.

إن وصول المنظمات غير الحكومية إلى عملية تفاوض محدود. ويجب أن تدرك الحكومات أنه يتعين حضور واستشارة المجتمع المدني. ويطلب إلى المواطنين المشاركة في بناء مجتمعات قوية ومحاسبة حكوماتهم. ولكي نتمكن من فعل ذلك، يجب أن تتاح لنا إمكانية الوصول إلى عمليات صنع السياسة العامة والاشتراك في المفاوضات من قبيل المفاوضات التي جرت في هذه الدورة.

وساعدت المنظمات غير الحكومية على منح الحياة لفكرة مجتمع دولي. ومن المهم جدا احترام عملها والدفاع

عنه وأن نظل متيقظين عندما يتعرض هذا العمل للخطر. وسنواصل استخدام تكنولوجيا المعلومات وكذلك الاجتماعات مثل هذا الاجتماع لبناء الشبكات والتحالفات. إن شراكاتنا بعضنا مع بعض توجد تحالفات قوية لا يسع أي حكومة أن تتجاهلها.

وأظهر العقد الماضي الأشياء العظيمة التي يمكن أن يسهم فيها المجتمع المدني. فآلاف الأطفال يعملون هذا الأسبوع على تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، ويتعلمون كيف يستطيعون حمايتهما. ونحن نتطلع إلى استمرار العمل مع جميع الموجودين هنا وإلى تجاوز حدود ما يمكن أن ننجزه معا من أجل أطفال العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بيرخارد غناريغ، ممثل التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة.

السيد غناريغ (التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة) (تكلم بالانكليزية): أُحرز على مدى العقد الماضي قدر كبير من التقدم في النهوض بحقوق ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم. ويعني هذا التقدم أن عددا من الأطفال أكبر منه في أي وقت مضى لن يبيت جائعا، ولن يتخلف عن الالتحاق بالمدارس بسبب الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية في البيت، ولن يعاني من اعتلال الصحة والمرض.

لذلك من المناسب في هذا الوقت، في أول دورة استثنائية مكرسة للطفل تعقدها الأمم المتحدة، أن نبرز حقيقة أن إحراز تقدم من أجل الأطفال ليس ممكنا فحسب، بل إنه واقع – واقع يجب أن نبني عليه ونقويه، في ضوء التحديات الهائلة التي لا تزال قائمة. فعلى الرغم من التحسينات التي تمت، لا يزال الميزان يميل بصورة غير عادلة ضد الأطفال.

ولكن ما هي الأولويات الرئيسية للعمل العالمي لإيجاد عالم صالح للأطفال؟ بالنسبة للتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة وجماعات المجتمع المدني الأخرى، يجب التقيد بمبادئ ومعايير اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وتطبيقها بشكل صارم. ويجب أن تكون الاتفاقية حجر الزاوية لجميع أعمال المتابعة، ابتداء بالدورة الاستثنائية، على جميع الصعد. ومن الضروري أن تستند جميع السياسات والاستراتيجيات في المستقبل على إدراك أن الأطفال لهم حقوق وأنهم مشاركون وأنهم جهات فاعلة اجتماعية – بوصفهم جزءا من التصدي للتحديات التي يواجهونها، وليسوا جزءا من المشكلة.

وهذا يعني عمليا، أولا، أن الأهداف الـ ٢١ الواردة في الوثيقة الختامية تشكل خطوات عملية مهمة نحو تحقيق حقوق الطفل في الميادين الرئيسية لحياة الأطفال. بيد أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا إذا قدم لهم المجتمع العالمي الدعم باقتناع وإرادة سياسية مستدامة ووفر لهم الموارد الضرورية.

ثانيا، يجب أن تدمج حماية حقوق الأطفال وتمتعهم بها على نحو سليم في المفاوضات التجارية والعمليات الأخرى لصناعة السياسة الاقتصادية التي تؤثر على حياة الأطفال. ويتعين أن ندرك أن جميع السياسات الاقتصادية – مهما بدت بعيدة عن الأطفال – لها تأثير عليهم، سواء كان هذا التأثير جيدا أو سيئا.

ثالثا، يجب أن تضمن للبلدان الفقيرة موارد إضافية لإعمال حقوق الطفل، مثلا، من خلال عملية أسرع وأعمق لتخفيف عبء الدين ومساعدة إنمائية عالية الجودة. وينبغي أن تركز هذه الموارد بشكل خاص على البلدان المستعدة لاستخدامها لتعزيز وإعمال حقوق الطفل. ونحن نرحب بالعروض الأخيرة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة، ولكنها لا تقترب من الاحتياجات اللازمة، التي تقدر بنحو ٧٠ بليون دولار، للوصول إلى الأهداف في ميداني الصحة والتعليم فقط.

رابعا، الاستثمارات الطويلة الأجل في الخدمات الأساسية يجب أن توضع في سلم أولويات لتوفير نظم صحية وتعليمية عالية الجودة توفر لكل طفل إمكانية تحقيق كامل طاقته أو طاقتها. وينبغي أن تكون حماية حقوق الأطفال الخط الأول للشواغل أثناء حالات الطوارئ.

خامسا، عملية إشراك الأطفال في صنع السياسة العامة وتقديم البرامج والاستماع إلى احتياجاتهم يجب أن يضفى عليها طابع مؤسسي. ويجب أن يصبح الأطفال والشباب مصدرا رئيسيا في صنع القرار فيما يتعلق بمواضيع تؤثر على حياتهم. وقد بينت عملية الإعداد للدورة الاستثنائية ما يمكن تحقيقه بالالتزام والنية الحسنة. ويفخر التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة بأنه يقوم بدور ريادي في دعم مشاركة الأطفال والشباب في الدورة الاستثنائية وسيواصل دعم المشاركة الفاعلة للأطفال في وضع وتنفيذ ورصد برامج العمل الوطنية في السنوات القادمة.

أخيرا، ينبغي تقوية لجنة حقوق الطفل لتمكينها من أداء دورها بفعالية أكبر. ونحث جميع الدول الأطراف على أن تأذن بسرعة بتوسيع اللجنة وتوفير موارد لها تتناسب مع أهمية المهمة المناطة بها.

ختاما أقول إن أفضل سبيل لإحداث تحول جذري في الحالة التي يواجهها الأطفال، هو تطبيق قواعد ومعايير حقوق الطفل بشكل متساوق على جميع الأطفال، وفي كل الأوقات، وفي كل مكان. ولهذه الغاية، يلزم أن تصبح خطط العمل المعنية بالطفل والتي ستصاغ على الصعيد الوطني عقب هذه الدورة الاستثنائية، بمثابة استراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية أثناء العقد المقبل. وستكون أيضا الأداة التي يمكن للأطفال أنفسهم من خلالها أن يؤدوا دورا نشطا في بناء مجتمعات أكثر جدارة بالطفل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة مارجوري كابويا من الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة.

السيدة كابويا (الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة) (تكلمت بالانكليزية): اسمي مارجوري كابويا، ويشرفني عظيم الشرف أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل باسم الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة، والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل من أجل الأطفال والأسر المتضررين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في الوقت القصير المتاح لي، سأركز اهتمامي على أخطر تهديد للمكاسب التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق ببقاء الطفل ونمائه وحمايته ومشاركته. إنه تهديد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخصوصا في أفريقيا. إن الاحصاءات التي تظهر يوميا في وسائط الإعلام لا تعبر بصورة كافية عن المأساة الإنسانية التي خلقها هذا الوباء، سواء على المستوى الفردي أو المستوى المجتمعي. وبالتالي، اخترت أن أشرحها من خلال قصة بركة.

وبركة هي طفلة في السابعة من عمرها تعيش في مجمع إسكاني ريفي في كينيا. وهي تجلس في حجرة الدراسة، حيث الواجب الذي كُلفت به هو ''ارسم مجتمعك اليوم، ثم ارسمه كما تتخيله بعد ١٠ سنوات من الآن''. في الرسم الأول ترسم نفسها ووالديها، وبعض الأطفال يلعبون بالخارج، بل وحتى بعض الأبقار والماعز. وفي رسمها الثاني، فيما تتخيله بعد ١٠ سنوات، ترسم نفسها وبعض الأطفال الآخرين ولكن الصورة تخلو من أي شخص بالغ. وعندما يسألها المشرف الاجتماعي عن السبب في عدم وجود أي بالغين في الصورة تقول ''لقد ماتوا جميعا''.

ومرت الآن ١٠ سنوات، وأصبحت الصورة التي رسمتها بركة واقعا بالنسبة لها. فقد تركت المدرسة لكي

ترعى والديها المريضين. وكانت تقدم الرعاية بدون أية معلومات أو مهارات أو إمدادات. وهي الآن ربة أسرتها المكونة من أربعة أشقاء. وفي معظم الأحوال لا يكون لديهم الطعام، ولا النقود لشرائه. ويعاني الأطفال الثلاثة من سوء التغذية، ولا ينتظمون في الذهاب إلى المدرسة. وهم منبوذون ومستبعدون من الأنشطة الاجتماعية، ويشار إليهم على أنهم أيتام الإيدز. وفي العناية بهم، تتعرض بركة للإيذاء والاستغلال والعمل المحفوف بالمخاطر. وهي نفسها معرضة لخطر الإصابة بالمرض.

فما الذي يمكن أن تفعله الحكومات، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات المهتمة الأخرى، لتحسين هذا الوضع؟ وسأذكر ثلاثة أشياء. أولا، فيروس نقص المناعة البشرية يمكن الوقاية منه. وواجبنا هو أن نمنع حدوث إصابات جديدة. وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يعرف حدودا. ونطالب جميع الحكومات بأن تعلن هذا المرض باعتباره كارثة، وأن تضعه ضمن أولوياتها، وأن تقطع على نفسها التزامات محددة، وتخصص اعتمادات مالية لجهود الوقاية. ولدى تحديد نهوج الوقاية، على الحكومات أن تضع جانبا برامجها وفلسفاتها السياسية، وترجح الكفة لصالح الطفل. والدرس المستفاد من أفريقيا يجب أن تتعلمه مناطق أخرى من العالم – أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الوسطى وغيرها. ولا يصح أن تنتظر الحكومات حتى يموت عدد أكبر من الناس، قبل أن تعترف بأن هذا الوباء يمثل واحدة من أخطر أزمات عصرنا.

ثانيا، علينا أن نعيد تعريف فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أنه مشكلة من مشاكل الشباب ولا سيما المراهقات. وانتشار هذا الوباء وأثره يرتبطان بمشاكل أساسية أخرى تتعلق بالتنمية. وعلى الحكومات أن تلتزم من جديد بإجراءات جادة ومستدامة للتصدي للقضايا المتصلة بالفقر وتخفيض ومنع نشوب الصراعات التي تكلف أموالا طائلة، وتحسين وضع المرأة. ولا بد من معالجة تلك القضايا بطريقة شاملة ومتكاملة تتضمن آراء الأطفال وإسهاماتهم. ويجب أن نستثمر في الأطفال بوصفهم أساس التنمية المستدامة. وتلبية احتياجات الأطفال يجب وضعها ضمن الأولويات باعتبارها مسألة سياسية، كما يتعين النظر إليها على أنها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

ثالثا، علينا أن ندعم الأطفال الذين تيتموا بسبب الإيدز. ففي الوقت الحالي أصبحت بركة وأخوتها مهددين بفقدان بيتهم وأرضهم اللذين يدعي عمهم ملكيتهما بحكم نظام الميراث العرفي. فإلى أين تذهب التماسا للمساعدة؟ يتعين على الحكومات أن تجعل المصابين والمتأثرين بالإيدز أولوية لها في مجال السياسة العامة والحماية القانونية. ويجب حماية الأطفال من الاستغلال والإهمال والحرمان من الميراث، والتسرب من المدارس قبل الآوان، وذلك من خلال قوانين مؤاتية للطفل وقابلة للتطبيق، ومن خلال توعية المجتمعات بالحقوق القانونية للطفل. وهناك حاجة إلى توفير المساعدة القانونية للأطفال في النزاع على الممتلكات، أو تعديل إجراءات تسوية المنازعات، للاستغناء عن الاعتماد على المساعدة القانونية. وأسوة بما اتبع في مجال الصحة المجتمعية تعويضا عن نقص الأطباء، يلزم وجود استجابة متكافئة وملائمة للتعويض عن نقص المحامين.

رابعا، وبينما يدخل هذا الوباء عقده الثالث، نناشد الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تلتزم بتحديد وتطوير استراتيجيات ناجحة للوقاية ونماذج للرعاية، وبدعمها ورفع مستواها. كما يتعين على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمانحين الآخرين أن يركزوا قدرا أكبر من الموارد المالية على بناء قدرة المجتمعات المحلية على معالجة مشكلة بركة وأمثالها. وينبغي دعم نظام الأسرة الممتدة، أو دعم بدائل لها عندما تعجز عن تحمل العبء.

فالصندوق المسيحي لرعاية الطفولة، على سبيل المثال، يدعم مجموعات الحي التي تساعد بركة وأخوتها في الاحتفاظ ببيتهم، والبقاء معا كأسرة، ومواصلة الدراسة. ويلزم توثيق استراتيجيات ونماذج ابتكارية وتكرارها وتشاطرها على أوسع نطاق ممكن وبأسرع ما يمكن. لقد حان الآن وقت العمل. وقد ناقشنا المشكلة؛ ونعرف مدى ضخامتها، ولا يجوز أن نسمح لها بأن تمنعنا من التصرف. ويلزم أن نتصرف الآن بناء على ما نعرفه.

وفي الختام أقول إن الزعماء الممثلين هنا اليوم وجميع البالغين الآخرين مسؤولون عن مواجهة أزمة الأمل التي تمثلها صورة بركة. ونناشد كل المشاركين وكل المجموعات المهتمة وكل الحكومات أن تتعهد بالتزامات، وأن تخصص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ تلك الالتزامات، حتى يستعيد الأطفال إيمانهم بأن باستطاعتهم أن يحيوا حياة أطول وأوفر صحة، وأن يتمتعوا بفرص في الحياة أفضل مما كان لآبائهم. ولنضع مزيدا من الأشخاص ومزيدا من الأمل في صورة بركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا دوبرافكا أوزيلاتش من مركز مالي كوراك لثقافة السلام واللاعنف.

السيدة أوزلاك (مركز مالي كوراك لثقافة السلام وعدم العنف) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية التي تعمل بحماس وتفان على مستوى القاعدة بشأن حقوق الطفل.

أود أن أبدأ بالتعهد التالي: لن يكون هناك مزيد من الأطفال في الصراعات المسلحة، والسلام من حق كل طفل. وهذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل تتيح الفرصة لزعماء العالم وللوكالات والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني لكي بعبئوا كل جهودهم من أجل تهيئة عالم فيه أطفال. وهذا يعني تهيئة الظروف التي تمكن جميع أطفالنا من العيش حياة كاملة وكريمة.

لقد بذلت جهود قانونية في بداية القرن العشرين لكي توفر للأطفال الحماية وقت الحرب. وفي نهاية القرن العشرين في أوروبا. في منطقة يوغوسلافيا السابقة، ونتيجة للأنشطة الحربية، انتهكت حقوق الطفل بأبعاد مأساوية. كان الأطفال يقتلون ويجرحون ويجبرون على التشرد أو الانفصال عن أسرهم. ويفترض أن ١٠ ٠٠٠ من الأطفال اللاجئين غير المصحوبين من كرواتيا والبوسنة والهرسك إما شردوا قسرا أو أرسلهم والداهم خارج مناطق الحرب إنقاذا لحياتهم.

وتتسبب الصراعات في جميع أنحاء العالم في معاناة الأطفال على نحو غير مقبول. وبسبب الحرب، يحرم عشرات الآلاف من الأطفال في جميع أنحاء العالم من حقهم في الحياة والأمان والتعليم. والحرب تدمر كل شيء: ديارنا وأسرنا ومدارسنا ومجتمعاتنا وأجسادنا ورفاهنا البدني والذهني. والحروب تدمر الطفولة. والأطفال المتأثرون بالحرب يتعرضون بدرجة أكبر لخطر أن يصبحوا جيلا من الكبار الذين يلتزمون بالعنف بدلا من التزامهم بالسلام. وكان تشويه القيم أحد الآثار المأساوية للحرب في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وتحولت ثقافة السلام إلى ثقافة حرب.

لقد قطع زعماء العالم التزامات قوية بتحقيق الرفاه لأطفالهم. ولا بد أن يتحركوا الآن فيما يتجاوز تلك الوعود إلى اتخاذ إجراءات ملموسة. قال المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ''الاستثمار في الطفولة استثمار في عالم أكثر رخاء واستقرارا''. أو كما قال غراسا ماشيل، ''ينبغي أن يعتبر الأطفال 'مناطق للسلام'''. أو كما قالت فتاة عمرها ١٦ عاما، وهي أحد الأطفال اللاجئين غير

المصحوبين البالغ عددهم ٠٠٠ ٤ طفل فروا من البوسنة والهرسك ووجدوا ملجأ في كرواتيا، ”لست نبية. ولا أستطيع أن أتنبأ بالمستقبل، ولكن يراودني الأمل في مستقبل بدون حرب ولا مرض ولا جوع ولا ضعف“. وعلينا جميعا أن نحترم هذه الرسالة وغيرها من الرسائل القوية الأخرى الكثيرة التي وجهها الفتيان والفتيات إلى عالم الكبار في الأيام القليلة الماضية.

ليس هذا مجرد تعهد بوقف الحرب بمستوياتها الفظيعة من العنف والوحشية التي تتخلى عن جميع المعايير الإنسانية. إنه أكبر من ذلك بكثير: إنه دعوة إلى إقامة ثقافة جديدة للسلام ونموذج جديد للثقافة، تكف في ظلهما الحاجة إلى تقديم إغاثة دولية في حالات الطوارئ إلى ضحايا الصراعات. والأمم المتحدة ليست الطرف الوحيد الذي يصبح مشاركا على نحو أكبر في الجهود الرامية إلى حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. وهناك آلاف بالفعل من معلمي السلام في جميع أنحاء العالم يبذلون جهودا ضخمة لتقديم ثقافة للسلام.

وينبغي أن نتمكن في الألفية الجديدة من الاضطلاع بما هو أكثر من ذلك من أجل حقوق الطفل. وفي العقد المقبل، ينبغي أيضا أن تُستخدم الحركة العالمية لصالح الأطفال بوصفها أداة قوية لإحداث تغييرات في نموذجنا الثقافي العالمي. ولا يمكن مطلقا أن تكون القوة والجشع مبررين للتضحية بالأطفال. ولم يتحرك أحد بالسرعة الواجبة أو يضطلع بالقدر الكافي، لا الأمم المتحدة ولا المنظمات الإقليمية ولا الحكومات ولا جماعات المجتمع المدني. ويجب على المجتمع المدني، بكل مظاهره، أن يتحلى بشعور جديد بالإلحاح. وقد تتمكن الحركة العالمية لصالح الأطفال من أن تكون إحدى القوى وإحدى طرق التغيير التي يشارك فيها كل منا – يشارك فيها كل مواطن في كل دولة وكل كيان عام وخاص وكل زعيم وطني، وقبلهم جميعا، كل طفل وكل مراهق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البندين ٨ و ٩ من جدول الأعمال.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/S-27/18)

مشروع القرار (A/S-27/18، الفقرة ١٣)

التعديل (A/S-27/L.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): استجابة لندائكم، السيد الرئيس، بأن نجعل من هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل مناسبة جديرة بالذكر، وبعد المشاورات التي أجراها مقدمو التعديل على مشروع قرار لجنة وثائق التفويض، قررنا ألا نصر على التصويت على تعديلنا، المتضمن في الوثيقة A/S-27/L.2.

ومن أجل تسجيل موقفنا، نود أن نذكر أن هذا التعديل كان متمشيا مع إعلان وزراء خارجية حركة عدم الانحياز، الذين اجتمعوا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في ديربان، جنوب أفريقيا. ويرتكز هذا التعديل على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما يأتي انعكاسا لها.

وعلى ضوء ذلك، ننوي أن نثير هذه المسألة أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، التي تبدأ في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ونطلب توزيع رسالتنا في هذا

الصدد بوصفها وثيقة رسمية للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أحاط الأعضاء علما بالبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٣ من تقريرها (A/S-27/18).

اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار د إ - ١/٢٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في أن تتكلم كتعليلا لتصويتها، اسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد علائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يرعب عن تحفظه عن تلك الأجزاء الواردة في الفقرة ١٣ المتضمن في الوثيقة A/S-27/18، وهي الأجزاء التي قد تفهم على أنها اعتراف بإسرائيل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال.

البندان ٨ و ٩ (تابع) والبند ١٠ من جدول الأعمال

استعراض المنجزات في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينيات

تجديد الالتزام والإجراءات المقبلة لصالح الطفل في العقد القادم

اعتماد الوثيقة الختامية

مشروع القرار (A/S-27/L.1)

تقرير اللجنة المخصصة (A/S-27/19)

الرئيس (تكلم بالانكليزية):فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/S-27/L.1)، فقد أبلغني مقدمو المشروع بأن هناك اتفاقا على عدم البت في هذا المشروع في ضوء توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية.

وفيما يتعلق بنص تقرير اللجنة المخصصة، يمكن للمثلين الاطلاع على الوثيقة A/S-27/AC.1/L.1، وإضافاتها ١-٣، إلى جانب الوثيقة A/S-27/AC.1/L.2.

أطلب الآن من مقررة اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين، السيدة ليديا توبيتش، ممثلة البوسنة والهرسك، أن تعرض تقرير اللجنة الجامعة المخصصة.

السيدة توبيتش (البوسنة والهرسك)، مقررة اللجنة الجامعة المخصصة (تكلمت بالانكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز الشخصي أن أعرض على الجلسة العامة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين تقرير اللجنة الجامعة المخصصة الوارد في الوثيقة A/S-27/19.

لقد عقدت اللجنة اجتماعين، الأول يوم الأربعاء في ٨ أيار/مايو، والثاني يوم الخميس في ٩ أيار/مايو، وعُلِّق الاجتماع الأخير ثم استؤنف يوم الجمعة في ١٠ أيار/مايو. وأجرى أعضاء اللجنة أيضا مشاورات غير رسمية على مدار الساعة، الأمر الذي مهد لاعتماد التقرير.

يتكون تقرير اللجنة الجامعة المخصصة من ثلاثة فصول. الفصل الأول ''مقدمة''، ويغطي المسائل التنظيمية للجنة المخصصة. وقد أتيحت للجنة فرصة الاستماع إلى بيانات من الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، وممثلي المنظمات غير الحكومية. واستمعت اللجنة أيضا إلى بيانات من عدد من ممثلي الأطفال مما أضاف منظورا جديدا إلى نقاش اللجنة.

وقد أبرزت كل هذه البيانات الالتزامات والخبرات المكتسبة في النهوض بحياة صحية، وتوفير تعليم جيد، والحماية من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويأتي الفصلان الثاني والثالث انعكاسا لقرار اللجنة بأن توصي الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/S-27/AC.1/L.2.

وهنا، أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى التنقيحات الضرورية في السطر الأخير من الوثيقة A/S-27/AC.1/L.2. تشطب عبارة (ستصدران فيما بعد) الواردة بين قوسين ويدرج الرقمان ٢ و ٣. وتشتمل هذه الإضافات الثلاث للوثيقة A/S-27/AC.1/L.1 على النص المتفق عليه لكل الفقرات المعلقة في الوثيقة A/S-27/2/Add.1 (الجزء الثاني).

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أشيد بجميع الوفود، بما فيها وفود منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على مشاركتها الفعالة في محاولات اللجنة المخصصة. إن الأجيال المقبلة ستسجل جهودها الدؤوبة من أجل مساعدة أطفال العالم، وهم أثمن مواردنا. وأود أن أعرب عن امتناني العميق لرئيس اللجنة المخصصة على إدارة أعمال اللجنة بحنكة ومثابرة.

وبالنيابة عن اللجنة، أعرب أيضا عن خالص الشكر لنواب رئيس اللجنة، وخاصة السفير هانس شوماخر، ممثل ألمانيا، على إسهامهم القيم في نجاح أعمال اللجنة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لموظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمانة العامة للأمم المتحدة، الذين قدموا مساعدة حيوية للمكتب واللجنة المخصصة.

وبهذه الملاحظات، أقدم لدورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للنظر فيه واعتماده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية لن تناقش التقرير.

لا أسمع أي اقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين باعتماده في الوثيقة A/S-27/AC.1/L.2.

مشروع القرار معنون ''عالم جدير بالأطفال''. ويرد نص المرفق لمشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثائق A/S-27/2/Add.1 (الجزء الثاني) والتصويبين ١ و ٢، و A/S-27/AC.1/L.1/Add.1 و Add.2 و Add.3.

أوصت اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين باعتماد مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار د إ-٢/٢٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية):أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل موقفهم إزاء القرار الذي اتخذ للتو. واسمحوا لي أن أذكِّر الوفود بأن مدة تعليل التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد إنتريانو (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفد السلفادور عن ارتياحه لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الوثيقة الختامية بعنوان ''عالم مناسب للأطفال''. ونحن متأكدون من أن هذه الوثيقة ستسهم في تعزيز السياسات الوطنية وفي النهوض بالأطفال والشباب.

وبالرغم من ذلك، وفيما يتعلق بالفصل المعنون ''تعزيز الحياة الصحية'' الذي حددت فيه الأهداف والالتزامات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، يرغب وفد السلفادور في التأكيد من جديد على الموقف المتخذ في سياق إعلان برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤. وفيما يتعلق بالحقوق الإنجابية، والصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، تفهم السلفادور بوضوح أن هذه المفاهيم لا تنطوي أو تشتمل بأية طريقة على ترويج الإجهاض كوسيلة لتنظيم الخصوبة أو بصفته خدمة صحية حيث أن السلفادور تقدّر الإنسان وتحميه منذ لحظة حمله وتحظر الإجهاض.

ووفقا لذلك، يحتفظ وفد السلفادور بحق الأخذ بهذا التفسير في جميع المناقشات الحالية والمستقبلية بشأن مسألة الصحة الجنسية والإنجابية. وهكذا، سنكون ممتنين إذا تم تسجيل هذا البيان التفسيري في التقرير النهائي للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالطفل.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أهنئكم يا سيدي، كما أهنئ السفراء دورانت وتشودري وشوماخر، على جهودكم الممتازة في المسعى الصعب لتسيير عملنا، خلال هذه الدورة وفي الجلسات التحضيرية، على حد سواء.

وإذ أتكلم بصفتي رئيسا لفريق ريو، فإنني أود أن أدلي بالبيان التالي. تؤكد بلدان مجموعة ريو من جديد التزامها بتنمية شعوبها، ولا سيما بالنهوض بحقوق الطفل ورفاهية الأطفال والمراهقين. ولقد انضمت بلدان مجموعة ريو إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية، اقتناعا منها بأن تنفيذها، إضافة إلى احترام المعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وفي الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الأمم المتحدة – وبخاصة المؤتمرات التي عقدت في القاهرة وكوبنهاغن وبيجين ومونتيري ومتابعة لتلك المؤتمرات – من شأنه أن يكفل تحقيق مستقبل أفضل لأطفال ومراهقي العالم. وإذ تؤكد مجموعة ريو من جديد على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ليما في عام ١٩٩٩، وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في كينغستون، في عام ٢٠٠٠، وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في بنما في عام ٢٠٠١، فإنها تؤكد من جديد اعتقادها بأن مستقبل منطقتنا يستند إلى أوجه التقدم المحرز والسياسات الموضوعة من أجل الأطفال والمراهقين.

وسأدلي الآن ببيان باسم بلدي. ترغب حكومة كوستاريكا في أن يُسجَّل في المحاضر، أنه وفقا لأحكام دستورها والمبادئ الجوهرية الناظمة لسياستها الخارجية، لا يوجد في هذا النص ما يمكن أن يفسر باعتباره تأييدا صريحا أو ضمنيا للإجهاض. وترى كوستاريكا أنه لا بد من

تفسير النص وفقا للحق الأساسي للأطفال في الحياة منذ أول لحظة لحملهم ودور الأسرة الأساسي بصفتها الوحدة الأساسية للمجتمع.

وسأكون ممتنا للغاية إذا تم تضمين هذا البيان في تقرير هذه الدورة الاستثنائية ومحضر هذه الجلسة.

السيد لويسكي (جمهورية الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على عملكم الممتاز الذي كفل الموافقة على هذه الوثيقة الهامة التي اعتمدناها من فورنا. وبصدد انضمام وفدي إلى توافق الآراء بشأن ذلك النص، أود أن أدلي بالبيان التالي.

فيما يتعلق بالجزء الأخير من الفقرة ٢٩ من الوثيقة الختامية، ''عالم مناسب للأطفال''، تفهم جمهورية الأرجنتين أن التحفظات التي أعرب عنها بلدي وبياناته التفسيرية بصدد الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل، لا تقيد، بل توسع نطاق الحقوق المنبثقة عن الاتفاقية. ولذلك لا يمكن اعتبارها غير متوافقة مع هدفها ومقصدها.

وفضلا عن ذلك، يود وفدي أن يذكر القدرة على صياغة التحفظات فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية تشكل سلطة سيادية للدول، معترف بها في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. ولذلك، لا ينبغي للدول التي تنظر في صياغة مثل هذه التحفظات أن تنسحب من المعاهدات بشكل قطعي لا يقبل النقاش. ويدرك وفدي أن إمكانية صياغة التحفظات تشجع على زيادة الانضمام إلى المعاهدات الدولية، ومن ثم فإنها تيسر قبول المبادئ الأساسية لتلك المعاهدات.

ويؤكد بلدي من جديد أيضا على البيانات التفسيرية التي أدلي بها في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤؛ وفيما يتعلق بإعلان ومنهاج عمل بيجين الصادرين عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥؛ وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية، المعقود في سنة ١٩٩٦؛ ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، المعقود في روما، في عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٥ من الوثيقة الختامية التي اعتمدت من فورها، تود جمهورية الأرجنتين أن تذكر أن مفهوم الأسرة الذي تشير إليه الفقرة يُفهم منه أن الأسرة هي المؤسسة التي تنشأ عن ارتباط رجل وامرأة يترتب عليه ولادة أطفال وتغذيتهم وتعليمهم، وفقا للمادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين يشكلان جزءا من القانون الدستوري للأرجنتين.

وفيما يتعلق بالإشارات الواردة في الوثيقة إلى المنظورات المتعلقة بنوع الجنس، يفسر بلدنا هذه الإشارات على أنها تعني تكافؤ الفرص بين البنين والبنات، وفقا لاختلافاتهم الطبيعية، تحقيقا للإعمال الكامل للحقوق المجسدة في اتفاقية حقوق الطفل.

السيد كاسكو فورتين (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يطلب وفد جمهورية هندوراس، مع الاحترام الواجب، من رئيس هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل إدراج البيان التفسيري التالي برمته في التقرير النهائي للدورة الاستثنائية.

يرحب وفد هندوراس باعتماد الوثيقة الختامية المعنونة ''عالم مناسب للأطفال''. ويعرب عن هذا الترحيب، منتويا بصفته بلدا ذا سيادة، مواصلة بذل قصارى جهده للمساهمة في تهيئة بيئة أفضل وأكثر ملاءمة لأطفال هندوراس وأطفال العالم بأسره. وتغتنم هندوراس هذه الفرصة لتؤكد من جديد عزمها على تعزيز مؤسسة الأسرة، وتحسين صحة أطفالنا وتعليمهم تحسينا جوهريا، مسهمة بذلك في تخفيف وطأة الفقر في بلدنا، وذلك دائما مع

مراعاة أن الأمومة والطفولة هما من الحقوق الاجتماعية المجسدة في دستورنا والمحمية من قِبل الدولة.

وفي هذا الصدد، يؤكد هذا البيان التفسيري من جديد فحوى التحفظات التي أعربت عنها جمهورية هندوراس في المؤتمرات الدولية وفي الدورات الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في الماضي وفي اجتماعات وكالاتها المتخصصة. وينبغي أخذ هذه التحفظات في الحسبان فيما ينطبق عليه هذا من كلمات أو عبارات أو مفاهيم أو فقرات واردة في هذه الوثيقة الختامية.

ولذلك ستؤيد جمهورية هندوراس الالتزام الذي تم التعهد به اليوم لصالح أطفال العالم استنادا إلى الاعتبارات التالية: أولا، سنفعل ذلك وفقا للمبادئ السلوكية الأدبية والأخلاقية والدينية والثقافية التي تحكم مجتمعنا، آخذين في الاعتبار الركائز الأساسية التي أتاحها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل ودستور جمهوريتنا وصكوك قانونية أخرى ذات صلة.

ثانيا، سنفعل ذلك مع احترامنا للحقوق التي لا تنتهك ولكرامة كل البشر ولحق كل فرد في الحياة منذ لحظة ولادته إلى لحظة وفاته الطبيعية مع تأكيدنا من جديد على اعترافنا بالصلاحية الحالية والشاملة لكل تلك الحقوق وغيرها من حقوق الإنسان.

ثالثا، ندرك أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، وهي الوسيلة التي يجري بموجبها نقل القيم، وهي نقطة التقاء الأجيال، وهي الإطار الذي لا غنى عنه للنماء الشامل للأطفال.

رابعا، نؤيد حق كل من الرجل والمرأة في الدخول في عقد زواج أو في اتحاد مستقر بحكم الواقع.

خامسا، نؤكد من جديد على أهمية تعليم الأطفال القيم النبيلة والعفة الجنسية باعتبارها من العناصر الأساسية لتشجيع السلوك الجنسي المسؤول والإحساس بالأبوة كوسيلة للوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحمل المراهقات، مع احترام حق الآباء غير القابل للتصرف في اختيار نوع التعليم الذي يرونه صالحا لأولادهم وفي توفير ما يلزم لهم من رعاية ودعم وحماية.

السيد أرياس (إسبانيا) تكلم بالإسبانية): يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مساء اليوم. ونرى أنه سيعزز حقوق الأطفال والمراهقين في كل أنحاء العالم. وقد جاء اعتماد هذه الوثيقة تتويجا لعملية تحضيرية استمرت ما يقرب من عامين. وعملت رئاسات متعاقبة للاتحاد الأوروبي في إعداد الإعلان وخطة العمل، في مسعى دائب للتوصل إلى أكبر درجة ممكنة من توافق الآراء.

ونعترف بأن صياغة هذا النص لا تعبر تعبيرا كاملا عن الالتزامات الدولية التي قُطعت في ذلك المجال الهام المتعلق بخدمات الصحة الإنجابية للفتيات المراهقات. غير أننا اضطررنا جميعا إلى تقديم تنازلات خلال تلك العملية. وكان الاتحاد الأوروبي يود أن يرى تلك الوثيقة تعبر عن التقدم الذي أُحرز في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري قبل أقل من شهرين.

ونود أن نبرز بشكل خاص مغزى مستوى الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بمجموعة من المسائل التي تؤثر على الوضع الحالي والمستقبلي للفتيان والفتيات والمراهقين، والالتزامات التي قُطعت فيما يتعلق بتخفيض معدل وفيات الرضع، وحماية الأطفال من العنف والاستغلال، وتوفير فرص الحصول على التعليم واستئصال شأفة الفقر، والقضاء على عمالة الأطفال. وهذه كلها هي أهداف التنمية التي وردت في إعلان الألفية والتي التزمنا بها

في عام ٢٠٠٠. ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق هذه الأهداف من أجل أطفالنا.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالإشارات الواضحة تمام الوضوح إلى مسألة عقوبة الإعدام التي وردت في الوثيقة التي اعتمدناها قبل لحظات، فضلا عن التأكيد بأن الإجراءات التي نتخذها لصالح الأطفال ستسترشد حتما باحترام حقوق الطفل.

أخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر رئيسة اللجنة التحضيرية، وأعضاء المكتب، وكل الذين شاركوا في المفاوضات، وكذلك الميسّرين والأمانة العامة لما تحلوا به من صبر وما أبدوه من تفهم وما قدموه من إسهامات قيّمة للغاية من أجل تهيئة عالم يتسم بالعدالة للجميع.

السيد سيفيليا سوموسا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد نيكاراغوا وتدعم القرار الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين وعنوانها ''عالم يليق بالأطفال''. وتنضم إلى الالتزام العالمي لصالح الأطفال. ونشدد مجددا على كل التحفظات التي أعربنا عنها في الماضي فيما يتعلق بنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ودوراتها الاستثنائية الأخرى. ونود أن ندلي بالبيان التفسيري التالي.

إن ما تفهمه نيكاراغوا هو أن هذه الوثيقة ليست واجبة التنفيذ قانونا، وأن الالتزامات التي تم الاتفاق عليها هي مجرد توصيات يخضع تنفيذها للحق السيادي لدولة نيكاراغوا. ونرى أن مفهوم الصحة الجنسية والإنجابية يجب أن يطبق في إطار صحي شامل ينطوي بداهة على النضج والمسؤولية الشخصية. وتؤكد نيكاراغوا من جديد إدراكها بأن الحق في الحياة منذ اللحظة الأولى للولادة وحتى لحظة الوفاة الطبيعية هو حق أساسي غير قابل للتصرف للإنسان. وفي هذا السياق، نفهم أن عبارة ''الصحة الجنسية والإنجابية'' لا تمتد إلى عملية الإجهاض. وتعترف نيكاراغوا بالزواج والوحدة المستقرة بحكم الواقع بين الرجل والمرأة، وتفهم أن عبارة ''شتى أشكال الأسرة'' تشير فقط إلى الأسر التي تتشكل من الإنجاب الناجم عن وحدة مستقرة بين رجل وامرأة، والأسرة الموسعة، والأسرة التي يرأسها أحد الوالدين.

أرجو تضمين هذا البيان التفسيري في التقرير النهائي للدورة الاستثنائية.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على النجاح الهائل الذي حققته الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ونقدر العمل الدؤوب الذي قام به السفراء باتريشيا دورانت سفيرة جامايكا، وهانس شوماكر سفير ألمانيا وافتخار أحمد شودري وأنوار الكريم شودري سفيرا بنغلاديش. لقد يسَّر دورهم القيادي البارز التوصل إلى وثيقة ختامية اعتمدت بتوافق آراء قوي ستكون بمثابة جدول أعمال لصالح الأطفال في الأعوام المقبلة. ونعرب عن تقديرنا أيضا لكارول بيلامي ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدورهما الهام في تنظيم هذا الحدث الخارق للعادة. لقد أدت هذه الدورة الاستثنائية إلى إعطاء الأطفال أملا أكبر في مستقبل مزدهر في كل أنحاء العالم. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامها بالعمل من أجل رفاه الأطفال في كل مكان، مدركة أن أفضل تغذية للطفل هي تنشئته في بيئة أسرية محبّة ومستقرة.

ونود أيضا أن يضمَّن الشرح التالي لموقفنا في المحاضر الرسمية لهذه الدورة الاستثنائية: أولا، فيما يتعلق بالإشارات التي وردت في الوثيقة إلى مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة واستعراضاتها الخمسية، ترى الولايات المتحدة أن أي تأييد لهذه المؤتمرات يجب ألا يُفهم أو يفسر بأنه ينطوي على تشجيع للإجهاض.

ثانيا، إن ما تفهمه الولايات المتحدة من العبارات التي وردت في الوثيقة فيما يتصل بالخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والتغذية والرعاية الصحية - بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات الرعاية الصحية الجيدة، وتنظيم الأسرة، والصحة الجنسية، والصحة الإنجابية، والأمومة الآمنة - هذه الخدمات كلها لا تتضمن بأي حال من الأحوال الإجهاض أو الخدمات المتصلة بالإجهاض، أو استعمال وسائل الإجهاض. والولايات المتحدة لا تدرج علاج الإصابات أو الأمراض التي يسببها الإجهاض غير القانوني أو القانوني - مثل الرعاية بعد عمليات الإجهاض - ضمن الخدمات المتصلة بالإجهاض.

ثالثا، تؤيد الولايات المتحدة تمام التأييد مبدأ الاختيار الطوعي في تنظيم الأسرة، وتكرر التأكيد على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تشجيع الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة، وعلى أن النساء اللواتي أجريت لهن عمليات إجهاض يجب أن يعاملن معاملة إنسانية في كل الحالات وأن تقدم لهن المشورة والنصح.

وتشدد الولايات المتحدة على التزامها بالبرامج التي تتناول مشاركة أكبر من جانب الذكور في منع الحمل وفي الجهود الطوعية لتخطيط الأسرة. وهي تؤكد على ضرورة التشديد على ممارسات الامتناع، وتأجيل الممارسات الأولى للجنس، وممارسة الجنس مع شريك واحد، والإخلاص، وتقليل عدد الشركاء في العملية الجنسية من أجل، ضمن أمور أخرى، منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

رابعاً، تؤكد الولايات المتحدة على الأهمية التي تعلقها على حصول الجميع على التعليم الابتدائي والثانوي، وخاصة الفتيات، بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمرأة.

خامساً، تؤكد الولايات المتحدة مجددا على أن ''الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة'' (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القرار ٢١٧ ألف (د-٣)، المادة١٦(٣))؛ وأن ''يُعترف بحق الرجال والنساء الذين في سن الزواج بالزواج وبتكوين أسرة'' (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المادة ٢٣-٢)؛ وأن ''للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين'' (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٥ (٢)).

وتشدد الولايات المتحدة على الحاجة إلى التعامل بقدر أكبر مع أهمية استقرار الأسرة، ودور الآباء والتواصل بين الآباء والأطفال بشأن التصرفات الجنسية المسؤولة، وخاصة بشأن الامتناع عن ممارسة الجنس وتأجيل الممارسات الأولى للجنس. وفيما يتعلق بعبارة ''توجد أنماط مختلفة من الأسرة''، تفهم الولايات المتحدة أن هذا يتضمن الأسر التي لديها أحد الوالدين والأسر الكبيرة. وتؤكد مجددا أنه يمكن للحكومات دعم الأسر عن طريق الترويج لسياسات تساعد على تعزيز مؤسسة الزواج، وتساعد الآباء على تنشئة أبنائهم في بيئات إيجابية وصحية.

سادساً، تتفهم الولايات المتحدة أنه يجري النظر إلى حقوق الأبناء في جميع الأوقات بما لها من علاقة بحقوق وواجبات ومسؤوليات الآباء، الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن تعليم أطفالهم ورفاهيتهم. وفي هذا الصدد، تشدد الولايات المتحدة على الأهمية التي تعلقها على إشراك الآباء في القرارات التي تؤثر على الأطفال والمراهقين في جميع جوانب الصحة الجنسية والإنجابية وفي جميع جوانب حياتهم وتعليمهم وهي أمور تقع المسؤولية الرئيسية بصددها على عاتق الآباء.

السيدة ليمبياس (بوليفيا) (تكلمت بالانكليزية): يؤيد وفدي هذا التوافق في الآراء بوصفه انتصارا لحقوق الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم. إن التأكيد مجددا على الاتفاقات السابقة للأمم المتحدة وتدعيم الالتزامات التي قطعناها هنا في الدورة الاستثنائية يوفران لنا خطة عمل قوية من أجل جعل العالم أكثر ملاءمة للأطفال. وتغطي الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة بصورة أساسية جميع الجوانب الرئيسية لحياة الأطفال، من الحق الأساسي في الحياة والسلامة والحماية، إلى الحب والدعم من الأسر والمجتمعات المحلية، إلى التعليم والصحة، وإلى التخلص من جميع أشكال سوء المعاملة والعنف والاستغلال.

ومع ذلك، هناك مجموعة رئيسية من حقوق الإنسان التي يتواصل تجاهلها أو إهمالها أو مقاومتها أو رفضها: الحقوق الإنجابية للمراهقين. وهذا صحيح حتى بعد مرور سبع سنوات على إقرار ١٧٩ بلدا من جميع أنحاء العالم برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي سلم صراحة بالحقوق الإنجابية، بما في ذلك حقوق المراهقين، بوصفها حقوقا للإنسان.

وفي بوليفيا، التي لديها واحد من أعلى معدلات وفيات الأمهات في الأمريكتين – العديد من الوفيات تطال نساء فقيرات صغيرات السن بدأن الحمل مبكرا – يمكنني أن أؤكد أن قضية الحقوق الإنجابية للمراهقين تتعلق بحق النساء صغيرات السن ذاتهن في الحياة. إن غالبية سكان بوليفيا من السكان الأصليين ولهم تقاليد اجتماعية ولغوية متعددة. وتعيش نسبة كبيرة من سكان بلادي في حالة من الفقر والتهميش، ولها قدرة محدودة على الحصول على الخدمات الصحية وتحديدا في المناطق الريفية والنائية جدا التي يصعب الوصول إليها ليس جغرافيا أو ماليا فحسب، ولكن من حيث نوع الجنس والثقافة واللغة والطبقات الاجتماعية. وتعاني النساء الصغيرات السن نتيجة لكل تلك العوامل، وخاصة حينما تزداد تلك العوامل تعقيدا نتيجة لسنهن ونوعهن الجنسي وأصلهن العرقي. هذا هو واقعنا وتجاهله يكون افتقارا إلى الشعور بالمسؤولية.

وتؤيد حكومة بوليفيا توافق الآراء المعبر عنه في الوثيقة الختامية مع الأهمية الاستثنائية المعلقة على الاعتراف بحق كل طفل في الحصول على المعلومات والمعرفة والمهارات والخدمات الصحية والرفاهية والتنمية الكاملة من دون تحيز.

ويقدر وفدي تمام التقدير إدراج هذا البيان في محضر هذه الجلسة.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن الوثيقة الختامية التي قمنا باعتمادها اليوم تتضمن عددا من جوانب التقدم الرئيسية بشأن مسائل ذات أولوية للأطفال، بمن فيهم الأطفال من السكان الأصليين والأطفال المتضررين، ومشاركة الأطفال والشباب. والوثيقة خطوة مهمة إلى الأمام فيما يتعلق بخطة العمل لعام ١٩٩٠ بشأن الترويج لحقوق الأطفال وحمايتها. ونحن نرى أن جوانب التقدم هذه وغيرها ستسهم إسهاما حقيقيا في حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم.

وبينما أيدنا توافق الآراء، نود أن نسجل عدم ارتياحنا للحوار الذي دار حول مسألة الصحة الجنسية والإنجابية. فهذه مسألة حيوية لصحة وبقاء ورفاهية الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم. وهذه الوثيقة تقصّر تقصيرا شديدا حيال هذه المسألة.

ونحن نكرر دعمنا القوي لضمان الحق في الحصول على أعلى معايير صحية ممكنة، بما في ذلك حق الاختيار عن علم بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. والخدمات التي تتضمن وسائل مأمونة ويمكن الاعتماد عليها وذات نوعية جيدة للتخطيط الأسري، وأيضا المعلومات والتعليم وإسداء المشورة، جزء أساسي من برنامج رعاية صحية شاملة.

والوصول إلى هذه البرامج والخدمات ينبغي أن يتصف بالإنصاف، وأن يكون استجابة للتنوع.

وقد كانت المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين عام ١٩٩٥، فضلا عن مؤتمر استعراضهما بعد خمس سنوات، خطوات كبيرة إلى الأمام في فهم القضايا وما هو مطلوب للتنفيذ واتخاذ الإجراءات. ومن المؤسف أنه قد بذلت محاولات أثناء المفاوضات للتنصل من صيغ تم الاتفاق عليها مسبقا وقديمة العهد. ولذلك، فنحن نؤكد أن نتائج مؤتمري القاهرة وبيجين ومؤتمرات أخرى ومؤتمرات استعراضها ستظل معيارنا للعمل في المستقبل. ونطلب إدراج هذا البيان في المحضر الرسمي للدورة الاستثنائية.

السيد علائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. ونرى أن الوثيقة الختامية هذه الدورة الاستثنائية ذات أهمية كبيرة في تعزيز وحماية حقوق الأطفال، فضلا عن كفالة رفاههم في السنوات القادمة.

ومع ذلك، نود التأكيد على أننا سنفسر تلك الأجزاء من الوثيقة الختامية التي تتصل باتفاقية حقوق الطفل بما يتماشى مع موقفنا كما حددته وأعلنته حكومتي لدى مصادقتها على اتفاقية حقوق الطفل.

وفي الختام، أود الإعراب عن تقدير وفدي الصادق للسفيرة دورانت ممثلة جامايكا، والسفير شوماخر ممثل ألمانيا والسفير شودري ممثل بنغلاديش، ولأفرقتهم القديرة، على تفانيهم وإخلاصهم وعملهم الشاق خلال العملية التحضيرية.

السيد جالو (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، يا سيدي الرئيس، على العمل البارز الذي أنجزتموه.

وأود، بالنيابة عن بلدي، غينيا - بيساو، أن أقول إننا مستعدون لتنفيذ جميع قرارات وتوصيات هذه الدورة الاستثنائية بشأن الطفل. لكنني أود أن أقول أيضا إننا نحتفظ بالحق في ألا ننفذ أي قرار أو توصية لا تتوافق مع دستورنا أو قوانيننا أو أخلاقيات شعبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكرسي الرسولي.

السيدة دي سوزا (الكرسي الرسولي) (تكلمت بالانكليزية): يعرب الكرسي الرسولي عن تقديره للجمعية العامة وللجنة التحضيرية على العمل الذي قامتا به خلال السنتين الماضيتين - وهو عمل أسهم في نجاح هذه الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، المكرسة للطفل. ويعرب وفدي كذلك عن الشكر للسفيرة دورانت، والسفير شودري والسفير شوماخر على جهودهم الدؤوبة في قيادة وتوجيه المناقشات، بالإضافة لموظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي عملت كأمانة موضوعية طوال العملية التحضيرية.

ويرحب وفدي بمقرر الجمعية الذي اتخذ بتوافق الآراء باعتماد الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال''. وفي حين يرحب الكرسي الرسولي باعتماد القرار، فإنه يود، تماشيا مع طابعه ورسالته الخاصة، أن يعبر عن كيفية فهمه للوثيقة. وينبغي ألا يُفهم أو يُفسر أي شيء فعله الكرسي الرسولي خلال هذه العملية بوصفه تأييدا لمفاهيم لا يمكن أن يقبلها لأسباب أخلاقية. وينبغي ألا يفسر هذا بأي طريقة على أنه يشكل تغييرا في موقفه المعروف جيدا المتعلق بتلك المواضيع والتي أبدى الكرسي الرسولي بشأنها تحفظات خلال

مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها السابقة. وتظل تلك التحفظات وبيانات التفسير سارية المفعول، وتتصل بقضايا متعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، والكرامة، والحماية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتعليم، والصحة، والجنس، والأسرة وحقوق وواجبات ومسؤوليات الوالدين، خاصة الحق في الحياة منذ لحظة الحمل.

والكرسي الرسولي على قناعة بأن مصالح الطفل العليا تخدم بصورة أفضل في إطار الأسرة ويفسر الكرسي الرسولي الإشارات إلى الأسرة أو الأسر لجهة واجب تعزيز الأسرة، الوحدة الأساسية للمجتمع، ولجهة الزواج بوصفه شراكة متساوية بين الرجل والمرأة – أي بين الزوج والزوجة.

ويطالب الكرسي الرسولي بأن يدرج هذا البيان في تقرير الدورة الاستثنائية، فضلا عن المحضر الحرفي بهذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للموقف.

أعطي الكلمة الآن لممثلة بنن التي ترغب في الإدلاء ببيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة إيمونا (بنن) (تكلمت بالفرنسية): بالرغم من أن بعض الدول أدلت ببيانات تفسيرية وتوضيحية، فإن المجموعة الأفريقية ترحب بنتائج هذه الدورة. وباعتماد المجتمع الدولي لوثيقة النتائج الختامية المعنونة ''عالم صالح للأطفال''، فقد ألزم نفسه مرة أخرة بالعمل من أجل رفاه الأطفال في جميع الميادين.

وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية، تود بنن، من خلالي، أن تشكر بإخلاص جميع المشاركين الذين قدموا إسهاما فعالا في صياغة واعتماد هذه الوثيقة التاريخية. ونتقدم بتهانينا الحارة للسفيرة باتريشا دورانت على جهودها الدؤوبة خلال المرحلة التحضيرية، ومساعدتها لنا في التصدي للتحدي المتمثل في إعداد هذه الوثيقة القيمة من أجل فائدة الأطفال.

كذلك نود أن نعرب عن امتناننا الصادق للأمين العام كوفي عنان. والسيدة كارول بيلامي على اهتمامهما المستمر بالأطفال، فضلا عن المساندة بالغة القيمة التي قدماها للخبراء خلال المفاوضات.

ولا يسعني أن أختتم بدون الإعرب عن الشكر لجميع الميسّرين على تصميمهم، بالإضافة إلى جميع أولئك الذين ساعدوا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إنجاح مؤتمر القمة الثاني هذا بشأن الطفل. ولنقل دائما ''نعم'' من أجل الأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة للسيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، التي ستدلي ببيان نيابة عن الأمين العام.

السيدة بيلامي (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) (تكلمت بالانكليزية): إنه من دواعي شرفي أن أكون هنا بالنيابة عن الأمين العام، والذي ظل داعيا ومساندا لاضطلاع الأطفال بدور مركزي في تحقيق السلام والتنمية الدوليين.

وأود أن أبدأ ملاحظاتي بالإعراب عن تقديري لأعضاء اللجنة التحضيرية والجماعات المتفاوضة المتنوعة، ولأعضاء المكتب الذين خدموا لمدة طويلة جدا والممتازين: السفيرة دورانت والسفير شوماخر والسفير انوارول شودري والسفير افتخار شودري والسفير توبيك والسفير تال.

كما أود أن أعرب عن شكري لأكثر من ٦٠ مشاركا على مستوى مؤتمر القمة وللممثلين الآخرين

من ١٧٠ بلدا، وللمنظمات غير الحكومية، ولممثلي القطاع الخاص، وللزعماء الدينيين، وللبرلمانيين، ولأطباء الأطفال، وللأطفال والشباب أنفسهم. وأعرب عن شكري أيضا لموظفي خدمات المؤتمرات، ولزملائي الرائعين المتميزين في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولكم أنتم أيضا، سيدي الرئيس.

لقد قال الأمين العام في بيانه الاستهلالي إنه يتعين على هذه الدورة الاستثنائية أن تكون حقاً استثنائية. ولقد كانت بالفعل، حيث أمضينا ثلاثة أيام من الاجتماعات الاستثنائية. وكانت أول دورة للجمعية العامة لم تتم فيها مشاهدة الأطفال فحسب، بل الاستماع إليهم أيضا. فأسروا قلوبنا؛ وأسروا عقولنا. وألهمونا بنشاطهم وحماستهم. وذّكرونا بوعودنا السابقة، وطلبوا منا العمل الآن. لقد قالوا: ''لسنا المستقبل فحسب، بل الحاضر أيضا''. وقالوا: ''لسنا نفقة، بل إننا استثمار''. وأقر الأمين العام مرارا بأن الأطفال ليسوا استثمارا فحسب، بل أن الاستثمار في الأطفال هو الخطوة الأولى والأساسية نحو كسر دورة الفقر.

لقد وافقت الجمعية من فورها على وثيقة قوية وذي منحى عملي، سُميّت على النحو اللائق ''عالم صالح للأطفال''. والأهداف المحددة للأطفال التي التزم بها الأعضاء من فورهم هي في صميم أهداف الألفية الإنمائية. وأود باسم الأمين العام أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، أنتم أعضاء الجمعية العامة. وأود، باسم الأمين العام، أن أذّكركم بأن وقت العمل قد حان.

البيان الختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيء جميع المشاركين على النقاش الجيد الذي أجروه طيلة الأيام الثلاثة الماضية، وعلى التزامهم، وقبل كل شيء على اعتمادهم لجدول أعمال جديد للأطفال: إطار عمل لضمان رفاهة كل طفل في كل بلد.

وما كانت لهذه الدورة الاستثنائية أن تثمر إلى هذا الحد الكبير بدون الإسهامات القيمة للدول الأعضاء، والتي كان يمثل العديد منها رؤساء دول أو حكومات، وبدون الالتزام التام للمجتمع المدني، وقبل كل شيء التزام الأطفال والشباب أنفسهم.

لقد تم تنظيم عدد قياسي من الأحداث الجانبية، التي اجتمعت فيها الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والزعماء الدينيون، والبرلمانيون، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والتقت مع الأطفال ليتشاطروا معهم خبرتهم ورؤيتهم، وليقوموا قبل كل شيء بمناقشة كيفية ترجمة الأقوال إلى أفعال على جميع الصعد. وكانت المناقشات حية وتفاعلية، وهو ما أثرى هذه الدورة الاستثنائية إلى أقصى حد. وأود أن أشكر جميع المشاركين فيها.

بعد الاستفادة من الدروس المستخلصة منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٩، ومع أخذ التحديات والفرص الناشئة في عالم اليوم بعين الاعتبار، اعتمدنا خطة عمل تحدد أهدافا جديدة من أجل الطفل، وهي إجراءات هامة يتعين اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف واستراتيجيات لرصد تقدمنا. وتضع خطة العمل أهدافا محددة يتعين تحقيقها في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الأطفال.

وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا يُنظر إلى الدورة الاستثنائية بوصفها غاية في حد ذاتها. إنها محطة في رحلة طويلة بدأت عام ١٩٩٠ بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل،

واكتسبت زخما خلال التسعينات، ثم جمعتنا هنا جميعا كي نرسم الطريق نحو المستقبل.

ما الذي اتفقنا عليه؟ اتفقنا على أن نبني عالما صالحا للأطفال وعلى أن نجعل منه مكانا أفضل لينموا فيه، مكانا تُلبى فيه احتياجاتهم الأساسية، وتُحترم فيه حقوقهم وتُعزز. ويبدو ذلك هدفا طموحا، ولكننا اعتمدنا إعلانا يحدد بوضوح تام الخطوات التي يتعين أن نتخذها كي نبني عالما جديدا صالحا للأطفال. والإعلان يفعل ذلك بأسلوب واضح وموجز وقوي. إنه قائمة من الإجراءات العملية والقابلة للتحقيق، ليس من أجل مستقبل أفضل للأطفال فحسب، بل أيضا من أجل العمل الفوري الذي يحسن رفاهة الأطفال اليوم. إن الجهود الوطنية الكبيرة، بما في ذلك تعبئة الموارد البشرية والمالية والمادية، هي أمر ضروري لتحقيق أهداف الوثيقة الختامية. وينبغي لقيادة كل دولة عضو أن تُظهر التزامها بهذا الغرض.

ومن المهم تماما في هذه المرحلة أن ندرك أن الفقر المزمن لا يزال العقبة الكبرى أمام تعزيز رفاهة الأطفال في بلدان نامية عديدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى باستمرار إلى تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الدولية المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، لا سيما مؤتمر قمة الألفية، لمساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر وتعزيز رفاهة الأطفال.

وختاما لكلمتي، أود أن أعرب عن تقدير وشكر خاصين لسعادة السفيرة باتريتشيا دورانت، ممثلة جامايكا، التي تولت رئاسة اللجنة الجامعة، وللأعضاء الآخرين في المكتب على عملهم الممتاز الذي أسهم في نجاح هذه الدورة الاستثنائية. كما أود أن أشكر السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وموظفيها على جهودهم المضنية وتفانيهم المخلصة لضمان نجاح هذه الدورة التاريخية. وأخيرا وليس آخرا، أود أن اشكر أعضاء الأمانة العامة، بما في ذلك إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات وكل الإدارات الأخرى التي قدمت خدمة نموذجية إلى الدورة الاستثنائية.

إن العمل الحقيقي لإيجاد عالم صالح للأطفال قد بدأ من فوره. ولكن ينبغي أن تمنحنا إنجازاتنا حتى الآن الثقة حتى نتصدى للتحديات القوية التي تنتظرنا. وباسم أطفال العالم، أدعو جميع المشاركين إلى الالتزام التام بهذه المهمة الأكثر إلحاحا.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥، من صباح يوم السبت في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٢.